جون قاي نوت يوه

جنوب السودان

جنوب السودان
آفاق وتحديات

جون قاي نوت يوه

جنوب السودان
آفاق وتحديات





الأهليّة للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشميّة ، عمّان
وسط البلد ، خلف مطعم القدس
هاتف : ٤٦٣٨٦٨٨ ، فاكس : ٤٦٥٧٤٤٥
ص . ب : ٧٧٧٢ عمّان/ الأردن

جنوب السودان
آفاق وتحديات
جون قاي نوت يوه

الطبعة العربيّة الأولى ، ٢٠٠٠

المحتويات

إهداء

أهدي هذا الكتاب إلى:

رينالدو لويلو،
سترلينو أويويا،
علي بتالة
بنسن كوانج لاتجور،
جيمس بول كور ألونقجوك،
ألفرد أقويت أوان،
فول فوك ريث،
لوكورنانق لادو،
ويوسف كير تانق

شكر

يسرني أن أشكر الأستاذ أحمد حميد، الذي قام بتحرير الكتاب وتدقيقه في جميع مراحله، والصديق الأستاذ عواد علي الذي راجعه، والفنان محمد نصر الله الذي صمم الغلاف له وأخرجه. كما أشكر الصديق علاء الرشق لما بذله من جهد في إنجاز الصف الضوئي. وتحمّله عناء التغييرات الكثيرة التي أجريتها على المخطوطة مرات عديدة.

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى أن كل باحث يقدّر في ذهنه وأعماقه عدداً من الأقرباء والأصدقاء إمّا لاهتمامهم بأعماله واعتزازهم بها، بحيث أصبحوا جزءاً مهماً من حياته الأدبية، أو لكونهم أعزّ الناس وأقربهم إلى نفسه. فإلى هؤلاء المخلصين ذوي القلوب الطيبة، الذين اسهموا بوسائل مختلفة في تشجيعي طوال اثنتي عشرة سنة قضيتها في جمع المعلومات التي يتضمنها هذا الكتاب، أقدّم خالص الشكر والثناء والعرفان. وللرب وحده الحكمة والتقدير.

جون قاي يوه

المؤلف

ولد جون قاي نوت يوه في محافظة مايوت في جنوب السودان. أكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة والثانوية في كل من كدوك وملوال غاوث والناصر واللبير وبانتيو وملكال. حاصل على البكالوريوس في العلوم السياسية، وشهادة الماجستير في تاريخ الشرق الأوسط الحديث من كلية الآداب والعلوم في الجامعة الأميركية في بيروت. مهتم بالشؤون الأفريقية وبشكل خاص في التاريخ السياسي لأفريقيا وعلاقاتها الدولية وتاريخ الإرساليات المسيحية والاسلامية في هذه القارة ونشر ثلاث كتب ومقالات عديدة في هذا الخصوص باللغتين الإنكليزية والعربية.

المدخل

تعود فكرة تأليف هذا الكتاب إلى أوائل التسعينات، وبالتحديد إلى منتصف عام ١٩٩٢. ففي تلك الفترة تسنت لي فرصة الحديث إلى أحد الأكاديميين في بيروت، وهو أستاذ جامعي عربي مقيم في الولايات المتحدة الأمريكية، كان قد ألقى محاضرة قيمة في إحدى قاعات الجامعة الأمريكية في بيروت، حيث كنت طالب دراسات عليا، بصدد رواية الكاتب السوداني المعروف الطيب صالح «موسم الهجرة إلى الشمال». وأثناء نقاشنا، بعد المحاضرة مباشرة، تبين لي ومن دون لبس أن أكثرية المثقفين العرب، ومنهم المسيحيون أيضاً، لا يريدون إطلاقاً الحديث عن مستقبل جنوب السودان خارج إطار الوحدة مع الشمال، بحجة أن انفصال الجنوب خطر على المصالح القومية العربية. واستخلصت من الحديث أيضاً مع هذا الأكاديمي، أن هناك حاجة ماسة لإصدار كتاب باللغة العربية يعبر عن وجهة نظر الجنوب، موجه إلى القارىء والمثقف العربيين وإلى مثقفي شمال السودان الذين لا يؤمنون بوجهة نظر مغايرة لنظرتهم لمشكلة جنوب السودان. وبعد أربعة أعوام من هذا اللقاء، التقيت ببعض المثقفين من لبنان ومصر في العاصمة الأردنية عمان. ووجدت في هذا

اللقاء تحدياً من جانبهم في تأليف كتاب، استطيع فيه شرح الأهداف التي أدت إلى مناداة الثوار الجنوبيين بالانفصال عن الشمال والدفاع عنها، واشترطوا أن لا تتناقض الأهداف مع المصالح القومية لشمال السودان. لكني قلت لهم: إنني لا أستطيع ضمان تطابق المصالح بين شقتي السودان ذلك لأن التناقض في المصالح القومية بين الجنوبيين والشماليين هو الذي أدى إلى اندلاع الحروب الأهلية. لكني وعدتهم بأن أطرح الفكرة على أصدقاء من الشمال والجنوب حتى يكون الكتاب المنشود تعبيرا عن وجهتي النظر للمشكلة. وبالفعل أثناء عودتي إلى شرقي إفريقيا طرحت الفكرة على ثلاثة من أكاديميي الشمال البارزين واقترحت عليهم إمكانية إصدار كتاب يطرح فيه ستة من الشباب الجنوبيين وعدد مماثل من الشماليين وجهات نظرهم لمستقبل العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين جنوب وشمال السودان، خاصة بعد أن تقبل معظم القيادات السياسية مبدأ حق تقرير المصير لشعب جنوب البلاد. واجتمعنا بالفعل في الأسبوع الأول من أكتوبر عام ١٩٩٦ في عاصمة إحدى الدول في شرقي إفريقيا واتفقنا على الخطوط العريضة لمسودة الكتاب. ووعدتهم بأن أتحمل مسؤولية اختيار ستة جنوبيين وأن تكون مسؤولية اختيار ستة شماليين من حصة أحد الأساتذة الثلاثة، الذي صادف أنه في طريقه إلى الخرطوم ومن هناك إلى القاهرة. واتفقنا أيضاً أنه بعد عودة هذا الشخص من رحلته، نجتمع مرة أخرى، لوضع اللمسات الأخيرة لمشروع الكتاب. ولكن بعد عودة هذا الشخص، لم نجتمع مرة أخرى لأسباب أجهلها، إلا أنني أعتقد أننا -جميعاً- نتحمل مسؤولية عدم التطرق إلى الموضوع مرة أخرى. وبعد عام من هذا، عدت إلى الشرق الأوسط، والتقيت في مؤتمر اقليمي بصدد مشاكل الأقليات الدينية في العالم العربي

والذي كان منعقداً في إحدى العواصم العربية ببعض المشاركين من الدول العربية. وحاولت أن أطرح في هذا المؤتمر وجهة نظر مغايرة للرؤية السائدة بشأن الوضع الدستوري للمواطنين في جنوب السودان. وقبل أن أكمل حديثي وجدت نفسي أمام مواجهة حادة من قبل المشاركين من لبنان وسوريا وفلسطين ومصر والأردن قائلين: إن مشكلة جنوبي السودان معروفة بأبعادها الداخلية والخارجية كافة. وإن هذه المشكلة محسومة من قبل المعارضة السودانية والحكومة اللتين وافقتا على حل القضية في إطار النظام الفدرالي الذي وافقت عليه كل الأطراف السودانية. وذهب أحد المشاركين المصريين، ومن أبرز المثقفين المسيحيين في مصر، إلى حد القول إن وجهة نظري لا تعبر عن الرأي السائد في أوساط مثقفي جنوب السودان، لأن في رأيه حتى العقيد جون قرنق هو وحدوي ولا ينادي بالانفصال بأية صورة. ومنذ تلك اللحظة أدركت أنه من الضروري أن أضع مشروع تأليف كتاب باللغة العربية موضع التنفيذ ذلك لأن معظم الكتب والتي تتناول مشكلة جنوب السودان، كتبها جنوبيون بالإنجليزية وقليلة، وترجم واحد منها فقط إلى العربية وهو كتاب المحامي أبيل أليير كواي.

إن نقطة الضعف البشر الوحيدة التي لا يستطيع التخلص منها بسهولة هي عدم قدرته على رؤية آفاق المستقبل وتحدياته سواء كان على المستوى الشخصي أو الاجتماعي. فكاتب هذه السطور لا يدعي بأية صورة علمه بالغيب بل يحاول طرح تساؤلات ربما تلقي الضوء على بعض التحديات التي ستواجه جنوب السودان في القرون القادمة.

لا أدري ماذا يسمي الجنوبيون دولتهم لو حصل الانفصال في المستقبل، لكن عندما نتحدث عن شمال وجنوب السودان في الوقت الحاضر، علينا الانتباه بأن هذه التسميات والتعريفات

هي إيجازية ولها مدلولات سياسية، ولا تعني شيئاً من منظور جغرافي. فالتعريف السياسي لجنوب السودان يعني الجزء من السودان الذي يقع في خط العرض ٤ درجات إلى ١٢ درجة شمالاً ويتكون من المحافظات الجنوبية الثلاث، كما كان الوضع قبل الاستقلال وهي بحر الغزال والإستوائية وأعالي النيل. أما الشمال فهو المنطقة التي تقع في خط العرض ٢٢ درجة إلى ١٢ درجة شمالاً ويتكون من ست محافظات وهي الشمالية، كسلا، الخرطوم، النيل الأزرق، الكردفان ودارفور.

ليس سراً أن بعض الجنوبيين، خاصة أصحاب التوجه الانفصالي، يعدون أغسطس ١٩٩١ نقطة انطلاقة جديدة في تاريخ نضالهم، لأن في ذلك التاريخ خرج النضال الجنوبي من الحلقة المفرغة التي كان يدور فيها: الكفاح من أجل «استقلال جنوبي السودان» تحت شعار «السودان الموحد». ويغض النظر عن مواقف من الأشخاص الذين أعلنوا شعار «حق تقرير المصير للشعب في جنوب السودان»، إن أهمية هذا الإعلان يكمن في توقيتها، إذ صادفت مرور ثماني سنوات من النضال وأبقى الشعب في الجنوب في حالة ضياع أيديولوجي فرضتها ظروف كان يمكن معالجتها ببراعة لو سمحت القيادات السياسية في الحركة بالحوار الداخلي بصددها. لكن على المرء أيضاً الاعتراف بأن «إعلان الناصر» جلب معه كوارث سياسية وبشرية راح ضحيتها المئات، بسبب سوء التفاهم التي رافقتها في الأوساط الجنوبية. وكان من الممكن جداً تجنب سفك الدماء لو أن القيادات الجنوبية المعنية ملمة بما كان يدور في العالم من حولهم. فالعقيد جون قرنق والدكتور ريك مشار والدكتور لام أكول، وفي الفترات اللاحقة بعد اشتداد الخلافات، الكوماندور المرحوم وليم نيون بانج والكوماندور المرحوم كربينو كوانين بول والكوماندور

المرحوم طون أروك طون كانوا على دراية أن الانشقاقات الإيديولوجية والسياسية وحتى الصراع على السلطة أمر شبه طبيعي في الحركات التحررية، ولا تعطل بالضرورة العمل العسكري والسياسي لنضال الشعوب. لا بل في بعض الأحيان تعزز هذه الانشقاقات من الكفاح المسلح. ولعل الانشقاقات والصراعات التي حصلت على مر تاريخ داخل الشعب الفلسطيني والكردي والجنوب الإفريقي والأرتيري أمثلة حية يمكن التعلم والاستفادة من عواقبها. وكيف توفق القيادات الجنوبية نظريتهم التي تقول إنه لا فرق بين الترابي والبشير والميرغني والمهدي مهما تباينت أراؤهم السياسية، إذ أنهم دائما ما يتخذون موقفاً متصلباً عندما يتعلق الأمر بمشكلة جنوب السودان؟

يبدو لي، أحياناً، أن السياسيين الجنوبيين لا يتابعون الأحداث التي يشهدها العالم، سواء داخل الحركات التحررية الأخرى، أو على مستوى التغييرات الكبيرة والمثيرة التي يشهدها العالم. فالفصائل الفلسطينية التي كانت ترفض التفاوض مع إسرائيل، نراها اليوم تتجه إلى توحيد صفوفها مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية. ثوار تيمور الشرقية انتصروا على أندونيسيا نظراً لتوحدهم وبالتالي نالوا الدعم الدولي المطلوب لممارسة حقهم في تقرير مصيرهم. وهذا ما حصل فعلاً عندما أعلن كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة نتائج الاستفتاء في تيمور الشرقية في الجمعة الثالث من سبتمبر ١٩٩٩، حيث صوت ٧٨ في المئة من سكان تيمور الشرقية لصالح خيار الاستقلال التام عن جاكرتا، على الرغم من أن المليشات الموالية لأندونيسيا إرتكبت مجازر فضيعة في عاصمة تيمور الشرقية ديلي، قبل تدخل قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. والقيادات الكردية العراقية، خاصة جلال الطالباني ومسعود البرزاني، أخذوا يتوجهون نحو

مصالح الشعب الكردي، لأنهم اكتشفوا أن استمرار الحرب بينهم ليست لمصلحتهم بل من مصلحة الحكومة المركزية في العراق وإيران وتركيا. أما أكراد تركيا، فعلى الرغم من أن زعيمهم عبدالله أوجلان حكم عليه بالإعدام، بدأوا في توحيد صفوفهم ويعملون بجدية للدخول في حوار جاد مع أنقرة. كذلك قيادات البولوساريو تتمسك بوحدة صفوفها وتتجنب كل ما من الممكن أن يؤدي إلى تراجع الرباط عن قبولها حق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية. الثوار التاميل في سري لانكا، ظلوا طوال نضالهم متمسكين بوحدتهم، ويفكرون حالياً وبجدية في الدخول في حوار مع دكا، وحتى الثوار الشيشان الذين حاولوا تدويل قضيتهم لاستقطاب دعم العالم الإسلامي، وعلى الرغم من تعقيد الأوضاع هناك، لجأوا أخيراً إلى الحوار، أولاً فيما بينهم، ومن ثم مع موسكو. والثوار الكشميريون بدأوا أيضاً، خاصة خلال السنوات الثلاث الماضية، يحثون نيودلهي وإسلام آباد أن يعترفا أن الضحية في صراعهم الحدودي هو شعب كشمير. لذلك طالبت القيادات السياسية للثورة الكشميرية الدولتين الجلوس والتفاوض من أجل تحديد مستقبل كشمير. والكل يعلم أن التعاون الذي كان قائماً بين قيادات زمبابوي، خاصة بين روبرت موغابي والراحل جوشوا إنكوما، حقق لهما الانتصار ونال شعبهم الاستقلال عام ١٩٨٠. الثوار الناميبيون ظلوا يتمسكون بقيادة موحدة وواعية لأهمية الوحدة الداخلية للثورة، وكان من الطبيعي أن ينتصروا على حكومة الأقلية البيضاء في جنوب إفريقيا ونالوا استقلالهم في ٢١ مارس ١٩٩٠. وعندما توحدت الإرادة الوطنية للشعب مع قياداتها وعندما وضعت القيادات السياسية السود في جنوب إفريقيا المصالح القومية للشعب فوق كل الاعتبار، اختار زعماء السود والبيض في جنوب

إفريقيا مبدأ الحل السلمي للمشكلة، وتمكنوا من حل واحدة من أعقد المشاكل في العالم المعاصر. الكل يتذكر الحروب الجانبية بين الثوار الأريتيريين في السبعينات، لكن عندما توحدت الإرادة الوطنية وتوجهت كل الأنظار إلى تحقيق الهدف الرئيس من النضال انتصرت الثورة الأريتيرية، ونال الأريتيريون استقلالهم في مايو ١٩٩٣.

إن تحمل المسؤولية من أجل تحقيق مستقبل آمن للأجيال القادمة يحتم، بالضرورة على كل زعيم وسياسي جنوبي، متعلم أو غير متعلم، أن يقوم بدوره في النضال وتجنب كل ما هو مضر بالشعب في جنوب السودان. وهذا يتطلب الاعتراف بأن الكل أخطأ في إدارة الثورة الجنوبية. أما القول إن هذا الشخص أو ذاك هو الذي يتحمل مسؤولية الكوارث السياسية وسوء العلاقات الاجتماعية بين القبائل الجنوبية خلال ستة عشر عاماً من النضال، فهذا هروب من المسؤولية ولا يبرر الأخطاء التي ارتكبت ضد الثورة، خاصة من قبل سماسرة الحرب الذين اغتنوا واعتادوا على العيش في فنادق الدرجة الأولى، عن طريق نشر إشاعات كاذبة عن السياسيين، سواء كان قبل أو بعد الإنشقاقات التي حدثت داخل الحركة الشعبية. وأعتقد أن الدكتور جون قرنق والدكتور ريك مشار والدكتور لام أكول كان بوسعهم إيجاد سبل كفيلة لإعادة ترتيب الأوضاع في الحركة لو سنحت لهم الفرصة للتحاور مباشرة. لكن وجود الأشخاص الذين اعتادوا على خلق وإثارة أجواء من التشنج بين القيادات الثورة الجنوبية لم يعط قرنق ومشار وأكول المناخ الملائم للحوار بغية الوصول إلى صيغة مشتركة تكفل توحيد الهدف السياسي للنضال في الجنوب. إن مقتل اللواء كريبنو كوانين بول على أيدي مليشات فولينو ماتيب نيال التابعة للحكومة السودانية في العاشر من سبتمبر

١٩٩٩ هو برهان أخر على أن القيادات السياسية والعسكرية في جنوب السودان فقدت السيطرة وفقدت معها الكثير من مصداقيتها في أوساط عامة الشعب. فكيف تفسر هذه القيادات استمرار اغتيالات القيادات المؤسسة للحركة، ليست في ميادين القتال ضد العدو، بل في حروب جانبية؟ فصموئيل قاي توت قتل في ١٣ مارس ١٩٨٤ على أيدي قوات الحركة الشعبية بالقرب من أدوره، وأكوت أتيم دي مايان أغتيل من قبل رجال أمن وليم شول دينق في فنجاك أواخر ١٩٨٥، والأخير أغتيل من قبل قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان في ٥ يوليو ١٩٨٥ في فنجاك. جوزيف أدوهو قتل على أيدي قوات الحركة الشعبية في ٢٧ مارس ١٩٩٣ في كنقور ومارتن ماجير قاي، كاتب مسودة «بيان» الحركة الشعبية، قتل في سجنه من قبل قوات الحركة الشعبية عام ١٩٩٣ في الإستوائية، ووليم نيون بانج أغتيل وهو يحارب قوات حركة استقلال جنوب السودان في ١٥ يناير ١٩٩٦ بالقرب من أيود، أما طون أروك طون فمات على إثر سقوط طائرة حكومية في مدينة الناصر في ١٢ فبراير ١٩٩٨. ولم يبق على قيد الحياة من مؤسسي الحركة الشعبية لتحرير السودان سوى العقيد جون قرنق والكوماندور سلفا كير مايارديت. أما الدكتور ريك مشار والدكتور لام أكول والقيادات الأخرى فقد التحقوا بالحركة بعد تأسيسها بعدة أشهر.

إن مفتاح الاستقرار السياسي والأمني في جنوب المستقبل يكمن في أخذ تطلعات وطموحات الشعب في جنوب السودان بعين الاعتبار من قبل القيادات السياسية من جهة، والتعاون السياسي بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وحركة استقلال جنوب السودان والحركات الجنوبية الأخرى من جهة أخرى، والعمل جميعاً لإيجاد حلول للمشاكل القبلية السياسية التي

أسهمت قيادات هذه الحركات في خلقها وإيجاد صيغة جديدة لتعامل القبائل الجنوبية مع بعضها، على أن يتركز هذا التعاون على الاعتراف بأن لكل قبيلة في الجنوب، مهما كان حجمها، الثقل السياسي نفسه والحقوق والواجبات، ويجب وضع أسس ثابتة وآلية جامعة، تجعل القيادات السياسية التي تتاجر باسم القبلية السياسية تحت رقابة دائمة. وهذا الدور يجب أن يقوم به الجيل الرابع من الشباب الذين أبدوا امتعاظهم من الأسلوب الذي تدار بها الثورة الجنوبية من قبل الجيل الثالث واستخدامه لأغراض تؤدي إلى تطور القبلية السياسية كآلية للسيطرة على الشعب. ولذلك تأتي أهمية المبادرات التي قام بها «مجلس الكنائس السودان الجديد» بالتنسيق مع الحركة الشعبية وجبهة الإنقاذ الديمقراطية المتحدة التي توجت بالنجاح أثر إبرام «معاهدة ونليت» في مارس ١٩٩٩. وقد اتضح بتوقيع هذه الإتفاقية بين مشايخ الدينكا والنوير وبحضور مثقفين من القبيلتين وبتسهيل من السياسيين وضباط الحركة الشعبية وجبهة الانقاذ أن الحوار الجنوبي – الجنوبي ضروري جداً، أولاً لتوحيد صفوف الجنوبيين وثانياً لوقف ممارسة القبلية السياسية من قبل بعض القيادات الجنوبية. وعلى النهج معاهدة ونليت، يجب أن تنصب جهود القيادات الجنوبية في مواصلة الحوار بين القبائل الجنوبية لإيجاد حلول لمشاكل بين النوير والدينكا بور، بين المورلي والنوير، وبين المورلي ودينكا بور، بين دينكا بور وباريا، وبين دينكا بحر الغزال وفرتيت، وبين أنواك والمورلي، وبين النوير والشلك، وبين النوير أكوبو والنوير أيود، وبين توبوسا وديدنقا، وبين توبوسا ومورلي، وبين منداري ودينكا بور، وبين بويا وتوبوسا. وبهذه الطريقة يمكن للحوار الشمالي الجنوبي الذي ينادي بها كاتب هذه السطور أن يتوصل إلى حل نهائي وشامل للنزاع الحالي.

من أهم ميزات التي تميز حركات التحرر في جنوب السودان عن نظيراتها الإفريقية هو خلوها من التعصب الإيديولوجي والتقوقع الفكري، حتى في الستينات التي توصف بعصر الإيديولوجيات. فالأيديولوجيات عندما تكون القدوة للقيادات الثورية تصل أحياناً إلى مراحل خطرة تفرغ الثورة من أهدافها الأساسية ومحتواها. ويمكن للقارىء مقارنة الثورات الكمبودية والإيرلندية الشمالية والمجاهدين في أفغانستان بالثورات الأخرى التي كانت لا تتبع أيديولوجية معينة ونجحت في تحقيق أهدافها. فثورة جنوب السودان منذ انطلاقها في منتصف الخمسينات ظلت تطالب بتحرير جنوب السودان لنيل استقلاله عن الشمال. وفي الحالات التي لم يكن هدف الثورة واضحاً دخلت الثورة في دوامة نزاعات إيدولوجية خطيرة أدت إلى استشهاد الآلاف.

إن حصر أهداف ثورة شعبية في أيديولوجية (فكرية كانت أم دينية) لا تعبر واقعياً عن تطلعات والإمكانيات الاقتصادية لهذا الشعب، ومهما صمدت هذه الثورة طويلاً، فعلى الأغلب ستفشل في نهاية المطاف. وذلك لأن الإنسان له مطالبه ونزعاته الطبيعية لا يمكن أن يتقيد بالأفكار وحدها. فالثورة الإشتراكية في روسيا بقيادة فلاديمير اليتش لينين التي استندت إلى الإيديولوجية الشيوعية وثورة تنزانيا بقيادة المناضل المرحوم جيولوس ناريري تحت شعار «الإشتراكية الافريقية» والثورة الغانية بقيادة المناضل المرحوم كوامي نكروما تحت شعار «الوحدة الإفريقية» فشلت كلها في تحقيق تطلعات شعوبها وقادتها، لأن هذه القيادات مالت كثيراً إلى تنفيذ أفكار ونسوا التعامل مع الواقع البشري الذي يتطلب الاعتراف بتباين الأفكار والإمكانات والبيئة لكل فرد في المجتمعات البشرية. وأعتقد أن المناطق النامية، مثل جنوب السودان، تحتاج إلى ثورات تنموية

تتركز على ثوابت مدروسة مبنية على الإمكانيات الاقتصادية الواقعية وتحويلها إلى تنمية ملموسة على أرض الواقع وعلى كل الأصعدة. وما يحتاجه جنوب السودان ليس نظريات أو إيديولوجيات بل استخراج مواردها الطبيعية من بطون أراضيها وبناء بنية تحتية قوية ومن ثم بعد ذلك يمكن للسياسيين القيام بمسؤوليات أخرى اتجاه القارة والعالم.

من جهة أخرى لا أؤمن بنظرية «المؤامرة» خاصة في حالات النزاع المسلح بين الطرفين يعد أحدهما الأخر عدواً حقيقياً. فكل عمل عدواني يقوم به الطرف ضد الآخر هو إما خطة أو سيناريو يستهدف إضعاف الطرف الآخر. قد تكون هذه الخطط أو سيناريوهات ذكية (كأقتل العبد بالعبد) أو تكون سخيفة (كإدخال اتفاقية السلام في دستور الدولة أو استفتاء الشعب حولها ومن ثم التراجع عن تنفيذها)، لكن في كلا الحالتين الهدف واحد، هو التفوق على العدو. فشمال السودان لا يتأمر ضد الجنوب ولا الجنوب يتأمر ضد الشمال، وكلاهما يحاولان كسب الحرب. لذلك فهذا الكتاب لا يتحدث عن مؤامرات بل يتحدث ويوصف إخفاقات أطراف النزاع، نقاط ضعف سياساتها، عدم الالتزام من جانب الشمال بالاتفاقيات التي أبرمها مع الجنوب. يتحدث عن دور المثقف الجنوبي في الحرب والسلم، وأثر الثورة الجنوبية في التركيبة السياسية في البلاد، خاصة في العقدين الماضيين. يتناول هذا الكتاب أيضاً أهمية الحوار الشمالي الجنوبي والتوقف عند اعتراف النخبة الحاكمة في الشمال، حكومة ومعارضة، بحق تقرير المصير للشعب في الجنوب. فحق تقرير المصير كما وردت في إتفاقية أسمرا في يونيو ١٩٩٥ بين الحركة الشعبية والتجمع الوطني وفي اتفاقية الخرطوم للسلام في أبريل ١٩٩٧ بين الحكومة وجبهة الانقاذ الديمقراطية

المتحدة، أدخلت قضية الحرب والسلام في السودان إلى واقع جديد أفرزت أفكار جديدة، منها احتمال انفصال جنوب السودان في حالة إجراء استفتاء عام حول الوضع الدستوري لجنوب السودان كما نصت عليها الاتفاقيتان المشار إليهما. ومن هذا المنطلق بدأ الجزء الثاني من الكتاب في طرح أسئلة بصدد الهوية السياسية لجنوب السودان في حالة انفصال الجنوب. من هم الجنوبيون وما هي الأشياء التي تجمعهم؟ ثم يتطرق الكتاب إلى التحديات المستقبلية التي ستواجه الدولة المنشودة في جنوب، خصوصاً وأن السياسيين والكتاب وعامة الشعب في الشمال يروجون إلى أنه في حالة انفصال الجنوب، ستشهد مدنها وقراها مذابح بين القبائل. وبالفكرة نفسها يحاول الكتاب طرح أسئلة حول التحديات التي ستواجه الدولة في شمال البلاد في حالة استقلال الجنوب. وفي الجزء الأخير يحاول الكتاب طرح أسئلة قائمة وأخرى جديدة، من دون أجوبة محددة حول مصالح العالم في جنوب السودان. وهنا يدور النقاش حول الأسباب الكامنة وراء رفض مصر قيام دولة في جنوب السودان كما تتطرق الدراسة إلى تحديد المصالح السياسية والاقتصادية في جنوب السودان لدول مثل أوغندا وإثيوبيا وكينيا والكونغو الديمقراطية وإفريقيا الوسطى وليبيا وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والمنظمات الإنسانية والكنسية بالإضافة إلى دول أخرى نظراً لما تمتع به هذه الدول من أهمية إستراتيجية وسياسية في العلاقات الدولية.

ولا بد هنا، من الإشارة إلى أنه هناك حاجة ماسة أن تعترف القيادات الجنوبية أن الولايات المتحدة أمريكية وأوروبا بصفة عامة غير مجبرتين لا أخلاقياً ولا سياسياً أن يدعموا الثورة الجنوبية لنيل استقلالها إذا لم يكن لهذه الدول مصلحة في هذا

الدعم. المصلحة الاقتصادية والقومية لهذه الدول هي التي تجبرها على تقديم الدعم لدولة أو ثورة ما. وقذائف الغرب المسيحي هي التي دمرت البنية التحتية ليوغسلافيا إحدى معاقل المسيحية في أوروبا. إلاّ أنني لا أنكر أبداً أنه هناك دول، وبصفة خاصة، أشخاص ساندوا الثورة الجنوبية بالمال ومعنوياً، لكن صحيح أيضاً أنه لكل دولة أو أشخاص مصالحه الخاصة جعلته يتدخل في نضال الشعب في جنوب السودان. فالولايات المتحدة ودول العالم الأخرى ليس من وظيفتها تحديد الأهداف التي تناضل من أجلها الثورة الجنوبية. فإن أعلن الجنوبيون أنهم يناضلون من أجل «السودان الموحد» أو من «أجل الاستقلال التام»، فهم أصحاب هذا القرار المصيري. فكل ثورة تحدد أهدافها. فأوروبا أو غيرها ليست من شأنها أن تختار للجنوبيين أهداف واستراتيجيات ثورتها كما كنا نسمع من بعض القيادات الجنوبية في الثمانينات. فبينما يحتاج الجنوبيون إلى الدعم السياسي من هذه الدول، وهذا صحيح، فالصحيح أيضاً أن هذه الدول تحتاج إلى جنوب السودان كشريك اقتصادي في المستقبل القريب.

ويما أنه من البديهي أن حق تقرير المصير للشعب في جنوب السودان حق مقدس، كما ذكرت في مكان آخر من الكتاب، لكنه من البديهي أيضاً أنه، بعد أن اعترف منظرو سياسة الدولة في الخرطوم بألوانهم السياسية كافة، بأن للشعب في جنوب السودان خصوصية ثقافية وسياسية وله مصالحة القومية والاقتصادية، ويحق له حرية تقرير مصيره، على السياسيين الجنوبيين العمل من أجل وضع آليات ناجحة لتنفيذ تقرير مصير شعبهم. لأنه لا يكفي اعتراف الشمال بأخطائه السياسية نحو الجنوب، سواء صدقت نياته أم لا، لا بل الواجب يحتم أن يبرهن السياسيون الجنوبيون لنظرائهم الشماليين

أن خمسة عقود من الكفاح المسلح يستحق كل هذه التضحيات والمعاناة. وهذه الخطوة تتطلب وقف المزايدات السياسية والحملات الإعلامية والكذب المنظم وتضليل الرأي العام الجنوبي من قبل القيادات العسكرية والسياسية في الحركات الثورية الجنوبية وأقدر بصفة خاصة توقف الحملات الإعلامية بين الحركة الشعبية وجبهة الإنقاذ الديمقراطية منذ منتصف ١٩٩٨.

إن التركيز في المرحلة القادمة يجب أن يكون على الحوار الشمالي الجنوبي ووضع تصور موحد للجانب الجنوبي بفصائلها كافة، خاصة فيما يتعلق بمستقبل العلاقات الاقتصادية والأمنية (السياسية) في حالة قيام دولة جديدة في جنوب. وأكيد من مصلحة الجنوب أن يتعلم من الدروس الأليمة التي مرت بها ثورته والخروج برؤية جديدة واضحة يمكن النهوض بالجنوب المتخلف في كل المجالات تقريباً بما يؤهله لمعايشة القرن الحادي والعشرين ويعزز مكانته. وعلى ذكر تقرير المصير، يجب الإشارة هنا أنه في حالة إجراء الاستفتاء بصدد مستقبل الجنوب كما هو متوقع، أو في حالة إعلان قيام الدولة في الجنوب من جانب واحد، قد تقوم المليشيات الموالية للحكومة وقوات الدفاع الشعبي والجيش الحكومي الموجودة في الجنوب، بأعمال شبيهة بالتي قامت بها المليشات الموالية للحكومة الأندونيسية في ديلي عاصمة تيمور الشرقية بعد إعلان نتائج الاستفتاء هناك أوائل سبتمبر ١٩٩٩. فأمام القيادات الجنوبية والحكومة المركزية السودانية تحد كبير، خاصة اتجاه المليشيات الجنوبية التي تستخدمهم الخرطوم لخلق حالة من عدم الاستقرار في الجنوب. وحتى لا يتكرر ما حدث في جنوب إفريقيا بعد استيلاء حزب المؤتمر الوطني على مقاليد السلطة عام ١٩٩٤، عندما ارتكبت منظمة إنكارثا مجازر في كيب تاون وفي ناتال،

على القيادات الجنوبية أن تتحمل مسؤولياتها الوطنية. ويذكرني هذا التوجس والخوف بما قالته لي لاجئة جنوبية في العاصمة الأوغندية كمبالا حين سألتها إن كان قد فقدت شخصاً قريباً لها خلال الحرب الحالية فردت قائلة «السؤال هو ماذا سأقول لأخي الذي استشهد هو وملايين إذا لم ينل جنوب السودان استقلاله وأنا على قيد الحياة؟». لا شك أنه ثمة جيل مثقف من جنوب، خاصة الجيل الرابع، يريد معرفة الكثير عن الحرب وأثارها المدمرة على الشعب في الجنوب. وهذا الجيل يبدو مستعداً للاشتراك في إعادة كتابة تاريخ الثورة الجنوبية، وأيضاً لديه رؤية لإعادة كتابة تاريخ الجنوب برمته. وتمنياتي أن أرى هذا الجيل، وهو جيلي، يقوم بهذه المهمة في ظروف موآتية والرب يملك الأزمان.

جون قاي يوه

جبل نيبو/ الأردن
١ يناير ٢٠٠٠

الفصل الأول

دور النخبة الجنوبية في الحرب والسلم

أثر الثورة الجنوبية في التغيير السياسي في السودان

دور النخبة الجنوبية في الحرب والسلم

لا أعتقد أن هناك أحداً من السياسيين والمثقفين من شمال السودان، سواء كان موالياً لحكومة الجبهة الإسلامية وحلفائها العسكريين أو ضدها، خارج أم داخل البلاد، لا يعترف بالتغييرات الكثيرة والمثيرة التي حدثت داخل التنظيمات والأحزاب السياسية «التقليدية والتقدمية»، وفي رؤية الطبقة الحاكمة في الشمال لمستقبل التعايش السياسي بين جنوب البلاد وشماله، خاصة بعد ظهور فكرة «حق تقرير المصير» لمواطني السودان من الجنوب على الساحة السياسية السودانية منذ أغسطس ١٩٩١. كذلك لا يمكن للمرء إلاّ أن يعترف بالتغيير والتحول الهائلين الذي حدث في عقلية الجيل الثالث من المثقفين والسياسيين من جنوب السودان، خاصة المنخرطين منهم في «الحركة الشعبية لتحرير السودان» بأجنحتها العديدة. فقد أصبح هؤلاء متيقنين من ضرورة الحل السلمي لقضية جنوب السودان مع التمسك بمشروعية حق تقرير المصير لشعب الجنوب كآلية ديمقراطية صحيحة لنيل الجنوبيين حقوقهم، مع أخذ خيار الانفصال كهدف أولي. وأي نوع من المناداة بالمساواة والسودان

الجديد، وفصل الدين عن الدولة، ووحدة السودان، وحماية حقوق المناطق المهمشة في جبال النوبة أو البجا من قبل بعض السياسيين والعسكريين الجنوبيين، يدخل في إطار المزايدة والمراوغة والخداع المنظم للواقع السياسي في الجنوب ومن ثم تضليل الرأي العام الشمالي عن حقيقة شعور الجنوبيين اتجاه العيش المشترك خلال أربعة وأربعين عاماً من النزاع المسلح.

لاشك أن الحوار الذي ندعو إليه في هذه السطور قد بدأ بصورة غير مباشرة بين مثقفي الشمال في أوائل التسعينات إلاّ أنه لم تضم النخبة الجنوبية بصورة جدية بإستثناء المشادات الصحفية التي جرت في «القدس العربي» الصادرة في لندن بين فرانسيس دينق وعبد الوهاب الأفندي بصدد هوية السودان في صيف ١٩٩٦. وحتى هذه اللحظة دار حوار جاد بين أفراد من النخبة الشمالية كما أسلفت عبر الصحف والندوات، أثاروا خلالها، لأول مرة، مواضيع عادة ما توصف بأنها حساسة في مجرى العلاقات السياسية بين الجنوب والشمال. وقد يتفق معي معظم أفراد النخبة السودانية أن الرأي السائد والغالب في أوساط مثقفي شمال السودان هو أن دور المثقف الجنوبي ظل منذ الاستقلال محصوراً في قيادة الحرب في فنادق دول شرق إفريقية والصراع على السلطة وعرقلة جميع المبادرات التي قامت بها الحكومات المركزية لإيجاد حلول سلمية للنزاع في الجنوب. وتتهم النخبة الشمالية نظريتها الجنوبية أيضاً بأن أسلوبها في التعامل السياسي غالباً ما يكون ضد الحوار الجاد. وأيضاً يتهم المثقفون الجنوبيون بأنهم يصرون على أن لا يتعدى الحوار السياسي بين الطرفين الخطوط الحمر: شمال مقابل

جنوب، وعرب ضد أفارقة ومسلمون ضد مسيحيين. هذا هو إذاً الرأي السائد في أوساط مثقفي شمال السودان ووجهة نظرهم عن التركيبة السيكولوجية للنخبة الجنوبية منذ انطلاق الشرارة الأولى للحرب الأهلية السودانية صبيحة ١٨ أغسطس ١٩٥٥. وقد كان الحوار وما يزال بين الطرفين سياسياً على طاولة المفاوضات تحكمه البروتوكولات والرسميات والولاءات الحزبية والسياسية والإيديولوجية. فأجندة المباحثات ظلت كما هي طوال السنوات الأربع والأربعين الماضية: الشمال تريد فرض سيطرته السياسية على الجنوب بدعم من الشرق الأوسط والمسلمين والجنوب يريد الانفصال عن الشمال بدعم من الغرب والكنيسة.

حتى نتعرف على الخلفية السياسية للنزاع السوداني، وخاصة من وجهة نظر النخبة الجنوبية علينا أن نجيب على السؤال الآتي: ما هو الدور السياسي للمثقف الجنوبي في الحرب والسلم خلال الفترة الممتدة من الخمسينات حتى الآن؟ من السهل جداً القول إن النخبة الجنوبية لم تكن متمسكة وعلى نحو جاد بمسؤولياتها الاجتماعية والفكرية اتجاه تطلعات المواطن الجنوبي خلال فترة نضالها الطويلة كما يجب. ولم تتفرغ بالكامل للتحليل الدقيق لدورها القيادي لهذا المجتمع. إن المثقف الجنوبي كانت له دائماً الفرصة السانحة للقيام بدوره، أما أغلبية النخبة الشمالية، وفي وقت لاحق يمكن استثناء النخب المنتمية إلى الحزب الشيوعي السوداني، والحزب الجمهوري وحزب البعث السوداني، والقوى اليسارية والتقدمية والتي تسمي نفسها بالحديثة، فلم يتح لها الخيار الحر منذ ظهورها في الساحة السياسية أوائل القرن

العشرين سوى انخراطها في صفوف الأحزاب الطائفية والدينية التي ظهرت مع ظهور الحركة الوطنية في شمال السودان. وبالنتيجة انحصر دور معظم أفراد النخبة الشمالية في محاربة المستعمر وتحرير السودان وترضية الشقيقة مصر التي كان من الممكن أن تكون المقاومة ضعيفة من دونها وربما فشلت هذه الحركة في تحقيق انتصاراتها اللاحقة. أما المثقف الجنوبي أو من كان يمثله، فقد اختصر دوره في ردود أفعال ضد القرارات التي كانت الحركة الوطنية الشمالية تتخذها نيابة عن الشعب السوداني في تعاون وثيق مع مصر. وفي معظم الأحيان تمكنت النخبة الجنوبية من التكيف، رغماً عنها، مع هذه القرارات حسب ما تقتضيه مصلحتها. والجدير بالذكر أيضاً أن المثقف الجنوبي، وخاصة الرعيل الأولى، لم يكن يعتبر نفسه جزء من الدولة التي كان الوطنيون الشماليون يناضلون من أجل تأسيسها. ولا بد من الإشارة أن العديد من الباحثين السودانيين والأجانب قد كتبوا بصدد هذا الموضوع وخلص بعضهم إلى القول إن انعزال النخبة الجنوبية وتقوقعها وبعدها عن مراكز القرار في الدولة يعني أن الإنجليز زرعوا أفكاراً جعلت المثقفين الجنوبيين يختارون الانعزال، ولكن ما لم أفهمه هو أن هذه التركيبة السياسية ومفاهيمها ظل يتأثر فيها الرعيلان الثاني والثالث من النخبة الجنوبية التي تشعر اغلبيتها بأنها غير معنية ببناء الدولة السودانية كما ورثتها النخبة الشمالية من الاستعمار البريطاني.

بعد الاستقلال لم يتسن للنخبة الجنوبية فرصة الانخراط الطوعي في العمل السياسي، بل وجدت هذه النخبة نفسها شبه معزولة تماماً عن الجسم السياسي في البلاد لأنها تختلف معه

في الأولويات والمصالح القومية. لذلك يبدو أن المثقف الجنوبي عندما شعر بأنه لا يستطيع تحقيق أهدافه سلمياً، خاصةً بعد وضوح الخطوط الحمر في سياسة الدولة الوليدة، اختار الرعيل الأول من هذه النخبة خيار الحرب. ولتحقيق أهدافهم جالوا العالم يبحثون عن الدعم السياسي ورفعوا شعارات كثيرة تدعو في مجملها إلى تحرير الجنوب من سيطرة الشمال. وبحلول الستينات أصبحت لهذه النخبة، بشقيها المدني والعسكري، فلسفة وثقافة جديدة مبنية على فكرة ومبدأ انفصال الجنوب وتأسيس دولة جديدة. تطورت حركة تحرير جنوب السودان عسكرياً وسياسياً وتطورت معها أيضاً الخلافات الداخلية بين قياداتها التي كادت أن تجرف الحركة إلى الهاوية لولا تدخل النخبة العسكرية. في هذا الوقت، أي في منتصف الستينات، كانت النخبة الشمالية تمر تقريباً في المرحلة نفسها من عدم وضوح الرؤية والبلبلة السياسية وعدم تحديد الأولويات والمسؤوليات. فبدلاً من أن يبذل هذا المثقف الشمالي الجهود اللازمة لتحرير أفراد النخبة من التقوقع الطائفي والقبلي والضيق الإيديولوجي وأخذ زمام الأمور في الدولة وتحمل مسؤولياتها والاستفادة من أخطاء النخبة الجنوبية، بدلاً من القيام بكل هذا، كان المثقف الشمالي يكتب في الصحف والمجلات المحلية والدولية، وتصدر الكتب بصدد الحرب الأهلية السودانية مركزةً على الدور السلبي لبريطانيا وتحميل القيادات السياسية الجنوبية مسؤولية تدهور العلاقات بين الجانبين. وأبرز هذا المثقف الشمالي الهوية العربية للسودان وتدريجياً بدأ الإسلام السياسي يأخذ محوراً جديداً وأهمية سياسية في تحديد هوية الدولة، خاصةً خلال المداولات

والمناقشات حول الدستور الدائم للدولة في الفترة الممتدة من عام ١٩٥٤ حتى ١٩٦٤.

في الجنوب، خاصةً في المنفى، بدأ السياسيون يكتبون عن الجنوب المسيحي الإفريقي الذي يحارب من أجل البقاء ضد الشمال العربي المسلم. وتدريجياً تحولت الحرب الأهلية السودانية من كونها صراعاً سياسياً تاريخياً تعود جذوره إلى التباين الثقافي والظلم الاجتماعي إلى قضية عرقية ودينية. في هذا الوقت وجد المثقف الجنوبي نفسه في المنفى ينعزل تدريجياً عن الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع الجنوبي في المناطق الخاضعة لسيطرة الثوار، وفي مخيمات اللاجئين أو حتى بالنسبة للمجتمع الذي بقي داخل السودان. ويعود هذا الانعزال للمثقف الجنوبي إلى كونه جنوبياً في المنفى بدأت حياته السياسية والفكرية بصورة جدية خارج الجنوب وعاش في المنفى لفترات طويلة ابتعد عن مشاكل المجتمع الآنية. والجدير بالذكر أن معظم هؤلاء القادة تلقى تعليمه العالي خارج السودان. وتدريجياً تقمص هؤلاء شخصية واسم «جنوب السودان»، زي وملامح مختلفة تماماً عما هو موجود في جنوب السودان الذي يحتل ٢٥٠٠٠٠ كيلو متر مربع كما هو معروف بالنسبة إلى المجتمع الجنوبي.

فالجنوب الذي خاض معارك سياسية وعسكرية عنيفة مع الشمال طوال سبعة عشر عاماً، بدأ بعد حلول السلام في فبراير ١٩٧٢ يتحول، مع مرور الزمن، إلى مجرد كونفدرالية إدارية وسياسية لقبائلها الإحدى والثمانين، وصار هم الأول لمثقفيها الحصول على الوظائف الحكومية وتقسيمها. وأهملوا بالنتيجة دورهم الأساسي كطليعة وقاعدة التنمية وتنفيذ المشاريع

الحيوية التي استشهد من أجلها حوالي نصف مليون مواطن من الجنوب خلال الحرب الأهلية الأولى (١٩٥٥-١٩٧٢). وما أن استقرت النخبة في وظائفها الجديدة نست وتناست «الاضطهاد الثقافي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي» التي على أساسها خاض الجنوبيون الحرب ضد الشمال. لا شك في أن اتفاقية آديس أبابا اعترفت بالتباين الثقافي والتاريخي والاجتماعي بين الفرقاء السودانيين في الشمال والجنوب. ولذلك كان من المفترض على النخبة الجنوبية العمل على إبراز العناصر الأساسية التي تميز الجنوب عن الشمال سواء أكان من الناحية الثقافية أم الاجتماعية.

إلاّ أن اللامبالاة والرؤية المشوشة في العمل السياسي في السودان لم يختصر على النخبة المدنية الجنوبية لا بل شمل النخبة العسكرية أيضاً في هذا الجزء من البلاد وهذه اللامبالاة السياسية تعود إلى أواخر الخمسينات عندما تدخل الجيش لأول مرة في الساحة السياسية السودانية. ففي حركة تحرير جنوب السودان مثلاً استطاعت النخبة العسكرية في يوليو ١٩٧٠ السيطرة على زمام الأمور في الحركة وطرد السياسيين من قيادتها. ومنذ ذلك الوقت ازدادت فرص التدخل العسكري في الشؤون السياسية في الجنوب. وبدأوا يتحدثون عن دور جديد لهم وهو محاربة القبلية السياسية في الجنوب. ذلك لأن السياسي القبلي همه الوحيد هو تحقيق مكاسب سياسية ومادية لقبيلته أو لحزبه. إلاّ أنه لم يمض وقت طويل حتى كشف عن وجود تعاون وتنسيق بين النخبة العسكرية في الجنوب وقيادتها في الشمال في فترة ما بعد اتفاقية آديس أبابا. وظهر هذا التنسيق جلياً بعد

أن أصدرت قيادة قوات الشعب المسلحة ورئاسة الجمهورية في الخرطوم قراراً بحل الحكومة المدنية المنتخبة في الجنوب عام ١٩٨١ لتحل محلها حكومة عسكرية انتقالية معظم أعضائها من النخبة العسكرية الجنوبية. وتكررت هذه الواقعة في إبريل ١٩٨٥ عندما حكم الجنوب للمرة الثانية من قبل مثقفين جنوبيين عسكريين.

في عام ١٩٧٢ حاولت النخبة الشمالية تغيير نهج وأسلوب تعاملها مع الجنوب. وبدأت بالفعل بعدد لا بأس به من الإجراءات والحملات شبه المنظمة التي تطالب بقية المثقفين من الشمال بالانخراط في مؤسسات الدولة والعمل على تطبيق سياسات حكومة النميري التي استولت على السلطة في مايو ١٩٦٩، والتي أعلنت استعدادها لاستيعاب النخبة المثقفة من الشمال في مؤسساتها. إلاَ أن الأحزاب السودانية التقليدية المحلولة حينها سرعان ما شعرت – باستثناء الحزب الشيوعي السوداني – بالخطر الذي يطرق أبوابها إذ حاولت الحكومة خرق قواعدها، مما أدى إلى أن تعلن قيادات هذه الأحزاب وقوفها ضد مشاريع الحكومة وسياساتها وعلى رأسها السلام في الجنوب. أما في الجنوب فقد انخرطت وبسهولة النخبة المدنية والعسكرية في صفوف «المايويين». ومعلوماً أن بعض السياسيين الجنوبيين الذين كانوا داخل السودان خلال الحرب الأهلية الأولى، والمعروفين «بالنخبة الداخلية»، مارسوا ضغطاً هائلاً على قادة حركة الثورة الجنوبية في المنفى، وتحالف بعضهم مع الحكومة السودانية. وبالفعل تمكن بعض أفراد هذه النخبة في الداخل من لعب دور هام في المفاوضات التي جرت بين الحكومة

وحركة تحرير جنوب السودان ضمن الوفد الحكومي في المفاوضات التي سبقت إبرام الاتفاقية. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن الأجواء المتلبدة التي كانت سائدة في أوساط القوى السياسية الجنوبية في المنفى حينها ساعدت على قبول الثوار ببدء ومواصلة المباحثات السلمية مع حكومة النميري.

إن تشويش الرؤية المستقبلية وعدم الشعور بالمسؤولية لحقت بالقيادات الجنوبية إلى الداخل كما أشرنا سالفاً. فبعد وصولهم إلى جوبا، عاصمة الجنوب، اقتسموا الوظائف الحكومية وجلسوا على كراسيهم ونسوا ماضيهم السياسي تقريباً. أما في الشمال فكان النشاط والحركة نحو التغيير السياسي والاقتصادي سريعين جداً. فالنخبة الشمالية التي قبلت التعامل مع حكومة المايو باشرت بتغيير المناهج التعليمية في البلاد وعربوا معظم المدارس في الجنوب لتتواكب مع «مشروع الوحدة الوطنية» التي على أساسها وقفت الحرب. وعملوا على إصدار وسن دستور دائم جديد للبلاد بني على نظام الحزب الواحد مستهدفاً اضعاف الحزبية والطائفية والقبلية السياسية في البلاد. وكان التوجه العام لهذه النخبة هو نحو الاشتراكية. وشجّع هؤلاء جميع المبدعين من الشعراء والأكاديميين والكتاب على العمل لإعادة كتابة تاريخ السودان لتعكس الهوية العربية والوجه الإسلامي لحضارة السودان. وبالفعل فتحت معاهد علمية إسلامية في جميع أنحاء الشمال وعززوا الروابط السياسية والثقافية مع الدول الشرق الأوسط والخليج، خاصةً مع مصر ليبيا والمملكة العربية السعودية. وبحلول منتصف السبعينات ظهرت في الشمال، خاصةً في وسط البلاد، مؤسسات اقتصادية مهمة

وواعدة ودخلت رؤوس أموال عربية إلى أسواق السودان وفتحت شركات صناعية مهمة وشجعت الحكومة مشاريع تنقيب عن البترول في الجنوب والموارد الطبيعية المهمة الأخرى. هذا وقد عملت هذه النخبة على اعادة العلاقات الدبلوماسية والسياسية مع الدول الإفريقية التي كانت تتعاطف مع الثوار الجنوبيين في الستينيات. كما قامت هذه النخبة بزيارات ميدانية إلى محافظات الجنوب الثلاث للتعرف عن قرب على هذا الجزء من البلاد التي ظلت غير معروفة بالنسبة لهذه النخبة سوى على الخارطة. واستمرت هذه النخبة على العمل في محاولة تقريب الجنوب عن الشمال في جميع المجالات حتى منتصف عام ١٩٧٧ عندما تمكنت القوى السياسية التي كانت تمثل الأحزاب الطائفية والتقليدية المعارضة لاتفاقية أديس آبابا، من التوصل إلى التفاهم مع الجنرال النميري والذي وفي ضوء هذا التفاهم والمصالحة بدأ تدريجياً يتراجع عن تعهداته التي قطعها إلى النخبة الشمالية. وبالفعل مع دخول الأحزاب الشمالية في المؤسسات الرسمية والسياسية في الخرطوم، بدأ العد التنازلي لتراجع دور النخبة الشمالية المنفتحة في شؤون الدولة تباعاً.

الوضع في الجنوب كان مختلفاً تماماً. حيث كانت القيادة السياسية والعسكرية مشغولة بمواضيع لا علاقة لها بالمشاريع التنموية الملحة التي وعدت الشعب في الجنوب بتنفيذها. وفي مجال التعليم العالي، اقتصر دور الحكومة الإقليمية في جوبا على ترتيب البعثات الدراسية الخارجية وبصورة خاصة إلى مصر التي كان يتم بموجبه إرسال نحو مئة طالب وطالبة من الجنوب إلى الجامعات والمعاهد العليا المصرية. ولولا

الضغوطات التي لاقتها هذه النخبة من موظفي الحكومة في جويا عام ١٩٧٧، الذين كانوا بحاجة ماسة إلى التدريب والتأهيل، لما قررت الحكومة الإقليمية فتح جامعة جوبا، إحدى أهم مؤسسات التعليم العالي في الجنوب. فالطاقم الذي حكم الجنوب منذ الستينات، كان معظم أفراده من خريجي الرومبيك الثانوية، إحدى أهم المدارس الثانوية في الجنوب في الخمسينات والستينات. إلاّ أن البعثات المصرية التعليمية تقلصت مع مرور الزمن لتصل بحلول عام ١٩٨٣ إلى نحو ٥٠ طالباً وطالبة معظمهم يلتحقون بالمعاهد العليا.

رافقت هذه التطورات المثيرة في الجنوب سياسة «فرق تسد» التي كان السياسيون الشماليون يجيدونها (ورثوها طبعاً من بريطانيا). ولوحظ في الوقت نفسه تراجع دور النخبة الجنوبية في مؤسسات الحكومة المركزية وأصبح دورها محدوداً جداً، وحتى في داخل التنظيم الحاكم آنذاك «الاتحاد الاشتراكي السوداني» لم يكن صوت الجنوبيين مسموعاً مقارنة بثقلهم السياسي في البلاد. أمام كل هذه التطورات كانت النخبة الجنوبية منشغلة بالصراع على سلطة الحكومة الإقليمية، إذ دار هذا الصراع بين نخبة الداخل ونخبة الثوار الذين أتوا من أدغال الجنوب بعد اتفاقية أديس أبابا. ومع تزايد الخلافات بين النخبة الجنوبية وصل الخلاف إلى ذروته في مايو ١٩٨٣، عندما أصدر الجنرال النميري قراره المشهور الذي أعاد بموجبه تقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم صغيرة. وبحلول عام ١٩٨٣ تغيرت أشياء كثيرة في الجنوب، وتغير معها أيضاً الطاقم الحاكم ليفقد بذلك الرعيل الأولى من النخبة الجنوبية موقعه السياسي لصالح الرعيل الثاني

الذي باشر في تغير أسلوب العمل السياسي وإيديولوجيته مع الشمال، واختارت بعد فشل الأسلوب السلمي في العمل السياسي أسلوب العمل المسلح ضد الحكومة المركزية في مايو ١٩٨٣. أما في الشمال فلم يطرأ أي تغيير يذكر سواء في الطاقم الحاكم أم في داخل الأحزاب السياسية المحظورة حينها ولا في معسكرات الجيش السوداني.

بحلول عام ١٩٨٣ تمردت غالبية النخبة العسكرية الجنوبية وأسست حركة تحررية تنادي بتغيير البنية السياسية في البلاد. مناشدة القوى السياسية السودانية كافة للانضمام إليها. أما النخبة من الرعيل الأول الجنوبي فلم تغادر البلاد إلى أدغال الجنوب، ربما لأنها شعرت أن دورها السياسي في الجنوب قد انتهى، لذلك اختارت البقاء داخل الجنوب. في هذا الوقت، وبعد أن تمكنت الانتفاضة الشعبية الثانية من الإطاحة بحكومة الجنرال النميري في إبريل ١٩٨٥، عادت الأحزاب الطائفية للتعاون مع النخبة العسكرية الشمالية الجديدة. وتحالفت هذه القوى مع السياسيين الجنوبيين في الداخل الذين أعلنوا رفضهم للتمرد الثالث في الجنوب واختاروا التعاون مع النظام الحاكم في الشمال. هذا وقد عملت النخبة الجنوبية في المنفى جاهدةً على تهميش دور الأفراد من الرعيل الجنوبي الأول خاصةً الذين اختاروا الانضمام إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان التي تم تأسيسها في الأراضي الأثيوبية في ١٦ أكتوبر ١٩٨٣. أما في الشمال، فبدلاً من مواصلة مسيرة تغيير النهج في العمل السياسي اتجاه الجنوب الذي بدأته النخبة الشمالية في السبعينات، بدأت القوى الطائفية الشمالية بالعمل على تفكيك ما تم بناؤه.

أما في الجنوب فقد وجد «الساسة القبليون» في الداخل

أنفسهم أحراراً من دون قيد وبدأوا في تدمير ما تبقى من البنية التحتية في الجنوب عن طريق الفساد الإداري واللامبالاة العمياء. أما أفراد الجيل الثاني من الساسة والعسكر الجنوبيين في المنفى فقد تمكنوا من تأسيس منظمة عسكرية قوية كما سبق ذكره، سرعان ما تحولت إلى واجهة سياسية استغلت لأهداف سياسية وعسكرية غير واضحة، واستقطبت ألمع عقول جنوب البلاد. والتحق بهذا التنظيم أيضاً الدكاترة والمهندسون والأطباء والعسكريون والطلاب من كل قبائل الجنوب واتخذوا من شعار «السودان الجديد» أهم أهدافه. أما أعضاء الحركة من صف الضباط العاديين وغالبية أعضاء الحركة الآخرين سرعان ما وجدوا في شعارات الحركة تناقضاً كبيراً مع تطلعات الشعب في الجنوب والذين انضموا إلى الحركة كونها حركة انفصالية تقاتل من أجل تحرير الجنوب كنظيراتها السابقات.

بحلول منتصف ١٩٨٧ تحولت فجأة الحركة الشعبية إلى ملجأ وملاذ آمن للذين يريدون تغيير الأمور في السودان ككل وليس في الجنوب فقط. وظهرت في الأفق الخلافات الحادة بين النخبة الجنوبية المسؤولة في المنفى وأدخل بالنتيجة إلى سجون الحركة العشرات من الضباط والسياسيين وقتل العديد من أفراد هذه النخبة خاصة الذين كانوا ينادون جهراً بانفصال الجنوب عن الشمال. واستمرت الحرب وألحق بالجنوب الدمار الشامل ومنذئذ أصبح للمثقف الشمالي كل المبررات لتحميل الساسة وجنرالات الحرب في الجنوب مسؤولية الدمار والمذابح والفوضى التي عمت الجنوب خلال السنوات السبع الأولى للحرب. هذا وعندما وصل الصراع على السلطة بين العقيد قرنق وزملائه العسكريين في

الحركة ذروتـه، قرر بعض المثقفين من ذوي المؤهلات العلمية العـالـيـة الانـخـراط في الـعمل الـعسكري في الحركـة ودخلـوا في دورات عسكرية تدريبية حتى يتمكنوا من لعب الدور المطلوب منهم كضبـاط مسيطرين على زمـام الأمور بقيادة الحركة. وعدّ أن هذه اللعبة السياسية تطابق اللعبة نفسها التي لعبها خريجو الجامعات الجنوبيون في السبعينيات عندما التحق عدد لا بأس منهم بالكلية الحربية وكلية الشرطة بعد أن أدركوا أن مركز القوة في السودان تحول إلى المؤسسة العسكرية. وأخيراً تفجر الخلاف وصار علنياً بين أفراد النخبة الجنوبية في المنفى أواخر عام ١٩٩١، عندما انشقت عن الحركة مجموعة من المثقفين اعلنت شعاراً جديداً للحركة وهو «الحرب من أجل تقرير المصير للشعب في جنوب السودان». أما المجموعة الثانية بقيادة العقيد قرنق فظلت تنادي بوحدة السودان وبناء السودان من جديد.

ولعل القـارىء يتذكر جيداً «حروب الفصـائل الجنوبيـة» بين «مجموعـة الـنـاصـر» بقيـادة ريك مشـار ولام أكـول و«مجموعـة توريت» بقيادة جون قرنق بين عامي ١٩٩١–١٩٩٤ التي أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن ١٠٠ ألف شخص. وربما يتذكر أيضاً الصـراع الـذي دار داخـل «الحركـة الشعـبيـة لـتـحـريـر الـسـودان– المتحدة» بين قوات موالية لريك مشار وقوات وليم نيون بانج وجون لوك جوك بين عامي ١٩٩٥–١٩٩٦ التي انتهت بمقتل وليم نيون بانج أوائل عام ١٩٩٦. ثم القتال الشرس الذي دار خلال عامي ١٩٩٨و ١٩٩٩ بين مؤيدي مشار وقوات فولينو ماتيب نيال الذي انشق عن حركة استقلال جنوب السودان في سبتمبر ١٩٩٧ وكون مع آخرين «حركة جنوب السودان المتحدة» التي

تتلقى الدعم السياسي والعسكري من بعض عناصر المناوءة لتوجهات مشار الانفصالية داخل قيادة قوات المسلحة السودانية وفي أوساط الجبهة القومية الإسلامية- المؤتمر الوطني. كما توسعت رقعة التشرذم للفصائل الجنوبية إلى درجة اصطدام مناصري العقيد قرنق مع مؤيدي الجنرال كربينو كوانين بول في العاصمة الكينية نيروبي بعد أن اتهم كل منهما الآخر بالتدبير لمحاولة اغتيال خصمه وذلك في ١٥-١٦ نوفمبر ١٩٩٨. هذا وقد نقلت طائرة خاصة استأجرتها الحكومة الكينية كوانين بول إلى مانكين بولاية بانتيو بجنوب السودان. واستقبله بولينو ماتيب الذي تربطه به علاقة مصاهرة. وظل بول تحت حماية بولينو حتى اغتياله في ظروف غامضة في ١٠ سبتمبر ١٩٩٩ أثر الاشتباكات التي حدثت بين قوات بولينو وتلك التي بأمرة نائبه فيتر قاديت يات الذي انشق عنه.

وفي تطور أخر في مجريات العملية السلمية المعقدة بين الخرطوم والقوى الجنوبية التي وقعت معها اتفاقية الخرطوم للسلام، أعلن بعض الضباط من قوات دفاع الجنوب السودان في بيان أصدروها في ٤ ديسمير ١٩٩٩، انهم كونوا «مجلس قيادة العسكري الانتقالي لأعالي النيل» بقيادة فيتر بول كونق. وجاء اعلانهم هذا بعد اجتماع ضم بعض القيادات في قوات دفاع جنوب السودان بين ٢-٤ نوفمبر ١٩٩٩ في مقاطعة واط بقرب من أكوبو. وأعلنوا انهم قاموا بهذه الخطوة نتيجة لفشل الحكومة في تنفيذ بنود اتفاقية الخرطوم للسلام.

ولكن لا بد من الاشارة إلى الدور الايجابي الذي لعبته القيادات السياسية الجنوبية التي اختارت النضال من الداخل.

ولولا وجود تلك القيادات ومعرفتها لبعض الخطط التي حاولت الحكومات المركزية تمريرها لعرقلة وتقليل فرص العملية السلمية في البلاد، لما تمكنت في نهاية المطاف من اقناع الحكومة السودانية بضرورة الاعتراف بحق تقرير المصير لشعب جنوب السودان كمخرج ديمقراطي لحل مشكلة الجنوب. ومعلوم ان الفروقات التعليمية بين الاجيال الجنوبية وواقعها السياسي والمعايشي لعبت دوراً كبيراً في أطالة الحرب. الجيلان الأول والثاني تعلما في المدراس الانجليزية ولا يتحدثان اللغة العربية. في حين أن الجيلين الثالث والرابع تعلما اللغة الانجليزية اضافة إلي العربية، وعاش بعض افرادهما في المدن الشمالية مما جعله يكتسب خبرة فريدة في طرق تعامله مع الشمالية. أما الكوادر العسكرية الجنوبية فأغلبها غير مؤهلة وغير مستقلة وغير ملمة بالواقع السياسي في البلاد. لذلك عندما يستولي العسكر علي السلطة في السودان يجد المثقف العسكري الجنوبي نفسه غير معني بما حدث وغالباً ما يكون رد فعله هو مسايرة الحدث فقط.

ومعلوم أن الحرب الأهلية السودانية الثالثة أدت إلى تهجير الملايين إلى دول الجوار. من ضمنهم العديد من عائلات المثقفين الجنوبيين وتشرد الكثيرون منهم إلى أنحاء العالم المختلفة. وعليه تغير أيضاً أسلوب تعاملهم مع الآخرين ليس فقط بينهم بل مع الذين يعيشون في وسطهم. وأصبحت اليوم هناك مجموعة من النخبة الجنوبية معروفة باسم «الطبقة الوسطى في المنفي».

إن الخلافات الكثيرة بين هذه الطبقة دفعت بالبعض إلى العودة والتفرغ إلى الدراسة، ويوجد معظم هؤلاء في بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية وكندا وشرق إفريقيا. أما الفئة

الثانية من هذه الطبقة فقد قررت التفرغ نهائياً إلى التجارة بأنواعها كافة ويبدو أن النخبة الجنوبية تعلمت المهنة من النخبة الشمالية في المنفى التي تنتشر شركاتهم التجارية في أنحاء العالم كافة، خاصة في أوروبا والشرق الأوسط. أما الفئة الثالثة من النخبة الجنوبية في المنفى فقد استقرت في الدول المضيفة واشترت منازلَ مملوكة وحصلوا على جنسيات هذه الدول. ومن الغريب أنه في حين كانت النخبة الشمالية تكتب في الصحف والمجلات وتنادي بالحوار بين صناع القرار الشماليين أوائل التسعينات، وعلى الرغم أن هذه الخطوة أدت إلى انشقاقات فكرية وإيديولوجية داخل الأحزاب الشمالية، بينما يحدث هذا، كانت النخبة الجنوبية في المنفى تتبادل الشتائم اللاذعة ضد بعضها من خلال مجلاتها التي طالما خلت من فكرة الحوار الموضوعي والنقد الذاتي. وبمعنى أدق تفرقت هذه النخبة بصدد الصراع على السلطة ومارست أقبح أنواع القبلية السياسية لتشبه تماماً في فكرها السياسي الأحزاب الطائفية في الشمال. إذاً الطبقة التي أخذت زمام الأمور في الجنوب منذ عام ١٩٨٣ بهدف تغيير البنية السياسية في الجنوب، وجدت نفسها اليوم تعمل لتدمير الجنوب وليس بنائه.

ويوجد العشرات ممن يحملون مؤهلات وشهادات عليا من النخبة الجنوبية اختاروا الصمت والانتظار في أوروبا وأمريكا الشمالية والشرق الأوسط ويدير بعضهم مؤسسات اجتماعية تحمل اسم الجنوب. ويذكر أن العقيد جون قرنق قد أسس «المجلس الإسلامي السوداني الجديد» برئاسة الطاهر بيور على غرار «مجلس الكنائس السوداني الجديد» الذي أسس في مدينة توريت

عام ١٩٩٠. وليس سراً أن بعض القيادات الجنوبية في المنفى، خاصة، القادة العسكريون، استغلوا نفوذهم في الفصائل الحركة وقاموا، بتنسيق مع شركات أجنبية، بالتنقيب عن الذهب في كبويتا وفي منطقة البوما. كما تعاقد بعضهم مع شركات كينية في مجال الزراعة، إذ توجد مشاريع زراعية ضخمة في محافظة نيري الكينية لزراعة زهرة عباد الشمس. كما تفرغ بعضهم إلى أعمال الخاصة. هذا هو إذاً الواقع الذي تعيشه النخبة الجنوبية اليوم. إن مسؤولية الحوار الجاد والديمقراطي والذي ندعو إليه تقع على عاتق الجميع. فكل أفراد النخبة الشمالية والجنوبية أسهموا في فساد نظام الحكم في السودان وغالبيتهم تفرغت إلى التجارة باسم الشعب السوداني. وعلى الجميع تحمل المسؤولية والاعتراف بأن استمرار الحرب ليس في صالح أحد سواء كان في الجنوب أم في الشمال، كما على الجميع أيضاً الاعتراف بأن احتمالات انفصال الجنوب عن الشمال أصبحت واردة. والتركيز يجب أن يكون على دراسة فترة مع بعض الانفصال ويجب التعامل مع هذه الفترة بدقة وحرص شديدين ذلك لأن معظم الجنوبيين وصلوا إلى قناعة؛ بأن بعض قياداتهم السياسية والعسكرية فقدوا الرؤية الواضحة لأهداف وغايات النضال الجنوبي وبالتالي بدأت هذه القواعد الشعبية بالضغط على هذه النخبة ودفعها رغماً عنها نحو الانفصال كخيار وحيد. فهل بدأت بالفعل الضغط على النخبة الشمالية من قبل قواعدهم لوقف الحرب مهما كان ثمن هذا الخيار؟، وهل يمكن التفاؤل بمستقبل واستقرار الشمال السياسي ما بعد الانفصال؟، وما هي المخاوف الحقيقية لمستقبل الجنوب السياسي والأمني بعد الانفصال؟

أثر الثورة الجنوبية
في التغيير السياسي في السودان

دخلت الحرب الأهلية في السودان عامها السابع عشر، ولا تزال آفاق الحل النهائي في مرحلة الأخذ والرد بين السياسيين السودانيين. انفجرت شرارة هذه الحرب في مدينة بور بولاية جونقلي بمنطقة أعالي النيل عندما أصدر قائد القيادة الجنوبية العسكرية آنذاك الجنرال صديق البنا قراراً بترحيل كتيبتي ١٠٤ و ١٠٥ إلى شمال السودان. ففي ١٥ مايو ١٩٨٣ اصطدمت القوات التي أتت من جوبا بقيادة العقيد (لاحقاً اللواء) دمنيك كسيانو (من قبيلة زاندي بغرب الاستوائية) والقوات المتمركزة حينها في بور تحت إمرة المقدم (لاحقاً اللواء) كربينو كوانين بول. وفي اليوم التالي تمرد ضباط وجنود في مدينة بيبور المجاورة. وفي ٥ يونيو تمردت أيضاً القوات التي كانت في أيود بقيادة المقدم وليم نيون بانج. ومنذ ذلك الوقت بدأت عملياً الحرب الأهلية السودانية الثالثة، وما زالت البلاد تشهد تغييرات جذرية في الأصعدة كافة تقريباً.

في هذا الفصل سيتم التركيز على بعض الملامح والتغييرات

التي حدثت داخل الحركة الشعبية منذ تأسيسها مع التشديد على العلاقات بين القيادات العسكرية الجنوبية مع بعضها البعض ومع التنظيمات الحاكمة في الشمال، ودورها في العملية السلمية في البلاد. وماذا حصل في التركيبة الداخلية للحركة منذ مايو ١٩٨٣؟ لا شك أن القارىء تابع التغييرات الهائلة التي حدثت في التركيبة التنظيمية للقيادة الحركة وفي هيكلها التنظيمي منذ انشائها حتى الآن.

لقد تغيرت أشياء لا تعد ولا تحصى في الحركة الشعبية: القيادة والأشخاص والواقع العسكري وحتى العلاقات الخارجية بين الحركة والدول التي كانت تساندها. الدكتور جون قرنق الذي كان في الثامنة والثلاثين عندما تسلم رئاسة الحركة أصبح اليوم في العقد الخمسين من عمره.

ويجب التذكير هنا إنه عندما ساهم العقيد قرنق في تأسيس «الجيش الشعبي لتحرير السودان» وبعد أن تسلم قيادتها، وجد نفسه يقود جيشاً من أكبر جيوش الحركات التحررية تسلحاً في القارة السوداء. وحظي العقيد قرنق باحترام معظم قادة إفريقيا خصوصاً أنه أعلن صراحةً نيته في تحرير السودان وليس الجنوب كما فعل أسلافه، من التخلف الطائفي وتقوقع الديني كما كان يردد عبر إذاعته. كان العقيد قرنق يريد تحرير السودان من القبلية السياسية وتأسيس «السودان الجديد». بالنسبة له كان لابد من التغيير في السودان وإقامة سودان جديد مبنية على «العلمانية والديمقراطية والوحدة والاشتراكية». وحتى يتحقق الاجماع الوطني في نهجه الجديد دعا السودانيين كافة إلى الانضمام إلى «الجيش الشعبي لتحرير السودان»، من شماليين

وغربيين وشرقيين وجنوبيين. ولتصبح حركته «حركة وطنية» لتحرير السودان بكامله.

واحاط العقيد قرنق نفسه بعدد كبير من المستشارين يحمل غالبيتهم أرفع المؤهلات العسكرية والأكاديمية من كل أنحاء السودان يربطهم به في معظم الأحيان ولاء شخصي. طوال فترة رئاسة «الحركة الشعبية» عين العقيد قرنق عشرات من المستشارين والمساعدين العسكريين والسياسيين أبرزهم: يوسف كوه مكي ووليام نيون بانج والدكتور منصور خالد والدكتور لام أكول والدكتور بنجامين تونق والدكتور دينق دونقريت والدكتور ريك مشار والكوماندور المرحوم كريينو كوانين بول والكوماندور غردون كوانق شول والفرد لادو قوري وياسر عرمان ودانيال كودي أنجلو، والمرحوم طون أروك طون و المرحوم جوزيف أدوهو والمرحوم مارتن ماجير قاي وضوال أشويل وفاقان أموم أوكيج وأستيفن مادوت باك والدكتور جاستن ياج أروب والدكتور فيتر أدوك نيابا والسادة الطاهر بيور ودينق ألور كوال وإدوارد لينو وإليجا ماليوك ودانيال أويت والدكتور دومنيك أكيج محمد ولاحقاً في التسعينات أضيف السادة غردون مورتات مايان والدكتور فيتر نوت كوك ويونا ملوال مادوت إلى لائحة المستشارين. وبحلول عام ١٩٨٤ اشتدت الحرب وأصبح موقف العقيد قرنق مهماً في كل صغيرة وكبيرة من مشاكل وشؤون السودانية السياسية. فلا يجرىء سياسي جنوبي مثلاً على إعلان موقفه ما من دون أن يأخذ بالحسبان مواقف العقيد قرنق وزملائه. وحتى الحكومات المتعاقبة كانت ولحد ما لا تزال، تضع مواقف العقيد قرنق ومعاونيه بالحسبان.

خلال هذه الفترة عمل العقيد قرنق على قطع الطريق أمام السياسيين الجنوبيين الذين أرادوا الاتصال به وهاجمهم باستمرار عبر إذاعته. وبحلول مايو ١٩٨٥ كان زعيم الحركة الشعبية يسيطر على غالبية المدن والقرى في الجنوب. وبحسب المراقبين العسكريين آنذاك كان العقيد قرنق ينوي بحلول فبراير ١٩٩١ نقل الحرب من الجبهة الأولى (الجنوب) إلى الجبهة الثانية أي الشمال. إلاّ أن إطاحة الثوار الإثيوبيين بالديكتاتور منغستو هيلي مريام كانت ضربة قاضية لطموحات العقيد قرنق وزملائه. ولا يخفى على أحد أن ستة عشر عاماً من الحرب غيرت العقيد قرنق وحركته بصورة خيالية جداً. ففي أغسطس ١٩٩١ أعلن ثلاثة من كبار ضباط الحركة انشقاقهم عن العقيد جون قرنق من مدينة الناصر (كوانج لوال طوان) وأنشأوا «جناح الناصر» في الحركة الشعبية، التي أصبحت لاحقاً «الحركة الشعبية لتحرير السودان المتحدة» بقيادة الدكتور ريك مشار، وتشرذمت هذه الحركة إلى أجنحة عدة لاحقاً. ويذكر أن العقيد جون قرنق قد اختلف قبل ذلك مع الكثير من مساعديه منذ عام ١٩٨٥ وأودع بعضهم السجون واختار آخرون البقاء بعيداً عن الأضواء. وأبرز هؤلاء المرحوم كربينو كوانين بول والمرحوم طون أروك طون والمرحوم جوزيف أدوهو وآخرون. وبعض الآخرون من مساعديه تخلى عنه لاحقاً، على الرغم من عودة الآخرين إليه مرة أخرى، الدكتور ريشارد كيبي مولا وضوال أشويل والدكتور ديفيد دي شاند و المرحوم فول أنادي أوطو وجون لوك جوك ودانيال كوات ماثيوز. واليوم أصبح المنافس الرئيس للعقيد جون قرنق الدكتور ريك مشار الذي أسس «حركة استقلال جنوب السودان» في سبتمبر ١٩٩٤.

أما على المستوى التنظيمي فقد تغيرت أشياء كثيرة في الحركة الشعبية: الرئاسة السياسية للحركة الشعبية كانت بأديس أبابا منذ أكتوبر ١٩٨٣ حتى مايو ١٩٩١. أما اليوم فأصبحت موزعة في أوغندا وكينيا حيث يقطن معظم قادة (وزراء!) الفصائل الجنوبية والموظفون بمن فيهم مساعدو كل من ريك مشار ولام أكول والمرحوم كريبينو كوانين بول حيث توجد فيها مكاتب الارتباط لهم. على مستوى الأشخاص، خاصة القادة وكبار المقربين من العقيد قرنق، فقد تغيرت بالتأكيد أشياء كثيرة سواء بالنسبة لنمط الحياة أو العلاقات بين القيادة والقاعدة. الكثيرون ممن كانوا على صلة وثيقة بالقيادة استطاعوا الالتحاق بجامعات أمريكية وأوروبية ونالوا شهادات عليا. غيرهم أصبحوا أثرياء وانضموا إلى ما يعرف «بطبقة الوسطى في المنفي». أما قليلو الحظ فغالباً ما يغيرون ولاءهم السياسي وينتقلون من هذه الفصيل إلى فصيل أخر أو ينضموا إلى الحكومة. لا شك أن العيش في المنفى والتعود على الرفاهة لفترات طويلة غير من نمط حياة عائلات وأولاد السياسيين الجنوبيين. ويصعب مقارنة نمط حياة هذه النخبة في المنفى والواقع الذي تركته في الجنوب في مايو ١٩٨٣. هذا في الوقت الذي ما تزال معاناة إحد عشر ألف طفل (من أصل ١٥ ألفاً) في الحدود السودانية الكينية مستمرة. وتعتني بهؤلاء الأطفال مشكورة الأمم المتحدة، لكن استمرار القتال بين الفصائل الجنوبية مع بعضها البعض وبينها وبين القوات الحكومية في شرق الاستوائية أدى إلى حالة عدم الاستقرار في مناطق تواجد هؤلاء الأطفال.

ان تفكك الحركة الشعبية بدا واضحاً عندما اختفت «إذاعة الجيش الشعبي» التي كانت تبث برامجها من الأراضي الإثيوبية، وبالمناسبة، هذه المحطة هي إذاعة التي كانت تابعة للكنيسة الإنجيلية الإثيوبية تسمى بـ The Vioce of Gospel التي صادرتها حكومة منغستو هايلي مريام. حتى الأصوات المألوفة التي كانت تسمع عبر إذاعة اختفت فجأة من الساحة السودانية. ولا يعرف الملايين من السودانيين الذين كانوا يسمعون أصواتهم في الثالثة بعد ظهر كل يوم، ويتساءلون أين ذهب هؤلاء وما هو مصيرهم وإلى أي فصيل من الفصائل الجنوبية ينتمون الآن. ومن الأصوات المعروفة ياسر عرمان وشاو مادوت شاو وإميلو جوزيف أدوهو وجورج ماكير بنجامين وربيكة جاشوا أوكوج (زوجة الدكتور لام أكول) و«مرحوم» (وينطق هذه الكلمة بلغة النوير ماروم) دوت كاش المعروف بنقده اللاذع ولسانه السليط، خاصة من خلال تعليقاته الشهيرة على السياسيين السودانيين، بالإضافة إلى نيال دينق نيال الذي كان يقرأ خطابات وقرارات العقيد قرنق السياسية عبر الإذاعة. ويذكر أنه على الرغم من تغير أشياء كثيرة في حياة العقيد قرنق، فهناك أشياء قليلة لم تتغير: الشعار الذي رفعه في أكتوبر ١٩٨٣ لم يتغير ولا يزال يصر على محاربة الخرطوم من أجل تحرير السودان من الطائفية السياسية والقبلية السياسية ومصمماً على إنشاء «السودان الجديد والعلماني والديمقراطي والموحد». إلا أنه أسقط لاحقاً كلمة «الاشتراكية» من شعاره.

بالنسبة للوضع السياسي في البلاد بعد تمرد كتيبة ١٠٥ فقد شهدت السودان تغيرات كثيرة على مستوى النظم أو الأحزاب

السياسية أو حتى الأشخاص. ففي مايو ١٩٨٣ كان على رأس الدولة في السودان الرئيس الأسبق جعفر محمد نميري الذي حاول جاهداً في بدايات الحرب التقليل من شأن التمرد واستخدم الطرق التقليدية لإقناع العقيد قرنق وبعض الزعماء الجنوبيين بالعودة إلى الوطن. ولتنفيذ هذه المهمة يقال أنه بعث بصديقه رجل الأعمال السعودي عدنان خاشقجي، إلى أديس أبابا حيث قيل إنه وبتفويض من الرئيس نميري عرض على العقيد قرنق إغراءات كثيرة منها عرض عليه منصب نائب رئيس الجمهورية و«حاكم مطلق» لجنوب السودان، كما عرض عفواً عاماً عن المتمردين. لكن الثري السعودي لم يوفق على ما يبدو في أداء هذه المهمة، أي إقناع العقيد قرنق. وكما أشرنا في مكان آخر، فالمشير نميري لم ييأس بل أرسل مبعوثاً آخر إلى العاصمة الإثيوبية وهو الثري البريطاني المرحوم تايني رولاند، الذي كان تربطه هو الآخر علاقات جيدة مع الزعيم الليبي معمر القذافي، الذي كان في حينه السند الثاني للعقيد قرنق. خلال وجوده في أديس أبابا روجت وسائل إعلام التابعة للثري البريطاني خبراً مفاده «أن العقيد قرنق يفكر جدياً في عروض الرئيس السوداني» وربما شارف التمرد في جنوب السودان على نهايته. إلاّ أن شيئاً من هذا القبيل لم يحدث، بل استمرت الحرب خلال حكم الرئيس نميري الذي وقع في ٢٥ سبتمبر ١٩٨٣ مرسوماً جمهورياً طبق على أثره القوانين الإسلامية المستمدة من الشريعة. وفي إبريل ١٩٨٤ بايع الحزب الحاكم آنذاك– الاتحاد الاشتراكي السوداني– الرئيس نميري إماماً للسودان. لكن الرئيس نميري لم يتمتع طويلاً بمنصبه الجديد إذ أطاحت به انتفاضة شعبية عارمة في

إبريل ١٩٨٥ عندما كان في زيارة رسمية إلى الولايات المتحدة الأمريكية. بعد مشاورات استمرت بضعة أيام استولى الجيش باسم الشعب على السلطة برئاسة الفريق عبد الرحمن سوار الذهب (وزير دفاع نميري) وعين بالتشاور مع قادة الانتفاضة رئيس الوزراء الحكومة الانتقالية، الدكتور جذولي دفع الله.

مرة أخرى اتجهت أنظار السودانيين كافة إلى إثيوبيا معقل العقيد جون قرنق لمعرفة موقفه من التطورات الجديدة في البلاد. جاء رد العقيد قرنق هجوماً عنيفاً على الفريق سوار الذهب وزملائه وسماهم «مايو الثانية» وطالبهم بتسليم السلطة إلى مدنيين. دخلت النقابات والأحزاب والقوى السياسية اليسارية تحت اسم «التحالف الوطني الديمقراطي للإنقاذ الوطني» خط الوساطة وعقدت جولات عدة من المباحثات مع مستشاري العقيد قرنق استمرت بضعة أشهر في منتزه كوكادام بجنوب إثيوبيا وقعوا على أثره «إعلان كوكادام» الشهير في ٢٤ مارس ١٩٨٦ التي تحدث عن مناقشة «مشكلة السودان» وليس ما يسمى «بمشكلة الجنوب» ونادى بإلغاء حالة الطوارىء وتجميد العمل بالقوانين الإسلامية.

لا شك أن الانتفاضة الشعبية التي هزت السودان غيرت معالم السياسية في السودان، إذ خرج من وراء القضبان العشرات من السياسيين ورؤساء الأحزاب المحظورة آنذاك. والسياسيون في المنفى عادوا إلى الوطن والذين اختاروا السكوت في الداخل بدأوا بالعمل السياسي. الناس في شوارع العاصمة أصبح همهم الشاغل وشغلهم الحديث عن الانتخابات والتكهنات بصدد نتائجها. ويدأ كل من السادة الصادق المهدي وحسن الترابي

وإبراهيم محمد نقد ومحمد عثمان الميرغني ورؤساء الأحزاب السياسية الجنوبية بدأوا بتنظيم أحزابهم استعداداً لخوض الانتخابات البرلمانية وظهرت العشرات من الأحزاب والجمعيات فجأة في الساحة، خاصة في الجنوب حيث تم تأسيس نحو ثمانية أحزاب سياسية. لقد شغل التخوف من نيات العسكر وإمكانات مصداقية وعودهم في تسليم السلطة إلى الشعب في موعدها بال السياسيين طوال الفترة الانتقالية.

وخلال هذه الفترة أيضاً كانت المشكلة الكبيرة بالنسبة للسياسيين هو العقيد جون قرنق وجماعته في إثيوبيا، خاصة بالنسبة للسياسيين الشماليين الذين كانوا حلفاء العقيد جون قرنق في المنفى وفي مقدمتهم حزبي الأمة والاتحاد الديمقراطي. وترددت أقوال كثيرة في حينه أن «الجبهة الوطنية» هي التي قدمت العقيد قرنق إلى الليبيين وسهلت تدريب بعض كوادر «الجيش الشعبي» في ليبيا. وقيل أيضاً أن «الجبهة الوطنية» أقنعت العقيد معمر القذافي بتجهيز العقيد قرنق بالعتاد وأنه من الطبيعي أن تتوقف هذه المساعدات بعد الإطاحة بنميري وعودة قيادة «الجبهة الوطنية» إلى السودان.

وفي يونيو ١٩٨٦ سلم الفريق الأول سوار الذهب السلطة كما وعد الشعب إلى المدنيين واختار الجنرال المتقاعد رئاسة «منظمة الدعوة الإسلامية» الوظيفة الجديدة له وما يزال يزاولها إلى الآن. أما الدكتور جزولي دفع الله فقد عاد إلى ممارسة الصيدلة. وحل الرئيس نميري ضيفاً على المصريين في ضاحية مصر الجديدة بالقاهرة واختار قراءة الكتب العسكرية والسياسية والاهتمام بمشاكل الأطفال هواية جديدة له. لكنه ظل بين الحين والآخر،

يدلي بتصريحات إلى الصحف والمجلات مفادها أنه ينوي العودة إلى السودان، التي عاد إليها فعلاً في ٢٢ مايو ١٩٩٩ ليترأس حزباً سياسياً تتكون غالبية أعضائه من «المايويين». غالبية مساعدي النميري أدخلت إلى السجون بعد الانتفاضة لأسباب تتعلق بالفساد السياسي والإداري وأبرزهم الجنرال عمر محمد الطيب والشريف التهامي والدكتور بهاء الدين إدريس والرائد عبد القاسم محمد إبراهيم ومجموعة أخرى من «المايويين» لكن أفرج عنهم لاحقاً.

وجاءت نتائج الانتخابات البرلمانية لتكرس «لعبة الكراسي» القديمة بين الأحزاب التقليدية في السودان. نال حزبا الأمة والاتحادي أغلبية المقاعد النيابية في البرلمان وأصبح الصادق المهدي رئيس حكومة الائتلاف. وكانت من أولويات الحكومة، حسب البيان الحكومي، وقف القتال في الجنوب واعتماد الحوار أساساً للحل. العقيد قرنق من جهته بدأ كأنه غير مهتم بالتغيرات التي حدثت في الخرطوم. دباباته استمرت في الزحف نحو معظم المدن والقرى الرئيسة في جنوب مكرراً عدم ثقته بالسياسيين. وبدأ كل شيء له كأنه «مسرحية جديدة في الخرطوم» لتغيير الوجوه والأسماء كما كان يقول عبر إذاعته.

اما في الجنوب، فالحكام العسكريون الذين حكموا الأقاليم الجنوبية خلال الفترة الانتقالية إما تقاعدوا أو عادوا إلى وظائفهم العسكرية. أسماء جديدة ظهرت في الساحة السياسية الجنوبية. وظل الجنوب يحكم في إطار ثلاثة أقاليم خلال حكومة الصادق المهدي والمجلس التنفيذي العالي الانتقالي فقدت تقريباً صلاحياتها وبقي مقرها في الخرطوم بدلاً من جوبا بحجة عدم

الاستقرار الأمني هناك. خلال هذه الفترة اجتاح الفساد الإداري والسياسي والمالي والمحسوبية العائلية والقبلية كل المؤسسات الحكومية في الأقاليم الجنوبية. استغل السياسيون الحرب الأهلية كحجة لممارسة التجاوزات غير المبررة وأصبحت ميزانيات التنمية والأمن في الأقاليم الجنوبية والحصص التموينية توزع على الحكام ووزرائهم. المواد التموينية المخصصة للأقاليم الجنوبية أصبح توزع على شكل «حصص أو الكوتات» على الموالين والأصحاب والأقرباء الذين غالباً ما يبيعونها إلى تجار في الخرطوم أو كوستي.' ولأول مرة بدأ السياسيون الجنوبيون يقلدون الساسة الشماليين في كل شيء تقريباً ودخلوا التجارة الحرة. وبالفعل فتحوا عدة مكاتب تجارية في العاصمة السودانية وفي عواصم أقاليم جنوبية وأبرز هذه المؤسسات «مؤسسة وايت ستوك» «وأيفوري بنك» بالخرطوم. خلال حكم المدني (١٩٨٦–١٩٨٩) تدهورت أيضاً الخدمات الاجتماعية في الجنوب، خاصة في مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والإسكان والمواصلات. هذا ويقال إن رئيس الحكومة آنذاك، الصادق المهدي كان المسؤول الأول والأخير في شؤون تعينات الحكام الأقاليم الجنوبية، إذ تردد أنه من دون موافقته لا يمكن لأي شخص أن يعين حاكماً أو وزيراً إقليمياً في الجنوب. وحتى الأحزاب الجنوبية التي ظهرت بعد الانتفاضة تردد أن جميعهم ممولون إما من قبل حزب الأمة أو الاتحادي أو الجبهة القومية الإسلامية أو الحزب الشيوعي. بعض السياسيين الجنوبيين بدأوا يدرسون «الكتاب الأخضر» للعقيد معمر القذافي للجنوبيين مقابل أتعاب من السفارة الليبية في الخرطوم. الجيل الثالث الذي

تعلم من المدارس المستعرية في الجنوب دخل الساحة السياسي الجنوبية وأصبحوا حكاماً ووزراء في الحكومات الإقليمي الجنوبية. وفي هذا الوقت استمر الائتلاف الحكومي بين الأم والاتحادي. وخلال رئاسته الحكومة قام الصادق المهدي بمساع عدة لعقد مباحثات مع العقيد قرنق توجت بالنجاح عام ١٩٨٧ في العاصمة الإثيوبية. وفي جلسة مغلقة استمرت حوالي ثماني ساعات، بحث الخصماء – وحلفاء أمس– السبل السلمية الممكن لحل النزاع السوداني. لكن الزعيمين لم يتفقا على تجميد العمل بالقوانين الإسلامية أو فسخ جميع المعاهدات العسكرية بين السودان وكل من مصر وليبيا. إلاّ أنهما اتفقا من حيث المبدأ على عقد مؤتمر دستوري تناقش فيه جميع المسائل العالقة في السودان. عاد المهدي إلى الخرطوم وبقي قرنق في أديس أبابا واستمر الحرب كما استمرت انتصارات الجيش الشعبي لتحرير السودان على القوات الحكومية واحتل الثوار عدداً كبيراً من المدن والقرى الجنوبية ووصلت الحرب إلى مشارف الشمال، إذ احتلت قوات الحركة الشعبية مدينة كرمك الشرقية أكثر من مرة. وفي الخرطوم استمرت «لعبة الكراسي» بين المهدي والميرغني والترابي: الصادق المهدي بدأ حملة إعادة «أموال وممتلكات عائلة المهدي» التي صادرها نظام نميري وشملت الحملة «سينما كلوزيوم» معقل أطفال الانتفاضة. الاتحادي الديمقراطي أيضاً أعاد أراضيه وأمواله المصادرة في العاصمة القومية وفي الأقاليم. أما الجبهة القومية الإسلامية فبدأت تتوسع في نشاطاتها التجارية بفتح بنوك جديدة. في العاصمة نفسها استحدثت عدة تغييرات بعد الانتفاضة. ورفعت اللافتات

والشعارات والتماثيل التي انتشرت في العهد السابق وشمل التغيير أسماء الحدائق والشوارع والصحف والمجلات وتغيرت أيضاً أسماؤها وأدخلت أسماء جديدة مثل الألوان والميدان والوطن والرأي والراية والشماشة... الخ. أما الحرب فاستمرت تحرق الأخضر واليابس في الجنوب. أما «إعلان كوكادام» الذي وقعه العقيد قرنق والأحزاب، صرف النظر عنها بعد الانتخابات البرلمانية. لكن القطيعة الطويلة بين الحركة الشعبية والحكومة لم تستمر حيث قام زعيم الحزب الاتحادي السيد محمد عثمان الميرغني الذي بادر بزيارة أديس أبابا أسفرت عن توقيع اتفاقية سمتها الصحافة السودانية حينه اتفاقية «ميرغني– قرنق» وذلك في ١٦ نوفمبر ١٩٨٨. وأبرز ما جاء في الاتفاق تعطيل العمل بالمعاهدات العسكرية الثنائية مع مصر وليبيا وتجميد العمل «بقوانين سبتمبر». تحفظ المهدي في الخرطوم على الاتفاقية ورفضها الترابي وعلى أثر ذلك انسحب الميرغني من الائتلاف مع حزب الأمة وألف المهدي حكومة جديدة مع الجبهة القومية الإسلامية. ونتيجة للهزائم التي لحقت بالجيش الحكومي في الجنوب، قدمت قيادة الجيش مذكرة إلى رئيس وزراء طالبته بحل النزاع السوداني مستنداً إلى اتفاقية «ميرغني – قرنق». قبل السيد الصادق المهدي مطالب قيادة الجيش ووافق على الاتفاقية المشار إليها. وبالنتيجة فسخ الائتلاف إذ خرجت الجبهة الإسلامية منها وعاد حزب الاتحادي إلى الائتلاف مع الأمة. يذكر أن بين مارس ١٩٨٦ ونوفمبر ١٩٨٨ زارت وفود حزبية جنوبية وشمالية ومنظمات اجتماعية ومبعوثون سريون العاصمة الإثيوبية حاولوا التوسط وإقناع العقيد قرنق وزملائه

بالعودة إلى البلاد لكن دون جدوى. هذا في الوقت الذي التحق فيه عدد لا بأس به من الشماليين العسكريين والمدنيين بالحركة الشعبية والجيش الشعبي. وفي وسط السودان بالتحديد بدأت الحركة منذ منتصف ١٩٨٥ في تدريب مئات من الشباب الذين انضموا إلى صفوف الثوار استعداداً لخوض الحرب في جبال النوبة.

بعد أشهر قليلة من إعادة ترتيب أوضاع الجيش لأخذ المبادرة في الجنوب، بعد أن تلقت الحكومة دعماً عسكرياً من دول صديقة، وقبل خمسة أيام فقط من بدء جلسة الافتتاح لانعقاد المؤتمر الدستوري المقترح في العاصمة الإثيوبية، تدخل الجيش للمرة الثالثة. ففي الساعات الأولى من يوم الجمعة ٣٠ يونيو ١٩٨٩ استولت وحدات من الجيش على إذاعة أم درمان والقيادة العامة في الخرطوم وأمنت الجسور الثلاثة في العاصمة. وكانت النتيجة كما جرى التقليد في السودان في وصف والحديث: انقلاب عسكري «أبيض» ثالث. أعلن العميد (لاحقاً الفريق) عمر حسن البشير قيام «ثورة الإنقاذ الوطني» وشكل مجلس قيادة الثورة من خمسة عشر عضواً من بينهم كالعادة ثلاثة ضباط يمثلون الأقاليم الجنوبية الثلاثة: أعالي النيل وبحر الغزال والاستوائية.

أعلن النظام الجديد كونه ذا توجه إسلامي وأدخل تغيرات كثيرة في الحياة السياسية وخاصة في هيكليات مؤسسات الدولة. فمن فبراير ١٩٩٠ أصبح السودان يحكم فدرالياً. حكام الأقاليم أصبحوا يعرفون بـ «ولاة» الولايات. الدستور الانتقالي أصبح إسلامياً وطبقت الشريعة الإسلامية باستثناء الولايات الجنوبية. وألغي منصب رئيس الوزراء وحظرت الأحزاب السياسية والنقابات. وأسس «مجلس وطني انتقالي»، البرلمان،

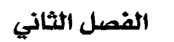
عين جميع أعضائه. وفصلت الغالبية العظمى من النساء العاملات في الوزارات الحكومية وفي دوائر أخرى، خاصة في وزارات الدفاع والداخلية والمالية. وفرض الحجاب على النساء من كل الأعمار وحتى على غير المسلمات. وأحيل المناوئون للحكومة إلى «الصالح العام» أو التقاعد المبكر وأدخلت العشرات منهم في السجون. كما تم دمج قوات الشرطة والدفاع المدني والجمارك والسجون وحرس الصيد تحت اسم «الشرطة الموحدة». وصار التجنيد الإلزامي وخدمة العلم أكثر إلزامية، إذ انخرط مجندوها في صفوف ميليشا جديدة سميت بـ «قوات الدفاع الشعبي» التي تساند الجيش في حرب الجنوب. وتم تدريب موظفي الدولة كافة في كل ولايات السودان عسكرياً. وفيما يتعلق بتطوير النظام السياسي تم إعادة تقسيم السودان إلى ٢٦ ولاية و١٢٠ محافظة و٣٠٠٠ مجالس محلية. عشر ولايات منها في جنوب: ثلاث في أعالي النيل وثلاث في الاستوائية وأربع في بحر الغزال. وفي وقت الذي تدنى فيه التعليم الأساسي والثانوي في الولايات الجنوبية بصفة خاصة، أدخلت حكومة الفريق البشير تغيرات في التعليم العالي كتعريب التدريس وتأسيس جامعات عدة في أعالي النيل وبحر الغزال وكردفان ودارفور وكسلا وبورتسودان وفي شرق و الشمال وفي النيل الأزرق. وصار معهد الكليات التكنولوجية في الخرطوم «جامعة السودان للتكنولوجيا» ومعهد عطبرة للتربية صار «جامعة عطبرة» والمعهد الإسلامي الإفريقي صار «جامعة إفريقيا العالمية» وأما جامعة القاهرة – فرع الخرطوم، فقد غيرت اسمها إلى «جامعة النيلين». على الرغم من الإنزعاج المصري لمصادرتها. تقابل

هذه الزيادة في عدد الجامعات الهجرة الجماعية لمجموعة كبيرة من الأساتذة الجامعيين إلى الخارج بما فيهم جنوبيون. وفي العاصمة القومية وفي بعض عواصم الولايات غيرت أسماء الشوارع وأضيفت أسماء جديدة. غالبية المعالم الوطنية في العاصمة غيرت معالمها. فعلى سبيل المثال الكرة البيضاوية التي تحمل خارطة إفريقيا نقلت من مكانها جوار المتحف القومي إلى طريق المطار (شارع إفريقيا). محطات المواصلات في العاصمة القومية شيدت وغيرت أسماؤها. الصحف أيضاً تغيرت أسماؤها: الإنقاذ والسودان الحديث ودارفور الجديدة والقوات المسلحة والأنباء، والأسبوع، والبيان والوفاق والرأي العام والشارع السياسي وأخبار اليوم وأعالي النيل والسودان الدولية (قبل توقفها) و«هورايزون»... الخ. وحتى العملة الوطنية لم تسلم من التغيير حيث استبدلت تسمية الجنيه بـ «الدينار».

أما على مستوى وضع الزعماء السياسيين، فقد شرد معظمهم داخل وخارج البلاد. فرئيس الوزراء السابق الصادق المهدي الذي ظل مرابطاً منذ عام ١٩٨٩ في منزله بأم درمان تحت الإقامة الجبرية إلى أن هرب إلى إريتيريا في صيف ١٩٩٦. وكالعادة بدأ بتأليف مقالات وكتب حول السياسة والصحوة الإسلامية ويقال إنه بدأ ينظم الشعر. الزعيم الشيوعي السوداني إبراهيم نقد عاد منذ عام ١٩٩٢ إلى مخبأه القديم أو الجديد داخل السودان ويبدو في آخر تصريح صحفي له أنه ينوي أن يظل مختفياً. أما زعيم حزب القومي السوداني (المطران) فيليب عباس غبوش الذي كان قد تخلى عن الكنيسة لمدة طويلة فقد عاد إليها برتبة مطران فما زال يهتم بالسياسة. وعلى الرغم من اعتراض

بعض معاونيه، فقد اختار دمج حزبه بـ «حزب المؤتمر الوطني» الحاكم. أما زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي فظل في المنفى في القاهرة والرياض ويصر على «اقتلاع النظام من جذوره». أما السياسيون الجنوبيون في الداخل فقد اختار بعضهم الابتعاد عن الأضواء واختار آخرون المشاركة في الحكومة. المعارضة السودانية المتمثلة بالتجمع الوطني الديمقراطي ليست بألف خير بل تواجه مشاكل تنظيمية وأيديولوجية داخلية: حزب الأمة يواجه صراعاً داخلياً قديماً وجديداً بين عائلتي الصادق المهدي والهادي المهدي من جهة، وبين قيادة الحزب والجيل الجديد داخلها من جهة أخرى. أما الحزب الاتحادي الديمقراطي فيواجه هو الآخر مشاكل قديمة وجديدة بين الوطنيين والاتحاديين الديمقراطيين. الشيوعيون يواجهون التغيرات الجديدة بعد انهيار الشيوعية. أما تجمع الأحزاب الجنوبية المعارضة في الخارج فيكاد لا وجود لها لولا البيانات والأحاديث الصحافية التي يدلى بها الحين والآخر ممثلهم في «التجمع الوطني الديمقراطي» عبدون أقاو وتصريحات في الداخل والخارج لصموئيل أرو بول وجيمس اليابا سرور. وأما محمد إبراهيم دريج الذي أسس «الحزب الفدرالي الديمقراطي» وعضو هيئة قيادة التجمع ويقيم في لندن، فهو ينادي بالاعتراف بالتعددية العرقية وحرية العبادة وفصل الدين عن الدولة وإقامة نظام ديمقراطي سليم مبني على الوحدة الوطنية والمواطنة. أما «الحركة الشعبية لتحرير السودان»، فبالإضافة إلى الجناح الرئيس الذي يقوده العقيد قرنق فهناك حركتان تحملان اسم «الحركة الشعبية لتحرير السودان» إحداهما يقودها الدكتور لام أكول أجاوين

والآخر قبل اغتياله الكوماندور المرحوم كربينو كوانين بول اللذان اختلفا أواخر عام ١٩٩٤ مع الدكتور ريك مشار زعيم «حركة الاستقلال جنوب السودان». وأبناء الاستوائية أسسوا لهم أيضاً حركة باسمهم، وهي «قوة الدفاع الاستوائية» بقيادة الدكتور ثيوبولوس أوشانق لوتي، بالإضافة إلى حركات أخرى تم إعلانها في نيروبي وفي الخرطوم وفي مدن أوروبية، لكن لا وجود عسكري لها في الميدان.



الفصل الثاني

حق تقرير المصير والحوار الشمالي - الجنوبي

حق تقرير المصير والحوار الشمالي - الجنوبي

إن المطلوب في الوقت الحاضر هو بدء نقاش وحوار بصدد مستقبل الشمال والجنوب لفترة ما بعد الاستفتاء كما ورد في اتفاقية أسمرا عام ١٩٩٥، واتفاقية الخرطوم عام ١٩٩٧، يخير خلالها المواطنون الجنوبيون فيما إذا كانوا يريدون الانفصال أو البقاء في إطار الوحدة. واعتقد أن الجنوبيين يميلون إلى الانفصال كحل نهائي وعادل لقضيتهم. كما أعتقد أن هناك فئة لا بأس بها من المثقفين والسياسيين من الشمال بدأت التفكير جدياً في مصير الشمال في فترة ما بعد الاستفتاء. وأعتقد أيضاً أنه هناك فئة من الساسة الشماليين قبلت فكرة الاستفتاء إما رغماً عنها، أو لكسب الوقت. لكن في كلا الحالتين فإن القضية لم تعد قضية ألاعيب وشطارة، بل مسؤولية لا بد من القيام بها.

وأعتقد أن منظري السياسة في الدولة في الخرطوم مدركون أن حق تقرير المصير للشعب في جنوب السودان هو حق لا يمكن التفاوض عليه ولا يرتبط بموافقتهم المسبقة، خاصةً بعد أن تتالت خروقات لكل إتفاقات التي أبرمت معهم لتوطيد الوحدة الوطنية. على كل حال بما أنهم وافقوا على ممارسة الجنوبيين

هذا الحق عبر استفتاء، يبدو لي أن موضوع الذي يجب أن يجري النقاش بصدده هو أسلوب ممارسة هذا الحق واجراء مفاوضات يكون موضوعها الثروة والحدود وغيرها من المسائل...

لا شك في أن كثرة الحديث خلال السنوات العشر الماضية حول قضية السلام والحرب في السودان، ومن أجل ذلك نظم العديد من المؤتمرات، وورش العمل في عواصم عربية وإفريقية وأوروبية عدة وفي أمريكا الشمالية من قبل قوى سودانية سياسية وعسكرية معارضة في الجنوب والشمال كما أجريت نحو ١٥ جولة مفاوضات بين أجنحة الحركة الشعبية وحكومة الجنرال البشير خلال السنوات العشر الماضية. ومن أهم هذه المؤتمرات، مؤتمر أسمرا للقضايا المصيرية عام ١٩٩٥ الذي عقده «التجمع الوطني الديمقراطي» المعارض وتوقيع «ميثاق للسلام» بين حركة الدكتور ريك مشار الانفصالية وحكومة الفريق البشير في إبريل ١٩٩٦، وانتهاءً «باتفاقيتي الخرطوم وفشوده للسلام»، التي ضمت بالإضافة إلى «حركة استقلال جنوب السودان» الحكومة السودانية، وجناحي «الحركة الشعبية لتحرير السودان»: مجموعة بحر الغزال بقيادة اللواء المرحوم كربينو كوانين بول والمجموعة المتحدة بقيادة الدكتور لام أكول في إبريل وسبتمبر ١٩٩٧. هذا بالإضافة إلى المبادرات العديدة التي قام بها كل من الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر، والرئيس النيجيري الأسبق ابراهيم بابنجيدا. ومبادرة دول «إيقاد» ومبادرة «منتدى أصدقاء إيقاد» ومبادرات السادة مع حفظ الألقاب، الشريف زين العابدين الهندي، ومحمد أبو القاسم حاج حمد، ومبادرة دولة قطر، ثم جاءت هروب الصادق الصديق المهدي إلى أريتريا، ثم

فتح الجبهة الشرقية العسكرية، ودخول قوى إقليمية ودولية لمساندة «التجمع الوطني الديمقراطي» وأقصد بالتحديد أريتريا، وأوغندا، والولايات المتحدة الأميركية، التي اجتمعت مسؤولة سياسة خارجيتها، الدكتورة مادلين أولبرايت مع بعض قيادات التجمع في العاصمة الأوغندية كمبالا أوائل ديسمبر ١٩٩٧.

وإلى جانب المؤتمرات الوساطات المذكورة، فقد صدرت خلال السنوات السبعة عشرة الماضية، بيانات ونداءات ومناشدات، وكتبت العشرات من الكتب والمقالات وأجريت المئات من المقابلات الصحفية للزعماء السياسيين والعسكريين والمفكرين السودانيين في مجلات وصحف عالمية وبلغات مختلفة. وأذكر، مع حفظ الألقاب، كتاباً أمثال الحارث ادريس الحارث، وعبد الوهاب عثمان الأفندي وفرنسيس مادينق دينق، وحيدر ابراهيم علي، وخالد مبارك، ويوسف نور العوض، ومحمد أبو القاسم حاج حمد، ويونا ملوال مادوت، ومضوي الترابي، ومنصور خالد، وفاقان أموم أوكيج، وعبد الله محمد أحمد حسن، وفيتر أدوك نيابا، وموسى يعقوب، وأمل عباس، ومحمد محمد أحمد كرار، ومحي الدين تيتاوي، ورفائيل بدال، ويونيحا يونقو بوري، والطيب زين العابدين، وحسن مكي، ومحجوب محمد صالح، وجعفر حامد البشير، وياسين عمر الإمام، وعلي مكي، ومحمد المبارك عثمان، ومحمد ميرغني حسن، وقبريال قيت جال، وألكس سيكوات، وأوغستينو لادو، وموسى أكول أجاوين، وصديق الزيلعي، ومحمد لطيف، وإدريس الحسن، وأكوي وال أكوي، والفرد تعبان، ونيال بول، والراحل سر أناي كيلويلجانق، ومحجوب عروة، وعثمان ميرغني، وديفيد مايو، ومارتن ماريال

تافينج، وأتيم ياك أتيم، وحسن ساتي، وعبد الرؤوف احمد أدم، وقوادو جوزيف أدور، ومدثر عبد الرحيم، والبينو أوكنج، وعثمان أبو زيد، وأحمد عبد الوهاب، والهندي عز الدين، وعبدون نصر عبدون، وزكريا حامد، وإسحق أحمد فضل الله، وخضر عطا المنان، وصديق موسى بولاد، ونزار ضو النعيم، وكمال عثمان صالح، وإدريس سالم الحسن، وأحمد البدوي، وعبد الغفار محمد أحمد، والحكيم موسى، وراشد عبد الرحيم، وعبد الدفاعي الخطيب، وغوردون دارينـاوا، وشارلس باكورا، وفيليب أوياط دينق، وعفاف البلال، ومايكل وال دوانج، والمرحوم جون أروب يور، وكمال حامد، وحسن أحمد الحسن، وعبد العزيز حسين الصاوي، والنور حمد، ودينق دونقرين أكوانج، ومعاوية ياسين، وعدلان حردلو، وسرينو هيتانق أوفوه، وسيذر لوكودو جومبى، وعبد الرحمن أحمد، وفاطمة بابكر محمود، وسامية النجار، وعلي صالح كرار، وأتير بنجامين، ومحمد علي جادين، ودينق بيور دينق، ورقية حسن أحمد، والقس جوزيف أريحو أبولموي، وأنجلو لويالي لويريا ، ويوب عبد المجيد علي، وخليفة بابكر، والمرحوم الشيخ محمود محمد طه، وشريف حرير، ودينق أوور وانجن، ومحمد بشير حامد، ودينق أكول رواي، وأوليفر دوكو، ومحاسن حاج الصافي، والياس نامليل واكوسن، وداستن واي، والمرحوم بشير محمد سعيد، وأحمد العوض سيكاينقا، وصالح محمد أحمد محمد، وعبد الله أحمد النعيم، ومحمد محمود، والباقر أحمد بابكر، ومصطفى الحسن، ومحمد حسين، وأجينق اديانق، والواثق كمير، والمرحوم محمد عمر بشير، وفليب شول بيوال، ومحمد عثمان وأخرين.

هذا فضلاً عن التصريحات والمؤتمرات الصحفية العديدة لكل من السادة، أيضاً مع حفظ الألقاب، الصادق الصديق المهدي، وعبد العزيز خالد عثمان، وفاروق ابو عيسى، وجعفر محمد النميري، وعلي عثمان طه، وحسن عبدالله الترابي، وابراهيم محمد النقد، ومحمد عثمان الميرغني، وريك مشار تينج، والتيجاني الطيب بابكر، ولام أكول أجاوين، وعمر حسن البشير، ومكواج تينج يوك، ومحمد الأمين الخليفة، وغازي صلاح الدين، وفتح الرحمن البشير، وديفيد دي شاند، وأبيل الير كواي، وعلي الحاج محمد، و المرحوم كريينو كوانين بول، وعبد الباسط سبدرات، والمرحوم أروك طون أروك، وياسر عرمان، ويوسف كوه مكي، وفيتر عبد الرحمن سولي، ومبارك الفاضل المهدي، وحسين أبو صالح، وريتشارد كيبي مولا، وعمر نور الدايم، ومعتصم حاكم، ودينق ألور كوال، وفيتر نوت كوك، وعادل سيد أحمد عبد الهادي، وكوال مكواج، وسالفا كيير مايارديت، وجوزيف يانقا لاغو، وسراج الدين حامد يوسف، وعبد العزيز شدو، وأحمد عثمان الميرغني، وغردون مورتات مايان، وجوزيف أوكيل أبانقو، وجاستن ياج أروب، وجون قرنق دي مابيور، والراحل زبير محمد صالح، وولتر كونيجوك، وسمسون كواجي، والراحل وليم نيون بانج، وجون لوك جوك، وإدوارد لينو، ونيال دينق نيال، وجيمس واني إيغا، وإستيفن باك، وقبريال يوال دوك، والأب جورج كينقا لونقوكو، وياندبدي فاسكال، وأرثر أكوين شول، ومارك نيقوش أويانق، وبيار أجانق دوت، والمطران قبريال رونراج، ولورنس لوال لوال، أويان دينق أجاك، ومالك أقار، وزين العابدين الهندي، وتعبان دينق قاي، وجيمس

إليابا سرور، وريك قاي كوك، وصموئيل أرو بول، ومجوك قواندونق، وسليمان موسى رحال، ومبور أيوم، وديفيد أدوهو، وأويوتو مامور ميتي، وشول رامبانق لوث، ولويس لوبونق لاجوري، والمرحوم تيموثي تونقيك توت، وشول بيار، وويلسون دينق، وديفيد أوشانق، وملوال مجوك، وطيب عبد الله، وفخر الدين عوض، وكوستي مانيبا، ومصطفى عثمان إسماعيل، وكاستيلو قرنق رينق، وفاروق أحمد أدم، وأنجلو بيدا، وماثيو أويور أيانق، ودانيال كوات ماثيوس، والدو أجو دينق، ونصر الدين الهادي المهدي، وفيتر شريلو، وفاطمة أحمد إبراهيم، ولينو رول دينق، وكواج مكوي، وأحمد إبراهيم دريج، وعمر يوسف العجب، والمرحوم فتحي أحمد علي، وصموئيل أبو جون كباشي، والمرحوم جوزيف أدوهو، وعلي تميم فرتاك، وثيوبولس أوشانق لوتي، والمطران فاريد تعبان، والمرحوم المطران دانيال زيندو، والقس ماثيو ماثيانق دينق، وأمون مون وانتوك، وإبراهيم أحمد محمد، وعثمان الهادي، ومايكل ماريو ضور، وكونق دانير قلواك، وعوض أحمد الجاز، ومهدي بابو نمر، ومريام عثمان سر الختم، ويوسف عبد الفتاح، وعبد الرحمن سر الختم، والقس إزيكيال كوتجوك، والقس جون قلوك شول، ويوهانس يور أكول، وأغنس لوكودو، والمرحوم فيو يوكوان دينق، والمرحوم أحمد رضي جابر، والمرحوم فول يول ريث، والفرد لادو قوري، والمرحوم الملك أيانق ود أناي، والملك كونق ود جون داك واك فاديت، وفاروق قاتكوث كام، وريت شول جوك، وأليسون مارنينو مغايا، وجورج كنقور أروب، وضوال أشويل، والمرحوم المطران جوزيف مارونو، وجيمس مابور قاتكوث، وتوبي

مـادوت، وجون دور مجوك، وموسى مك كور، والمرحوم هلري فول لوقالي، وقلواك دينق قرنق، وجون جوانق توج، وزكريا بول دينق، وإستيفن إبراهام يار، وإيزايا فول، ولورنس مودي تومبي، أوغستينو أريمو، ووصال الصديق المهدي، والمطران سيمي سولومونا، والمطران ناثانيال قرنق، وكبير الأساقفة قبريال زبير واكو، وهارون لوال دينق هارون، والمطران فاولينو لوكودو لورو، وغازي سليمان المحامي، ومحمد إسماعيل الأزهري، ومحمد أحمد مصطفى الدابي، وتاج السر محمد صالح، ومحمد الحسن الأمين، ودانيال وور جوك، وفاسفيك لادو لوليك، وبهاء الدين أدريس، وسيد أحمد عبد السلام، وتوماس شريلو، ومصطفى عبد القادر، وتاج السر محمد صالح، ومكي علي بلايل، وحسن عابدين، وربيكة جاشوا أوكواج، والمرحومة إيما مكون مشار، وأحمد عبد الرحمن محمد، وعبد الله دينق نيال، وسيد أحمد الحسين، وأدي أمبرون، وأدم موسى مادبو، وحمدي سليمان، وبكري حسن صالح، ومحمد علي جادين، ومحجوب عثمان، وحاج مضوي محمد أحمد، وشريف التهامي، والفاتح عروة، وتيموثي توت شول، وشرف الدين بانقا، ومحمد عبد الله جار النبي، ودينق شول آلاك، وربيكة نادينق قرنق، وجوليا بنجامين دوانج، والمرحوم فيتر قاتكوث قوال، والمرحوم جوزيف جيمس تمبرا، وبكري عديل، وإحسان الغبشاوي، وفيليب أوبانق، وفيليب عباس غبوش، وفيليب فيداك لياث، وموريس ديديمو، وعبدالله حسن أحمد أحمد، وبول كيير ديو، وزكريا متور مكوير، وفيتر شارلمان، وعثمان خالد مضوي، ودفع الله الحاج يوسف، وسعاد الفاتح، وعثمان إدريس أبو راس، وأنيسيا أشينق أولورو، وفيتر

فال ريك، وجعفر عباس، وكامل إدريس، وتيسير مدثر، وساتونا عبدالله، وبونا بانق ضول، وجون كونق نيون، وشيقاي أتيم بيار، والمرحوم دينق أقوانق، وبدر الدين مدثر، وجوزيف ماديستو، ومحمد علي جادين، وهنري تونق شول، وأيزايا كولانق مبور، وعبد الله محمد أحمد، وعمر مهاجر، وشوقي حسب الله ملاسي، وعثمان عبد الوهاب، وعبدالله سليمان العوض، وعبدالسلام محمد خير، ومأمون سنادة، وبيل ليل نقوندينق، ومونقو أجاك، وعبد الرحمن سعيد، وأكيج كوش أشيك، وكوت دينق كوت، وسانتينو أيانق دينق، وسلوى جبريل بربيري، وأوربانو أويت جويجويو، وأستيف واندو، وجورج ماكير بنجامين، ولوسي لوكي لينكولن، والمرحوم لوكي لينكولن، ومحي الدين صابر، وتيدو لوتو، والمطران جوزيف قاسي أبانقيتي، وفول لانقا، وفيتر لوروت، ومايكل ماشواي لويث، والمطران دانيال دينق، وأشول ماريال دينق، ولوال دينق وول، ومجوك أيوم، وآخرون من القيادات السياسية والعسكرية المعارضة وفي الحكومة، وكتاب مختصون ومهتمون بعملية السلام السودانية.

ومن السهل على المراقب ملاحظة التناقض في اللهجة السياسية للتصريحات والكتابات لأطراف النزاع السوداني. المعارضة الشمالية «والحركة الشعبية» بقيادة العقيد جون قرنق تتحدث عن وتتمسك بالوحدة الوطنية، وتعدها نقطة تلاق بين الجنوب والشمال وذلك لأن حتى يونيو ١٩٨٩ حسب رأيهم، لم تكن أغلبية الجنوبيين مع فكرة الانفصال، إلاّ عندما جاءت الجبهة القومية الإسلامية مع حلفائها من العسكر إلى السلطة،

وحـولت الحرب الأهـلـيـة إلى صـراع ذي طـابـع ديـنـي، وأعـلـنت الجهاد، ودعمت الانفصاليين أمثال الدكتور ريك مشار والدكتور لام أكول داخل «الحركة الشعبية لتحرير السودان»، وشجعتهم على الانشقاق عن العقيد جون قرنق وحدوي التوجه. والحل في رأيهم، هو الإطاحة بحكومة البشير - الترابي، ومن ثم إلغاء مفعول اتفاقية الخرطوم، التي وقعتها مع حلفائها الانفصاليين الجنوبيين.

أما الحكومة السودانية فقد كانت صيغة خطابها السياسي منذ توليها السلطة حتى أواخر ١٩٩٤ هي أن «مؤتمر جوبا» الذي عقد في يونيو ١٩٤٧ حسم قضية الوحدة الوطنية، ومن ثم لا داعي للحديث عنها، لأن الجنوبيين في رأيها قبلوا طوعاً الوحدة مع الشمال. لكن يبدو أن الحكومة وجدت نفسها لاحقاً مرغمة على أن تقبل فكرة حق تقرير المصير عندما قبل معارضوها من الشماليين هذه الفكرة في مؤتمر أسمرا، ومن ثم لم يكن هناك مبرر أن تـقـف الحكـومـة ضـد خـيـار حق تقرير المصير لسكان الجنـوب طـالما قـبـلـهـا الحزبـان الـكـبيران، الأمـة والاتحاد الديمقراطي. إن المعيب في حديث الشمال عن قضية الوحدة، خلال العقود الخمسة الماضية، والتي من المفترض أن تكون قد حسمت عام ١٩٤٧، هو في إضفاء طابع التبرير على ضروريتها. ذلك لأننا لو فرضنا جدلاً أن الجنوبيين قبلوا طوعاً الوحدة عام ١٩٤٧، أفلا يعني هذا ضمناً أن جنوب السودان لم يكن جزءاً من السـودان الحديث جـغـرافـيـاً وسـيـاسـيـاً، عـلـى الأقل، قبل يـونـيـو ١٩٤٧؟

وألا يحق للجنوبيين المطالبة بالانفصال إذا شعروا أن البنود

التي على أساسها بنيت الوحدة الوطنية لم تعد موجودة، أو لم تنفذ، ومن ثم من حقهم أن يطلبوا الطلاق السلمي كما طلب الشمال منهم الزواج السلمي قبل خمسين عاماً؟ هذا بالطبع ليس تطرفاً في الحديث، لا بل لابد من التطرق إليه. فالجنوبيون تمردوا ضد السلطة المركزية وضد سياسة التهميش التي مارسها السياسيون والمثقفون الشماليون. وظهر هذا الرفض جلياً في كتابات الجيل الثالث من الأكاديميين الجنوبيين الذين رفضوا أسطورة «تاريخ السودان» وهو تاريخ لا يوجد فيه مكان لتقاليد ولتاريخ القبائل في الجنوب، ويدأ هذا الجيل بالتوجه نحو إعادة كتابة تاريخ بديل يتماشى مع التطور التاريخي والاجتماعي والاقتصادي للقبائل في الجنوب وليس التاريخ الذي يبدأ مع دخول العرب إلى السودان في القرن الثالث عشر.

إن النزاع الحالي بين الجنوب والشمال لم يعد منذ عام ١٩٩٥ نزاعاً بين من يؤيد الوحدة الوطنية والانفصال، فهناك من الشماليين من يريد العودة إلى السلطة قبل انفصال الجنوب، والذي يريد الاحتفاظ بالسلطة في الشمال ووراثتها في حالة انفصال الجنوب عن الشمال. والصراع الآخر هو بين الجنوبيين الذين يحكمون الجنوب حالياً والذين يرون أن آخرين سبقوهم في مقاليد السلطة في الجنوب، وهذا ما يحدث فعلاً بين العقيد جون قرنق والذين وقعّوا على «اتفاقية الخرطوم للسلام». إنه صراع من أجل السيطرة على السلطة بين كل الفئات السودانية.

وأعتقد أنه بقدر ما للقيادة السياسية الشمالية الحق في الدفاع عن وحدة السودان لأسباب إستراتيجية وجوهرية تتعلق بمصالحها القومية والاقتصادية، أؤمن أيضاً بأنه لسكان جنوب

البلاد الحق في الإصرار على تحقيق مطالبه ومن أبرزها حق تقرير المصير لأسباب تخص مصالحه القومية والاقتصادية. فعدم الاعتراف بحق كل طرف هو الذي أدى إلى الفوضى ونفاد الصبر اللتين سادتا العلاقات السياسية والأمنية بين الجنوبيين والشماليين الذين حاولوا خلال السنوات السبعين الماضية الاحتفاظ بوحدة فضفاضة وترقيعها والتي هيمنت عليها مزايدات السياسية خلال سنين من عدم الرغبة في الوقوف بعمق في دراسة الدوافع الحقيقية التي أدت إلى تشبث كل من الطرفين في مواقفها. وكانت النتيجة الطبيعية لهذا التجاذب والتذبذب السياسي الحرب الأهلية المدمرة التي دخلت عامها الرابع والأربعين.

في مقال لي نشرتها صحيفة «النهار» اللبنانية تحت عنوان «المثقف السوداني وخيارات الصعبة» بتاريخ ٨ يناير ١٩٩٨ ناشدت فيها الفرقاء السودانيين ببدء حوار جاد بين الفصائل الجنوبية والقوى الشمالية المعارضة والحكومة الحالية، على أن يكون التركيز على بنود إتفاقيتي أسمرا في ١٢ يونيو ١٩٩٥ والخرطوم في ٢١ إبريل ١٩٩٧، بدل من تضييع الوقت في الشعارات الفارغة والصراع على السلطة بين الجبهة القومية الإسلامية الحاكمة والتجمع الوطني الديمقراطي المعارض من جهة، وبين حركة استقلال جنوب السودان وحلفائها التي تتحالف مع الحكومة السودانية الحالية والحركة الشعبية لتحرير السودان المتحالفة مع التجمع الوطني الديمقراطي من جهة أخرى. وهناك محاولات جدير بالذكر التي قام بها مثقفون شماليون في محاولة منهم لتقريب وجهات النظر بين المثقفين

السودانيين لإيجاد أرضية مشتركة، خاصةً، في المسائل المصيرية. وأخص بالذكر خالد مبارك وحيدر إبراهيم علي وعبد الوهاب الأفندي ومحمد أبو القاسم حاج حمد ويوسف نور عوض الذين، على الرغم من اختلاف توجهاتهم الفكرية، أسهموا في السنوات القليلة الماضية في بلورة المبادىء التي يمكن أن يتركز عليها الحوار الجنوبي الشمالي من وجهة نظر الشمال. وقد أظهر هؤلاء في كتاباتهم إمكانية بناء جسور الحوار المقترح، إذ طرحوا آراءً وأفكاراً بصدد مشكلة الجنوب بصورة غير مسبوقة في الخطاب السياسي السوداني، حين تحدوا المثقفين الجنوبيين في أن يبينوا للشماليين الفلسفة وسياسة حركتهم تجاه المشاكل المصيرية في البلاد علناً.

وعلى الرغم من تقديري العميق للمبادرات العديدة التي قامت بها الأطراف السودانية وأصدقاء السودان في الخارج التي استهدفت في مجملها انعقاد مؤتمر دستوري جامع أو ما يفضل بعض المفكرين الشماليين تسميتها بـ «المساومة التاريخية»، وعلى الرغم من المحاولات الأخيرة التي قامت بها الحكومة في الخرطوم، خاصةً إصدار الدستور الجديد وتشريع «قانون التوالي» المثير التي رافق إصدارها جدل عقيم بين الأطراف الشمالية، وما تلا ذلك من التداعيات استقالة حسن عبدالله الترابي من رئاسة المجلس الوطني «البرلمان» وإعادة انتخابه إليها ثم انتخابه في ١٠ أكتوبر ١٩٩٩ أميناً عاماً للحزب «المؤتمر الوطني» الحاكم ليكون المسؤول الأول في البلاد عن عملية صنع القرار السياسي بعد تخويله صلاحيات واسعة شملت إدارة مؤسسية لعمل الحزب الذي يضع سياسات الدولة ويعين الحكومة، على الرغم كل هذه

المحاولات والمبادرات ما زلت أؤمن بجدوى الحوار بين الجنوبيين والشماليين في إطار البنود الواردة في الاتفاقيتين المذكورتين. ومعتقداً أن النزاع الحالي بدأ بأسباب سياسية وبقت المصدر الوحيد لتفاقم المشاكل السياسية والأمنية والاقتصادية في البلاد. وكل التطورات التي ظهرت في الساحة السياسية السودانية لاحقاً من أكتوبر ١٩٦٤ إلى اليوم ما هي إلا نتائج الحرب وليس أسبابها. لذلك لا أرى ضرورة في تضييع الوقت بالحديث عن الهوية السودانية أو بصدد نظام الحكم في البلاد كمدخل لحل النزاع الحالي.

في رأيي أن الجدل والحديث عن هوية السودان كما حاول بعض مثقفي الشمال والجنوب السودان الخوض في جدال بشأنها في السنوات القليلة الماضية أمر مفروغ منه، ذلك لأن التركيبة الاثنية والديموغرافية واضحة وغير قابلة للتأويل. فهناك في السودان نحو ١٩ مجموعة عرقية رئيسة وما يقارب من ٥٩٧ مجموعة فرعية يمكن تسميتها قبائل. وبطبيعة الحال فإن التنوع العرقي هذا يتبعه تنوع في اللغة. أما بالنسبة للمعتقدات فنجد أن نحو ٧٠٪ من مجموع سكان السودان يدين بالإسلام، أما الديانة المسيحية فقد رسخت وجودها في البلاد خاصة خلال الثلاثين سنة الماضية لتبلغ ٢٠٪ من إجمالي السكان وليست ٨.٢ في المئة كما وردت في إحصائيات الدولة عام ١٩٨٣، وهي رقم لا تزال الحكومات المركزية تستخدمها إلى اليوم. أما بقية السكان، وخاصة في الجنوب والغرب فهي تمارس معتقداتها التقليدية. بالصيغة نفسها على النخبة الشمالية الاعتراف بأن إفريقية جنوب السودان يضمنها إرث تاريخي وثقافي ولغوي وجغرافي

مشترك وإلى حد ما دين مشترك.

إن الاعتراف المتبادل بهذه الفوارق في السودان ستفتح مجالاً للحوار الهادئ بين المثقفين والسياسيين السودانيين. أما بالنسبة إلى الديانة في السودان فعلى الفرقاء السودانيين الاعتراف بأن الواقع الحالي (خاصة في السنوات الخمسة عشرة الماضية) ستظل هكذا وبدون تغيير ذلك لأن البعد العقائدي لتركيبة المجتمع السوداني خاصة فيما يتعلق بالعلاقات التاريخية بين الجنوب والشمال، منذ حوالي ٥٠٠ سنة، ظلت هكذا دون أي تغيير يذكر.

من حق أهل الجنوب معرفة التاريخ الصحيح لشمال السودان خلال القرون التسعة عشر الماضية، وبالتحديد تاريخ سكان شمال ووسط السودان الذين يشكلون ٣٩٪ من سكان السودان الذين ينحدرون من أصول عربية، على النحو التالي: في هذه الفترة كانت توجد في أقصى شمال البلاد مجموعات من القبائل الإفريقية، تفاعلت عبر القرون مع بعضها البعض في ديناميكية منتظمة. كما تفاعلت الثقافات النوبية الإفريقية بالحضارة المصرية فكانت النتيجة ولادة ممالك عدة وصلت ذروة تطورها في القرن السادس الميلادي بعد أن اعتنق أهل الكوش الديانة المسيحية وأسسوا ممالك أمثال المغرة والعلوة. هذا وقد رافقت هذه التطورات هجرة شبه منتظمة لبعض القبائل العربية إلى ديار نوية ودخلوا معهم الإسلام ليستقر بهم الأمر في القرن الثالث عشر بالسيطرة التامة على المناطق التي كان تحكمها الممالك المسيحية وهي المنطقة التي تعرف الآن بشمال السودان. وأسس لاحقاً هؤلاء دولة إسلامية في هذه المنطقة وما تلا ذلك

من أحداث تاريخية فهي مدونة ومعروفة للجميع. إذاً نتيجة هذا التمازج العربي الإفريقي في شمال السودان كانت شخصية عبارة عن مزيج من إفريقية وعربية. وهذا المزيج ظل طوال القرون الخمسة الماضية يتأثر بالثقافة العربية خصوصاً لتقاربها الجغرافي مع الشرق الأوسط، خاصةً في خلال حكم سلطة الفونج، وهي عهد سماها بعض المفكرين الشماليين «عهد الميلاد الحقيقي للثقافة العربية في السودان». وتطورت الثقافة العربية في الشمال على نحو فلسفة قوامها توطيد الثقافة الإسلامية والعربية في السودان وساعد هذا الاتجاه في أسلمة غالبية سكان غرب وشرق ووسط البلاد خلال الفترة الممتدة من عام ١٣١٧ إلى عام ١٨٨٥. وعليه فعلى الجنوبيين السياسيين إذاً الاعتراف بأن عروبة وإسلام الشمال ليست هي المشكلة، المشكلة تكمن في هيمنة الشمال وملأ شروطه السياسية على الجنوبيين وإرغامهم على قبول هذا التوجه، أي نحو العالم الإسلامي العربي بالقوة.

من يتابع العلاقات المسيحية – الإسلامية في السودان في السنوات القليلة الماضية، على رغم من المحاولات الجادة والحملات الكثيفة التي قامت بها (قوات الدفاع الشعبي) ومنظمات الإغاثة الإسلامية التابعة للحكومة الحالية من أجل أسلمة الجنوب يمكنه ملاحظة المفارقة الكبيرة إذ حصل العكس تماماً، إذ ازداد عدد المسلمين الذين اعتنقوا المسيحية خلال هذه الفترة من الشماليين، خاصة في المدن الكبرى في وسط وغرب وشرق البلاد. ويلاحظ أنها الفترة الوحيدة التي يعتنق المسلمون الشماليون المسيحية بأعداد كبيرة وفي فترة قصيرة مقارنة

بالوضع خلال حكم الدولة المهدية (١٨٨١-١٨٩٨) وحكومة الجنرال إبراهيم عبود (١٩٥٨-١٩٦٤) وهي الفترة التي اشتدت فيها الحرب الأهلية في البلاد وشهدت اضطهاد المسيحيين في البلاد لأول مرة. إذاً الإسلام دخل السودان عن طريق الدعوة وكذلك دخلت المسيحية السودان عن طريق الدعوة. لذلك لا أعتقد أنه يمكن وضع حد للدعوة والتبشير في السودان بالقرارات السياسية.

إن التمسك بالعقيدة بالنسبة للمؤمن هو الذي يحدد التفاوت في النجاحات الدينية. إذاً القضية في السودان ليست قضية عروبة أو إفريقية ولا هي قضية إسلام أم مسيحية. المشكلة في البلاد بدأت سياسية بين شعبين يختلفان في رؤيتها لمستقبل البلاد وظلت هذه السياسة تبتعد عن بعضها البعض حتى تفجرت إلى حرب أهلية طاحنة.

شخصياً لا أريد أن يكرس الحديث عن انفصال الجنوب أو وحدته مع الشمال. ذلك لأن أهمية هذه القضية واتخاذ قرارات اتجاهها لم تعد اليوم في أيدي القيادات السياسية والعسكرية في الجنوب والشمال وحدهم. فمنذ عام ١٩٩١ تغيرت الموازين السياسية وخرجت السيطرة من أيدي النخبة السودانية الحاكمة. اليوم النخبة الجنوبية منقسمة إلى عدة حركات وتنظيمات، وكذلك الأمر في الشمال. وتحولت النخبة هذه النخب إلى مراكز نفوذ وهمش دور المجتمع وعامة الشعب ليعود الوضع إلى ما كان عليه في الستينات والسبعينات. القرارات التي يمكن اتخاذها لمنع حدوث انفصال جنوب السودان سلماً أو حرباً لم تعد ملكاً لجهة واحدة أو حزب أو حركة أو قبيلة سواء في الداخل

أو خارج البلاد. النخبة الجماعية لم تعد قادرة على السيطرة على الجنوب كما هي العادة. قد تستطيع هذه النخبة السيطرة على الأفراد لكن من الصعب أن تسيطر على مجتمع الجنوبي كما كانت الحال في الخمسينات والستينات وحتى في الثمانينات من القرن العشرين. فالطاقم الحاكم في الشمال يبدو أنه بدأ يعي ضرورة الاهتمام ببقية الولايات السودانية الأخرى وخطورة التي تنتج عن تهميشا وترك الجنوب يتخبط في حروبه وصراعاته الأهلية تحت قيادات سياسية فاسدة. فقد بدأت الحكومة المركزية بتنفيذ أضخم المشروعات التنموية في غرب ووسط وشمال البلاد لربطها بالعاصمة. ويعني ذلك على ما يبدو أن بعض أفراد النخبة الشمالية المتنفذة أصبحت واعية بأن انفصال جنوب السودان أصبح وارداً وأن الاحتفاظ والقيام بمشاريع تنموية في الولايات الأخرى أصبحت تتمتع بأهمية كبرى في مستقبل الشمال الاقتصادي.

إن المحاولة الوحيدة التي قام بها مثقفو الشمال لمناقشة قضية حق تقرير المصير للجنوب بالعقد الحالي كانت على صفحات صحيفة «السودان الدولية» التي كانت تصدر في الخرطوم وكانت المحاولة الأولى والجادة التي حاول فيها بعض أفراد النخبة الشمالية وضع حق تقرير المصير على طاولة المناقشة وتحليل عواقبها المستقبلية. ولكن للأسف توقف هذا الحوار بمجرد توقف الصحيفة عن الصدور. وأعتقد أن هناك حاجة للمثقف الجنوبي، خاصة الذي يطالب بالانفصال إلى بدء حوار مع النخبة الشمالية مباشرةً والإجابة على بعض المخاوف التي تشغل بال هذه النخبة. وعليه، فمن الجدير أن تجري صيغة

التفاوض بين الأطراف السودانية حول ماذا بعد الاستفتاء، خصوصاً أن اتفاقيتي أسمرا والخرطوم تتحدثان عن فترة انتقالية مدتها أربع سنوات. ماذا يجب أن تفعله الأطراف السودانية خلال هذه الفترة لتوثيق العلاقات السياسية المستقبلية، بل أهم من كل ذلك، الروابط الاقتصادية بين الجنوب والشمال بحدودهما الدولية كما حددت في أول يناير ١٩٥٦، ما لو حدث الانفصال. ويمكن تحديد القضايا التي ستثار في الحوار المقترح في التساؤلات والنقاط الآتية:

أولاً: ماذا يكون مصير الاتفاقات الدولية التي أبرمتها الحكومات المركزية السودانية مع دول أخرى؟ وتوزيع الممتلكات المنقولة والغير منقولة وقضية الديون المتراكمة، وإيضاح موقف القيادات الجنوبية منها. وهذه القائمة من الاتفاقات تضم اتفاقات بشأن مياه النيل [انفصال جنوب السودان ستجرد شماله من حدود مع ثلاث دول إفريقية مهمة] ومسألة مياه النيل من أهم الأسباب التي جعلت مصر تتريث حتى الآن في قبول مبدأ انفصال جنوب السودان عن شماله.

ثانياً: العلاقات الدبلوماسية والأمنية بين الجنوب والشمال والترتيبات اللازمة، خاصةً فيما يتعلق بمعاملة المعارضين السياسيين من الدولتين الوليديتين لو حدث الانفصال. وهل يستخدم الجنوب أيدي عاملة من الدول الإفريقية المجاورة واستغناء عن عمال من وسط السودان وغربه؟ وبما أن دولة الجنوب المرتقبة مغلقة بدون موانىء بحرية، كيف يتعامل الجنوب مع هذه القضية؟ وهل لدى القيادات الجنوبية فكرة استخدام موانىء شرق إفريقية بدلاً من ميناء بورتسودان في

تجارتها الدولية؟

ثالثاً: قضية العلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر وليبيا وشمال السودان من جهة، وعلاقات الجنوب مع الدول الإفريقية المجاورة، خاصة إثيوبيا وكينيا من جهة، وتأثيرها في الدولتين الوليديتين.

رابعاً: مسألة الملاحة النهرية بين الجنوب والشمال وأهميتها في نقل البضائع من وإلى شمال السودان ومن دول شرق إفريقية، خصوصاً وأن الحكومات المركزية السودانية تعمدت منذ الاستقلال، لأسباب سياسية وإستراتيجية، إهمال تنظيف أهم فروع النيل من السدود، الذي أدى إلى عدم استخدامها في الملاحة والتجارة، وغيرت أسماءها المحلية إلى أسماء عربية، وأقصد بذلك بحر الغزال الذي يربط ولاية أعالي النيل بولاية بانتيو والولايات بحر الغزال، وبحر الجبل الذي يربط عاصمة الجنوب جويا بنمولي، ونهر قيلا الذي يربط نهر السوباط بأكوبو، ونهر جيكو الذي يربط محافظة مايوت الجنوبية بولاية قمبيلا الإثيوبية ...إلخ. وهنا تدخل مسألة استئناف حفرة «قناة جونقلي»، وما تترتب على ذلك من مناقشات ودراسات جديدة بين جنوب السودان وشماله من جهة، وبين الجنوب ومصر من جهة أخرى.

خامساً: مسألة الأقليات الدينية في الجنوب وفي الشمال، وأقصد بالتحديد المسلمين المعروفين بإسم «الملكية» والمسيحيين في الشمال. و«الملكية»، وهي مجموعة من سكان الجنوب خليط التركيب القبلي تتواجد في المدن الجنوبية الكبرى، ظهرت في الساحة السياسية الجنوبية خلال العقد الحالي،

ومنحت سلطات تنفيذية واسعة ومهمة من قبل الحكومة الحالية، في معظم ولايات الجنوب. وهؤلاء يعدون من ضمن تركيبة دولة السودان الحديثة التي تهيمن عليها الخرطوم. والسؤال هو ماذا يكون مصير هذه المجموعة فيما لو انفصل الجنوب عن الشمال. والسؤال الآخر هو ماذا يكون مصير الأقلية المسيحية المتواجدة في الشمال؟

سادساً: مشكلة «الرعاة الرحل» من وسط السودان وغربه: الفلاتة والبقارة والرزيقات. بعض هذه القبائل تجول السودان من أقصى غربه إلى أقصى شرقه حتى ولاية قمبيلا الإثيوبية. وتأتي هذه المسألة طبعاً في إطار قضية الحدود السياسية بين الجنوب والشمال، خاصة خلال ترتيبات فترة مع بعد الاستفتاء، بين الولايات التي تتاخم بعضها للبعض، كما تدخل في هذا الإطار مسألة الثروة الحيوانية، وضبط أمن المراعي ومشكلة المياه بين القبائل التي تؤدي إلى مشاكل على الحدود.

سابعاً: الخلافات الحادة حالياً بين القيادات الجنوبية والشمالية بشأن مستقبل البترول والتي ستزداد حدة لا محالة، ذلك لأن القيادات السياسية والعسكرية في الخرطوم مصرة على أنها ماضية في حماية مناطق النفط في محافظة بانتيو مهما كانت النتائج ولأجل غير مسمى. وهذه الاتجاه أشار إليه مكي علي بلائل، وهو من أبناء جبال النوبة، وأحد القياديين السياسيين في حزب «المؤتمر الوطني» ووزير في حكومة الجنرال البشير عندما أعلن في مايو ١٩٩٩ أن «البترول ثروة قومية اقتطع الشعب السوداني بأجمعه من أفواه أطفاله لاستخراجه مما تجعل من الواجب أن تذهب قسمته لكل سوداني... وإن التدابير

السياسية ممثلة في وضع قانون قسمة الموارد والتدابير العسكرية والأمنية لحراسة آبار النفط وخطوط النقل إلى الميناء ضرورة قصوى لاحتواء أية توترات سياسية وأمنية قد تنجم بسبب البترول». هذا وقد أيد وزير الدفاع تصريحات وزير الطيران السوداني عندما قال «إن القوات المسلحة السودانية والدفاع الشعبي ستحمي النفط الوطني بكل الوسائل». هذا وعندما يتذكر المرء الصورة التي جمعت البشير والترابي والنميري وسوار الذهب معاً وهم يدشنون خط الأنابيب بالهجليج في ٣١ مايو ١٩٩٩، يمكن التكهن أن القيادات السياسية الشمالية ربما قفلت باب الحوار مع الجنوب حول النفط واختارت خيار الحرب. وهذا التباين في الآراء بشأن مستقبل النفط بين الجنوبيين والشماليين كان واضحاً بعدم حضور معظم القيادات الجنوبية المتحالفة مع حكومة البشير احتفالات البترول. إن خيار الحرب والقوة لتأمين التنقيب عن النفط وتصدير من الجنوب إلى الشمال غير عملي، على المدى البعيد، لأنه سيعني في المدى القريب احتلال محافظة بانتيو عسكرياً من قبل الجيش والمليشات الموالية للحكومة والدفاع الشعبي، وهذا ما حدث فعلاً. فلا أدري كيف تبرر الحكومة السودانية أهمية الحوار مستقبلاً حول النفط بعد أن اختارت خيار العنف ؟ لكن أعتقد أيضاً أن هناك حاجة ماسة للحوار، فالحروب، كل الحروب في العالم، مهما طالت ومهما كانت أسبابها، لابد أن تقف ويعود السلام ويبدأ لغة الحوار، وأعتقد أيضاً أن الحرب في الجنوب ستنتهي وسيأتي الوقت للتحدث والتحاور سلمياً. فهل الوقت لم يحن بعد لمثل هذا الحوار، خاصة وأن الحرب في السودان تحولت

في الفترة الأخيرة إلى حرب بصدد الموارد الاقتصادية، وأهمها النفط.

إن الحوار الذي ندعو إليه يجب أن يتركز على الواقع السياسي في البلاد وكمحاولة لترتيب العلاقات المستقبلية بين الجنوب والشمال في القادم من الأيام بعد أن فشل الطرفان في توطيد هذه العلاقات مما أدى إلى حروب أهلية استمرت ٤٤ عاماً.

لا شك أن الحديث عن الماضي والكلام المستمر عن حلول وقتية في ظل التشتت الذي يعيشه الجنوب والشمال في الوقت الحاضر هو بمثابة ظلم للأجيال القادمة ومجرد هروب من المسؤولية. فمن واجب النخبة السودانية اليوم أن تتحاور في جو هادئ وعلني إما عبر الوسائل المتاحة أو مباشرة عن طريق الندوات ومؤتمرات جامعة وبعيداً عن التشنجات والتعصب الحزبي أو الإيديولوجي أو الديني أو القبلي.

الحقيقة المرة هو أن الانفصال في السودان آت عاجلاً أم آجلاً، ذلك – حسب رأيي – أن القضية بالنسبة لسكان الجنوب ليست قضية نظريات وإيديولوجيات لأنها أخذت طابعاً سيكولوجياً وتشبثت في ثقافتهم السياسية ولا يمكن لأية قوة في السودان أو خارجه منع حدوثها. لا شك في أننا قد نجد أنفسنا أمام حلول وقتية كتجربة اتفاقية أديس أبابا أو حتى الاتفاقات التي وقعت أخيراً بين الحكومة الحالية مع بعض الأطراف الجنوبية وبين المعارضة الشمالية مع الحركة الشعبية لتحرير السودان.

فلنأخذ مثلاً الاتفاقات التي أشرنا إليها كأمثلة لسياسة الغش المتبادلة كما ذكرنا. بالنسبة لاتفاقية أسمرا التي وقعتها القوى المعارضة الشمالية مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة

العقيد جون قرنق في ١٢ يونيو ١٩٩٥ فهي في رأيي بمثابة مغامرة سياسية بين الجانبين فرضتها الظروف المحلية والإقليمية التي كانت سائدة في تلك الأيام. فالحركة الشعبية على يقين بأن الخيار الوحيد لتحقيق مطالب الجنوب السياسية يكمن في توحيد الأجنحة المتصارعة داخل الحركة وإقرار سياسة وأهداف واضحة للجبهة الجنوبية، خاصةً رؤيتها بالنسبة لوحدة البلاد أو تقسيمها. أما بالنسبة للمعارضة الشمالية فإن قبولها ضم الحركة الشعبية إلى عضوية التجمع الوطني الديمقراطي عام ١٩٩٠ كانت خطوة إستراتيجية طبيعية بالمقام الأول هدفت من بين ما هدفت إليه من أمور أخرى إلى تحييد القوى الانفصالية داخل الحركة الشعبية وإمكانية حشر هذه القوى ومن ثم إرغامها على اتخاذ أحد الخيارين الآتيين: الانضمام إلى صفوف الحكومة الحالية (كما حدث لحركة أنانيا الثانية عام ١٩٨٤) والخيار الثاني هو البقاء داخل الحركة وقبول إيديولوجية السودان الجديد الموحد كما تنادي بها قيادة الحركة. ويبدو أن العناصر الانفصالية المذكورة اختارت الخيار الأول ربما كهدف إستراتيجي. وكان للمعارضة الشمالية الأمل الكبير في التغيرات التي رافقت انقلاب الإسلاميين السودانيين على الساحة الدولية. فبعد عامين من هذا الانقلاب تردت العلاقات السودانية مع جيرانه كما توترت علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. إلاّ أن النظام الجديد في الخرطوم استطاع أن يستقطب أعداء واشنطن أي إيران وليبيا والعراق. إلاّ أنه بعد عشرة أعوام من اللعبة الإستراتيجية أو «الخططية» بين الحركة الشعبية والقوى الشمالية المعارضة يبدو أنه قد حدثت تغيرات كثيرة في

المجتمع الدولي: واشنطن فقدت المبادرة في شرق إفريقيا، وإيران راجعت سياساتها اتجاه السودان، وليبيا خرجت من الحصار قبل فترة والعراق الذي ما زال تحت الحصار الأميركي والدولي والدول المجاورة للسودان بدأ بمراجعة حساباته السياسية. هذا وقد أبرمت أرتيريا وحكومة البشير اتفاقية في يونيو ١٩٩٩ يمهد لإعادة العلاقات الدبلوماسية، كما قبلت أسمرا بإعادة مبنى سفارة السودان إلى الخرطوم التي كانت تشغلها المعارضة السودانية مقراً لها في أسمرا عندما قطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. أما العقيد جون قرنق فهو يواجه مشاكل داخلية في حركته في حين أن التجمع الوطني نفسه منقسم في خياراته الإستراتيجية بعد محاولات حثيثة للإطاحة بنظام الحكم في الخرطوم.

أما بالنسبة لاتفاقية الخرطوم للسلام التي وقعتها بعض الفصائل الجنوبية مع الحكومة السودانية في إبريل ١٩٩٧ فهي في رأيي سوء تفاهم مقصود وإعلان حرب مؤجل على الفصائل الجنوبية الموقعة على الاتفاقية من قبل حكومة الترابي- البشير، وذلك لأن جميع الأطراف الموقعة على الاتفاقية على إدراك تام للصعوبات التي ستواجه تطبيق الاتفاقية عملياً. فلا الحكومة ولا الفصائل الجنوبية قادرة على وقف إطلاق النار في الجنوب بشكل كامل خاصة في بحر الغزال والاستوائية من دون اشتراك العقيد جون قرنق وفصيله في الاتفاقية. ثانياً، عدم وجود النيات السليمة والثقة المتبادلة بين الطرفين. فالحكومة غير قادرة على فرض شروطها على الفصائل الموقعة على الاتفاقية بقيادة الدكتور ريك مشار والدكتور لام أكول والجنرال المرحوم كربينو

كوانين بول، قبل تمرد الأخير على الحكومة في يناير ١٩٩٨ وعودته مرة أخرى في ديسمبر ١٩٩٨ إلى صفوف الفصائل الجنوبية قبل اغتياله من قبل ميليشيا موالية للحكومة. ويذكر أن جميع الفصائل التي وقعت على الاتفاقية المشار إليها يمثلون التيار الانفصالي داخل الحركة الشعبية قبل إنشقاقهم منها في أغسطس ١٩٩١. فلهؤلاء قوات متمركزة في مواقع تحت سيطرتهم في أعالي النيل وبحر الغزال وشرق الاستوائية كما نصت عليها اتفاقية الخرطوم. هذا مع العلم بأن بعض الجنوبيين في داخل وخارج البلاد يعتقد أن مشار وأكول وبول خانوا القضية الجنوبية وباعوا قضية الجنوب ومستقبلها من أجل تقلد مناصب رفيعة في الحكومة. وأمام هؤلاء القادة تحد كبير إذ ينتظر الشعب في جنوب موعد الاستفتاء الذي ورد في الاتفاقية المشار إليها والتي من المفترض أن يجري أوائل عام ٢٠٠١، والتي أصبحت جزءاً من دستور السودان عام ١٩٩٨، لمعرفة مصداقية وجدية الحكومة. ثالثاً، الحكومة السودانية من جهتها تبدو غير قادرة على ضمان وفرض الانتصار عسكرياً إذا اتخذ القرار بفسخ والامتناع عن تنفيذ اتفاقية الخرطوم، وذلك لأن نتائج الحرب أصبحت عبئاً كبيراً عليها.

هذا ومن المعروف أن الحكومة لا تريد أن تتحمل وتقبل نتائج الاستفتاء التي وعدت الجنوبيين به لأنها تجد في مثل هذه الخطوة مسؤولية صعبة حملها من دون مشاركة القوى الشمالية المعارضة. ولعل الخطوات التي اتخذتها الحكومة أخيراً بإجازة الدستور والانفتاح والسماح للقوى السياسية المعارضة لتأسيس أحزاب سياسية والمفاوضات السرية التي قام بها حسن الترابي

مع صهره الصادق المهدي في أوائل مايو ١٩٩٩ ونجاح الجنرال البشير في إقناع الرئيس السابق جعفر نميري بالعودة إلى البلاد، الذي وصل فعلاً إلى الخرطوم في ٢٢ مايو ١٩٩٩ بعد أن تلقى ضمانات من أنه بريء من كل الجرائم التي اتهم بها، دليلاً على ذلك. كما عمدت الحكومة على عدم قبول بعض البنود الواردة في الاتفاقية وقام بالفعل بعض المسؤوليين ذوي النفوذ داخل الحكومة، بعرقلة تنفيذ البند المتعلق بتكوين «مجلس تنسيق جنوب السودان» إذ استغرق تأسيسه عاماً كاملاً. كما رفضت الحكومة البند المتعلق بتكوين اللجنة الفنية العسكرية المشتركة ولجنة وقف أطلاق النار المشتركة مع الأطراف الجنوبية الموقعة علي اتفاقية السلام.

ولا بد من الإشارة هنا أن السياسة التي تبعتها قيادة الحركة الشعبية والتي استهدفت التمسك بوحدة السودان بصيغة جديدة، كسبت للحركة ود عدد لا بأس به من المفكرين ومنظري سياسة الدولة في شمال البلاد الذين أيدوا هذا التوجه وبدون تحفظ. فلنأخذ فكرة الكونفدرالية مثلاً. ظهر هذا المصطلح لأول مرة في قاموس الحرب السودانية أوائل سبتمبر ١٩٩١ عقب اجتماع الذي عقده بعض المثقفين الجنوبيين في مدينة أدير الاسكتلندية حيث حثوا عبر بيان صحفي العقيد جون قرنق والقيادات العسكرية التي انشقوا عنه أن يأخذوا في عين الاعتبار بالإضافة إلى الخيارات الأخرى، الكونفدرالية مع الشمال في أية مفاوضات مستقبلية حول تقرير المصير لجنوب السودان. وظهرت هذه الكلمة مرة أخرى عقب اجتماع عقده العقيد قرنق مع تسعة من أعضاء القيادة العليا لتقويم آثار الانشقاق التي حدثت في

الحركة، وأعلنوا في «إعلان توريت» أن الكونفدرالية بالإضافة إلى الوحدة والفدرالية والانفصال، ستكون أحد خيارات الحركة في أي حل مستقبلي لمشكلة جنوب السودان. وأدرجت الحركة خيار الكونفدرالية بصورة جدية، في أجندة المفاوضات في أبوجا في مايو ١٩٩٣، إذ طالبت الحكومة بقبول قيام دولتين إحدهما في الشمال والأخرى في الجنوب يرتبطان كونفدرالياً. وطرحت الحركة خيار الكونفدرالية للمرة الرابعة في مفاوضات نيروبي في مايو ١٩٩٨ وكذلك في جولة المفاوضات التي عقدت في أديس أبابا في أغسطس من العام نفسه.

ظلت قيادة الحركة تشدد على أن خيار الكونفدرالية خيار إستراتيجي وأن الحركة تؤمن بالوحدة الوطنية، لذلك طرحت صيغة الكونفدرالية حتى تبرهن للرأي العام بأن الحكومة غير جادة في قبولها حق تقرير المصير لشعب في جنوب السودان، على الرغم أنها قبلت طرح حركة استقلال جنوب السودان التي تخير الجنوبيين عبر الاستفتاء للاختيار بين الوحدة والانفصال. وتتساءل الحركة لماذا تقبل الحكومة خيار الانفصال في اتفاقية الخرطوم للسلام في الوقت التي ترفض طرح الحركة الشعبية للكونفدرالية التي، حسب رأي الحركة، أقل ضرر من خيار الانفصال.

إن طرح الكونفدرالية، كما يفهمها بعض المفكرين الشماليين، الذين طرحوا بالفعل هذه الفكرة، على الرغم من إصرارهم أن تكون هذه الكونفدرالية بين جنوب والشمال بحدودهما المعترف بها دولياً، ما هو إلاّ أحد الحلول المؤقتة التي عادة ما يلجأ إليه الطاقم الحاكم في الشمال عندما تشتد الضغوطات العسكرية

والسياسية عليها من قبل المقاومة الجنوبية. لذا يستغرب المرء أن يأتي هذا الطرح من قبل الحركة الشعبية، بغض النظر عن المبررات التي أجبرتها بطرحها. فالكونفدرالية هي صيغة أخر لنظام الحكم المحلي أو الحكم الذاتي أو الحكم الإقليمي، أو الحكم ولائي أو الحكم فدرالي أو سمها ما شئت، والتي أثبتت الأحداث الأليمة أنها غير ناجحة لحل مشكلة الحرب السودانية. فالوحدة بين الجنوب والشمال باعتراف غالبية المنظرين الشماليين، ظلت طوال مائة وسبعين سنة الماضية وحدة إدارية (١٨٢٠-١٩٤٧) ثم تحولت بعد تخبطات السياسية البريطانية المصرية إلى وحدة دستورية من عام ١٩٤٨ إلى اليوم. وبالتالي لم يسجل خلال هذه الفترة حدوث وحدة مصيرية بين الشعبين، لأن التباين الحضاري والثقافي والاجتماعي كما بينتها، كان ولا يزال جوهر الخلاف. فطرح الكونفدرالية الفضفاضة كما تصورها الحركة الشعبية وبعض السياسين الشماليين، هي بالفعل عبارة عن وحدة دستورية بين الجنوب والشمال على غرار اليمنين قبل عام ١٩٩٢، لكن بصيغة جديدة. فالكونفدرالية كما هو معروف في القانون الدولي تقام بين دولتين مستقلتين، وذلك لتقليص العواقب القانونية والدستورية التي قد تنجم في حالة الطلاق. وهذا ليس هو الواقع بين الجنوب والشمال حالياً. فالقول أن الكونفدرالية ستحل مشكلة الجنوب ما هو في رأيي إلاّ الاعتراف المسبق بأن الاستفتاء في جنوب كما طرح في إتفاقيتي أسمرا والخرطوم سيؤدي إلى انفصال الجنوب حتماً، وهذا ما يخشاه كل سياسي ومفكر شمالي. ولهذا السبب ساند المفكرون الشماليون بشدة طرح قيادة الحركة الشعبية للكونفدرالية والتي كما

طرحتها الحكومة السودانية عبر مبادرة المحامي أبيل ألير، ستعطي الحركة الشعبية السلطة السياسية والعسكرية في الجنوب، لكن السلطات الاقتصادية والأمنية ستظل طبعاً في قبضة السلطة الكونفدرالية المركزية في الخرطوم. ثانياً، الكونفدرالية في حالة موافقة الجنوبيين على إجراء الاستفتاء حولها، وكما تطرحها الحركة الشعبية فإن الاستفتاء سيشمل، بالإضافة إلى الجنوبيين، أبناء النوبة والفور والأنقسنا، مما سيضمن فوز أنصار خيار الوحدة، والذي يعني باللغة-السياسية السودانية «إسكات الجنوب للمرة الرابعة». وأنا شخصياً، أستغرب كثيراً عندما أسمع بعض الأصوات الشمالية تنتقد طرح الكونفدرالية، على الرغم من أنني وبصراحة لا أصدق جدية رفضهم.

ومن الجدير بالملاحظة أنه قد عمدت الحكومة والمعارضة الشمالية معاً وعلناً على ترويج أرقام كبيرة تفيد بأن نحو ثلاثة ملايين جنوبي نزحوا إلى الشمال خلال السنوات الخمسة عشرة الماضية، وذلك في محاولة واضحة من قبلهم تستهدف خلق إنطباع أن هؤلاء «الثلاثة ملايين جنوبي» يحق لهم التصويت في أي استفتاء بشأن المستقبل الدستوري لجنوب السودان، مما سيخلق عقبات وصعوبات سياسية شبيهة بالتي أدت إلى تعطيل عملية الاستفتاء في الصحراء الغربية منذ عام ١٩٩٠ بسبب إصرار حكومة المملكة المغربية بإضافة بضعة آلاف من الأسر المغربية إلى لائحة الذين يحق لهم التصويت في الاستفتاء المرتقب.

الغريب أن الرقم المتداول حالياً في أوساط الحكومة والتجمع الوطني المعارض لا يستند إلى أي واقع حسابي أو ديمغرافي:

فبحسب الإحصائية الرسمية لعام ١٩٨٣، وهي الإحصائية التي أجريت قبل التمرد في جنوب السودان، جاءت الأرقام في الأقاليم الجنوبية على النحو التالي: أعالي النيل ١.٥٩٩.٦٠٥، بحر الغزال ٢.٢٦٥.٥٠١، والاستوائية ١.٤٠٦.١٨١، وكانت مجموع السكان في الجنوب بلغ ٥.٢٧١.٢٨٧ نسمة. وجاء في الإحصائية نفسها أن عدد المسلمين في السودان ٧٤.٧ ٪ والمسيحيين ٨.٢٪ والأديان الأخرى ١٧.١٪. وإذا سلمنا جدلاً بأن هناك ثلاثة ملايين جنوبي يقطنون في الشمال في الوقت الحالي وأن هناك أيضاً مليوني جنوبي في المناطق الخاضعة لسيطرة الثوار في الجنوب، وإذا قلنا أيضاً أن هناك مليوني مواطن جنوبي يقطنون في المدن التي تسيطر عليها القوات الحكومية وحلفاؤها الجنوبيون، وإذا ضفنا نحو نصف مليون لاجيء جنوبي في الدول المجاورة والمنتشرين في المعمورة حسب إحصائيات المنظمات الإنسانية والأمم المتحدة، فهذا يعني أن مجموع سكان الجنوب هو حوالي ثمانية ملايين نسمة. وإذا صدقنا نتائج الإحصائية الحكومة لعام ١٩٩٣ التي أعطت تعداداً سكانياً للجنوب ٣.٩ مليون نسمة، يعني ذلك أن سكان الجنوب انخفض من ٢٥٪ من إجمالية سكان السودان إلى ١٦٪. وهذا يعني أيضاً أن أكثر من مليون ونصف جنوبي راح ضحية الحرب خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٨٣ و١٩٩٣. وإذا ما استمرت أوزار الحرب في الاتجاه نفسه، ربما سينخفض تعداد سكان الجنوب إلى أكثر في عام ٢٠٠٣، لأنه على ما يبدو، إن سياسة الحكومة مع فكرة استمرار تقلص السكان هناك. فهل تستوعب الحكومة والمعارضة الشمالية المعنى الحقيقي والأمني والسياسي لهذه الأرقام.

ويجب الإشارة هنا أن بقية الجنوبيين القاطنين في الخرطوم وبعض المدن الشمالية الأخرى، وهم لا يحملون اسم «النازحين»، يعملون في مؤسسات الحكومة المركزية والمكاتب التنسيق الولائية التابعة للجنوب.

ويبدو أيضاً أن القيادات السياسية الحاكمة في الخرطوم تحاول صياغة وربما ترسيخ سيناريو يمكن من خلاله استخدام نحو مليوني نازح من أبناء جبال النوبة والفور الذين يقطنون حالياً في العاصمة وضواحيها، وبالتحديد الأمبدات في أم درمان، خلال الاستفتاء المرتقب في الجنوب، كون هؤلاء النازحين «جنوبيين» طالما لديهم بشرة سمراء ويشبهون بدنياً إلى حد ما بعض أفراد القبائل الجنوبية في غرب بحر الغزال والاستوائية. لا جدل في أن أكثر من ٦٠٠٠٠٠ (ستمائة الف) مواطن قد نزح فعلاً إلى بعض المدن الشمالية من الجنوب في الفترة الممتدة من عام ١٩٧٢إلى عام ١٩٩٧. فالذين نزحوا إلى الشمال من بحر الغزال والاستوائية استقروا في وسط السودان وفي العاصمة وضواحيها، هذا بالإضافة إلى الذين هاجروا إلى الشمال في السبعينات من القرن العشرين بحثاً عن عمل واستقروا في بعض المدن الكبرى خاصةً في وسط وشمال السودان وفي بورتسودان وشندي والخرطوم. أما الذين نزحوا من أعالي النيل فقد استقر معظمهم في كادوقلي والرنك وكوستي ومدني وقيقر. أما في جنوب السودان، خاصة في المدن الكبيرة فتوجد أطفال لا يعرفون آبائهم نتيجة العلاقات الجنسية غير الشرعية بين أفراد الجيش والدفاع الشعبي مع النساء الجنوبيات. ويبدو أن هذا الحدث تدخل في إطار أسلمة وتعريب الجنوب، وبالنتيجة تهدف

إلى تغيير التركيب الديموغرافي لسكان المدن الرئيسة في الجنوب. هل الهدف هو افراغ الجنوب من سكانها أم أنها تهدف إلى سيطرة على الأرض من دون موطنيها؟

الفصل الثالث

سياسة «تضييع الوقت»

سياسة «تضييع الوقت»

مرة أخرى أعود وأقول إن الحوار الذي ندعو إليه يسبق الانفصال، كما يمكن أيضاً إجراؤه بعد الانفصال، لأنه في رأيي هذا الحوار الجنوبي الشمالي هو المفتاح الوحيد لفتح آفاق توطيد العلاقات المستقبلية بين الجنوب والحكومات في الخرطوم. وذلك لأنه قبل استقلال الجنوب على الجنوبيين الجلوس على طاولة المفاوضات مع القيادات الشمالية. فلو فرضنا جدلاً أن الجنوبيين متحمسون، وهذه هي الحال، لنيل استقلالهم الوطني، وإنهم لا يثقون بالشماليين، وهذا من حقهم، وحتى ولو يظن البعض منهم أن أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية مهتمة بالمصالح الإستراتيجية للدولة المرتقبة في الجنوب، وهذا نصف الحقيقة، وأن هذه الدول الكبرى تكن للجنوب نيات السليمة، وهذا ليس بالضرورة صحيحاً، ومستعدة لمساعدة الجنوب بروؤس أموال لبناء الدولة الوليدة، وهذا غير وارد، أعتقد أنه حتى ولو أن الوضع اليائس في الجنوب حالياً تحتم تصديق ما سبق قوله، في الأقل السبيل السليم الذي سيضمن استمرارية والاستقرار السياسي والأمني للدولتين العتيدتين هو الحوار، ولعل من دون

الاتفاق المسبق بينهما، خاصة في القضايا الاقتصادية والأمنية قبل الطلاق قد تخلق مشاكل أمنية وسياسية في وبين الدولتين مع العلم أن كل منهما قادرة على خلق مثل هذه المشاكل للأخرى.

ولا جديد في هذا القول أن الدولة في الشمال هي التي ألغت كل الاتفاقيات التي أبرمتها مع الجنوب إما مباشرة أو من خلال استخدامها عناصر جنوبية ضالة من القبائل المختلفة للقيام بهذه المهمة نيابة عنها. وحتى نبرهن للقارىء على سطحية أسلوب تعامل السياسيين الشماليين خلال السنوات الست والأربعين الماضية (١٩٥٣-١٩٩٩)، واحترافهم سياسة تبديد الأزمة مع الجنوب، علينا الرجوع سريعاً إلى بعض المراحل المهمة في التطور السياسي للمشكلة الجنوبية.

السخرية الكبرى في السياسة السودانية تكمن في أنه كلما تغير شيء أو تبدلت التحالفات بين الفرقاء أو تحولت مراكز القوى أو وصلت المراوغات إلى طريق مسدود في الساحة السياسية، يقف كل شيء على ما هو عليه! فكم اتفاقية علنية وسرية أبرمت لإنهاء الحرب؟ وكم انتفاضة شعبية أسقطت حكومات وكم انقلاب عسكري جاء إلى الحكم من أجل إصلاح الأوضاع السياسية وكم من برامج سياسية أعلنتها حكومات انتخبت ديمقراطياً من أجل تغير البنية السياسية ومن أجل تطبيق وترسيخ النظام الديمقراطي وخلق عدالة اجتماعية، وفوق كل هذا من أجل حل مشكلة جنوب السودان؟ ولكن على الرغم من كل هذه الثورات بقي كل شيء في السودان على حاله.

فعندما اتفق الشماليون والمصريون والبريطانيون في فبراير

١٩٥٣ على منح السودان حكم ذاتي، لم تتم دعوة الجنوبيين إلى اجتماع القاهرة، ولكن عندما شعر السياسيون الشماليون أن النواب الجنوبيين سيرفضون التصويت لصالح الاستقلال ما لم يتم الاعتراف بمطالبهم السياسية وعلى رأسها المطالبة بتطبيق النظام الفدرالي بين الجنوب والشمال، اختار الشماليون سياسة الخداع من خلال ممارسة الشرعية البرلمانية وأعلنوا على شكل قرار برلماني مبهم، موافقتهم على مطلب الجنوب، وذلك في ١٩ ديسمبر ١٩٥٥، على أن تتم الموافقة عليها رسمياً من قبل المجلس التأسيسي الذي سينتخب بعد الاستقلال مباشرة. وعليه صوت البرلمانيون الجنوبيون لصالح الاستقلال بعد أن صدقوا وعود البرلمانيين الشماليين.

ولكن في نوفمبر ١٩٥٨ بعدما فشل الساسة الشماليين في إقناع الجنوبيين بالعدول عن مطالبتهم بالنظام الفدرالي، التي كان يعدها الشماليون بمثابة الخطوة الأولى نحو الانفصال، مقابل الدستور الإسلامي التي كان يقدمها الشماليون، طلب حزب الأمة سراً من الجنرال إبراهيم عبود استلام مقاليد السلطة لأجل غير مسمى. وأعلنت حكومة عبود حالة الطوارئ في الجنوب وتمرد معظم السياسيين والبرلمانيين الجنوبيين تقريباً، ودخلت الحرب بحلول عام ١٩٦٤ أشرس مراحلها. ومرة أخرى عندما شعر السياسيون في الخرطوم أن الحرب اشتدت وأنهم غير قادرين على فرض الحلول، قاموا بتعبئة عامة في أوساط النقابات المهنية والشعبية وحثهم أن ينتفضوا ضد الجنرال عبود مطالبين بحل مشكلة الجنوب سلمياً وكانت ثورة أكتوبر ١٩٦٤. وعلى الرغم من كل هذه التغيرات واندلاع الثورة خلال عشر

سنوات من عمر الاستقلال، بقي كل شيء على حاله. وعندما ساءت الأوضاع الأمنية والسياسية في البلاد، اختارت الأحزاب الشمالية الحوار مع حركة «أنانيا» الجنوبية في مارس ١٩٦٥ وكان انعقاد مؤتمر المائدة المستديرة. لكن الطرفين لم يتفقا على إنهاء الحرب وبقي الوضع كما كان عليه. ومرة أخرى عندما أدرك الطاقم الحاكم في الخرطوم أن الثوار الجنوبيين في وضع ضعيف عسكرياً بسبب الانقسامات الداخلية، أعلنت حكومتا الصادق المهدي ومحمد أحمد محجوب حالة الطوارىء في الجنوب وارتكبت مجزرتا جوبا وواو الشهيرتين في منتصف وأواخر ١٩٦٥. ولكن عندما شعر العسكر بأن الجنوبيين بدأوا يوحدون صفوفهم في المنفى، استولى الجنرال جعفر النميري على السلطة في الخرطوم أواخر مايو ١٩٦٩ واختار الحوار والذي كانت نتيجته اتفاقية أديس أبابا في فبراير ١٩٧٢. لكن «الزواج السياسي» بين الجنوبيين والمايويين لم يدم طويلاً إذ سرعان ما شعر الجنرال النميري أن الجنوبيين أصبحوا ضعفاء سياسياً وعسكرياً، اختار سياسة الحوار مع المعارضة الشمالية التي كانت ضد اتفاقية أديس أبابا كما سبق وأشرنا، وذلك في يونيو ١٩٧٧ وكانت «المصالحة الوطنية». ومع دخول هذه القوى في السلطة تصدعت العلاقات بين الحكومة المركزية والجنوب وكان نتيجتها تمرد القوات الجنوبية في مايو ١٩٨٣. حاول الجنرال النميري سحق التمرد الجنوبي عسكرياً في أول مراحله، لكن عندما شعر أن خيار الحسم العسكري غير مجد طلب عبر لجنة مكونة من بعض السياسيين والمثقفين الجنوبيين برئاسة سر الختم الخليفة دراسة طرق قد تؤدي إلى حل النزاع سلمياً، كما

طلب من رجل الأعمال البريطاني الراحل تايني رولاند الوساطة بينه والحركة الشعبية.

وعرض على العقيد جون قرنق تعينه نائباً أول لرئيس الجمهورية وحاكماً مطلقاً لجنوب السودان، لكن قرنق رفض العرض، كما أن لجنة سر الختم لم تنعقد، إذ أسقطت الانتفاضة الشعبية الثانية حكومة نميري.

وخلال الفترة الحكومة الانتقالية برئاسة المشير عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب، رفض العقيد قرنق التفاوض معها. كذلك رفضت الحركة مبادرة رئيس الحكومة الانتقالية الدكتور الجزولي دفع الله، كما فشلت المبادرات العديدة التي قام بها وزير دفاع الحكومة الانتقالية العميد عثمان عبدالله شملت مساعي وساطة قامت بها إثيوبيا، واليمن الجنوبية وليبيا. وبعد مفاوضات مضنية في إثيوبيا، وقع في مارس ١٩٨٦ «إعلان كوكادام» بين الحركة الشعبية والتحالف الوطني الديمقراطي للإنقاذ الوطني. حاول الصادق المهدي مقابلة العقيد قرنق بصفته رئيس الحكومة المنتخبة، لكن الأخير أصر على أنه سيلتقي مع المهدي بصفته رئيساً لحزب الأمة وليس للحكومة (ويذكر أن العقيد قرنق فعل الشيء نفسه عندما نجح الرئيس الأوغندي يويري موسفيني ترتيب اللقاء بينه وريك مشار في مدينة قولي الأوغندية في يونيو ١٩٩٨، إذ أصر قرنق أنه يلتقي بمشار ليس بصفته رئيس مجلس تنسيق الجنوب السوداني، بل بصفته زعيماً جنوبياً!).

وفي العام ١٩٨٧ عقد اللواء عبد العظيم الصديق رئيس هيئة الأركان في القيادة العامة للقوات المسلحة واللواء صلاح

مصطفى مدير الاستخبارات العسكرية اجتماعاً في لندن مع المرحوم الرائد أروك طون أروك نائب رئيس هيئة أركان قوات الحركة الشعبية، إلا أن الاجتماع لم يسفر عن أية نتيجة تذكر.

وفي ١٨ نوفمبر ١٩٨٨ وقع العقيد جون قرنق والسيد محمد عثمان الميرغني رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي اتفاق سلام إثر مفاوضات عقدت في أديس أبابا. لكن مماطلة حزب الأمة برئاسة الصادق المهدي وشريكه في الائتلاف الحكومي الدكتور عبد الله الترابي رئيس حزب الجبهة الإسلامية القومية، ورفضهم عرض الاتفاق على مجلس الوزراء والبرلمان، دفع بنحو ١٥٠ ضابطاً من القوات المسلحة السودانية إلى التقدم بمذكرة إلى الحكومة لدفع عملية السلام ووقف الحرب. وبما أن جميع الأحزاب الشمالية لم تكن مع الاتفاقية المشار إليها وبتنسيق مع الجبهة القومية الإسلامية، استولى الجيش للمرة الثالثة على السلطة في أواخر يونيو ١٩٨٩ رافعاً شعار «إنقاذ السودان من التفتت والتقسيم» وأعلن أن «التمرد» سيسحق نهائياً بحلول نهاية عام ١٩٩٠. مرة أخرى عندما اقتنع الجنرال البشير بأن عمليات «سيف العبور» التي بدأت عملياتها في أوائل ١٩٩٢ في أعالي النيل والاستوائية سوف لن تقضي على الثوار الجنوبيين، على الرغم من إعلان الجهاد والتعبئة العامة، دخلت الحكومة في مباحثات سرية في أدغال الجنوب ابتداءً من منتصف ١٩٩٤ مع المرحوم وليم نيون بانج والمرحوم كريبينو كوانين بول وفولينو ماتيب نيال، وكانت بداية ما عرف لاحقاً «بالسلام من الداخل». وعندما فتحت المعارضة الشمالية في المنفى جبهة عسكرية جديدة في الشرق بتنسيق مع الحركة الشعبية، شعرت الحكومة

بخطورة الموقف، وحتى تقوم بتحييد القوى الجنوبية التي تسيطر على أعالي النيل ومعظم بحر الغزال وشرق الاستوائية، بدأت الحكومة الحوار مع حركة استقلال جنوب السودان وحلفائها من المناطق المذكورة أعلاه.

ويذكر أن بداية المفاوضات الرسمية المباشرة بين حكومة الإنقاذ والثوار الجنوبيين كانت في أغسطس ١٩٨٩ في أديس أبابا، واستؤنفت مرة أخرى في ديسمبر ١٩٨٩ في العاصمة الكينية نيروبي تحت رعاية الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر. وفي فبراير ١٩٩٢ جرت مفاوضات سرية بين حكومة السودان والفصيل المنشق عن العقيد جون قرنق في ألمانيا «مجموعة الناصر» أسفرت عن توقيع «اتفاقية فرانكفورت» التي وعدت فيها الحكومة بإجراء استفتاء لتقرير مصير الجنوب. وقع عن جانب «مجموعة الناصر» الدكتور لام أكول وعن الجانب الحكومي الدكتور علي الحاج محمد. وفي مايو ١٩٩٢ عقدت الجولة الأولى من المفاوضات برعاية نيجيريا في العاصمة أبوجا. وفي فبراير ١٩٩٣ عقد اجتماع بين الدكتور على الحاج محمد ممثل الحكومة عن المفاوضات مع الثوار الجنوبيين والعقيد قرنق في عنتبي في أوغندا. وفي مايو ١٩٩٣ انعقدت الجولة الثانية من المفاوضات في العاصمة النيجيرية أبوجا. ويذكر أنه في سبتمبر ١٩٩٣ كونت منظمة الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف (إيقاد) التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية، لجنة رباعية برئاسة كينيا، وتضم إثيوبيا وأريتيريا وأوغندا لحل مشكلة جنوب السودان. وعقدت اللجنة بالفعل الجولة الأولى من مفاوضات السلام السودانية تحت رعايتها في

نيروبي في مايو ١٩٩٤، وعقدت الجولة الثانية من المفاوضات تحت رعايتها بين الحكومة والثوار الجنوبيين في يوليو ١٩٩٤، وعلى إثرها أصدرت إيقاد «إعلان المبادىء» ليكون أساساً لتسوية مشكلة جنوب السودان وتعترف «اتفاقية إعلان المبادىء» بحق تقرير المصير للشعب في الجنوب، كما تطالب بإعطاء الأولوية للوحدة في ظل دولة علمانية خلال الفترة الانتقالية، وعقدت الجولة الثالثة من المفاوضات السلام بين الفرقاء السودانيين تحت رعاية إيقاد، أيضاً في نيروبي، في سبتمبر ١٩٩٤. يذكر أنه بدعوة من رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأمريكي آنذاك هاري جونستون ويوساطته، وقع العقيد جون قرنق والدكتور ريك مشار على «نداء واشنطن» أواخر اكتوبر ١٩٩٣، اتفق على أثره، ولأول مرة، الرجلان على العمل سوية من أجل تحقيق حق تقرير المصير للشعب في جنوب السودان.

وعقد لقاء غير مباشر في العاصمة الإسبانية، برشلونة، في أيلول ١٩٩٥ بمبادرة من منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) حضرته شخصيات جنوبية وشمالية سياسية. كما عقدت ندوة في لندن في ٢٩ نوفمبر ١٩٩٥ تحت رعاية منظمة «التضامن المسيحي» التي تتزعمها عضو مجلس اللوردات البريطاني البارونة كارولين كوكس، إذ حشدت الليدي كوكس قادة المعارضة السودانية وممثلي لجنة إيقاد سعياً إلى حل مشكلة الجنوب، إلاّ أن ممثلين عن الحكومة السودانية لم يحضروا الندوة لتشكيكهم في نيات الليدي كوكس.

وقد عقدت قيادات التجمع الوطني الديمقراطي مؤتمراً مهماً

في العاصمة الأريتيرية أسمرا بين ١٥-٢٣ يونيو ١٩٩٥، أصدرت بعدها بياناً ختامياً أعلنوا فيه اتفاقهم على الترتيبات الانتقالية لفترة ما بعد الإطاحة بحكومة البشير واعترفوا فيه بحق تقرير المصير للشعب في جنوب السودان. وبعد هذه الخطوة من قبل المعارضة الشمالية بقليل، وقعت الحكومة السودانية على «ميثاق سياسي» في ١٠ إبريل ١٩٩٦ مع حركة استقلال جنوب السودان والحركة الشعبية، مجموعة بحر الغزال ومجموعة بور، نصت صراحة، ولأول مرة على أن الحكومة تعترف بحق تقرير المصير لجنوب السودان. وتلت ذلك الاتفاق، اتفاقية أخرى وقعت في الخرطوم بين الحكومة وحركة استقلال جنوب السودان برئاسة الدكتور ريك مشار، والحركة الشعبية، مجموعة بحر الغزال برئاسة الكوماندور المرحوم كريبينو كوانين بول، كما وقع عن تجمع الأحزاب الإفريقية السودانية صموئيل أرو بول وعن مجموعة بور المرحوم طون أروك طون وعن قوة دفاع الاستوائية الدكتور ثيوبولوس أوشانق لوتي وعن مجموعة مستقلي جنوب السودان الكوماندور كواج مكوى، وذلك في ٢١ إبريل ١٩٩٧. وانضم إلى الاتفاقية المشار إليها الدكتور لام أكول رئيس حركة الشعبية المتحدة بعد أن وقع على اتفاقية فشودة مع الحكومة في سبتمبر ١٩٩٧.

ويذكر أن الفترة الممتدة من يوليو ١٩٩٠ حتى نوفمبر ١٩٩٩ شهدت لقاءات كثيرة بين الأطراف المتصارعة في السودان، خاصة المعارضة في الخارج، إذ عقد أول مؤتمر «للمنبر الوطني الديمقراطي» في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا بين ١٣-١٧ يوليو ١٩٩٠، وأصدر المؤتمرون بياناً ختامياً حددوا فيه ملامح

العمل السياسي للمنبر. وبعد ذلك عقدت بشكل دوري اجتماعات هيئة القيادة للتجمع الوطني أبرزها الاجتماع الثاني للتجمع الوطني الذي عقد بلندن بين ٢٦ يناير- ٣ فبراير ١٩٩٢، والاجتماع الذي عقدته هيئة القيادة في نيروبي، كينيا في ١٧ إبريل ١٩٩٣، والمؤتمر الذي عقد في بون، ألمانيا في ٢٨ يونيو ١٩٩٤، واجتماع هيئة القيادة للتجمع الوطني الذي عقد في أسمرا بين ١٢-١٥ يناير ١٩٩٦، واجتماع هيئة القيادة للتجمع الوطني في أسمرا بين ٧-١١ أكتوبر ١٩٩٦، التي تلاها اجتماع أخر لهيئة القيادة أيضاً في أسمرا بين ١٨-٢٠ مارس ١٩٩٨. وعقد اجتماع أخر لهيئة القيادة في القاهرة بين ١٥-١٧ أغسطس ١٩٩٨، وعقد اجتماع هيئة القيادة أيضاً في أسمرا بين ٢٨ سبتمبر- ٣ أكتوبر ١٩٩٨، وعقد اجتماع أخر لهيئة القيادة للتجمع الوطني الديمقراطي في أسمرا بين ٩-١٥ يونيو ١٩٩٩، وعقد أيضاً اجتماع لهيئة القيادة للتجمع الوطني الديمقراطي في القاهرة بين ١٩ - ٢٢ أكتوبر ١٩٩٩، التي تغيب عنه العقيد جون قرنق الذي كان في انتظار في العاصمة الكينية نيروبي للقاء بالرئيسة الدبلوماسية الأمريكية مادلين أولبرايت، الذي التقى بها فعلاً في ٢٣ أكتوبر ١٩٩٩. هذا وقد انتهت اجتماعات المعارضة السودانية حسب البيان الصادر في ٢٢ أكتوبر ١٩٩٩ إلى ٦ نقاط أهمها: تأكيد الثقة في المبادرة المصرية الليبية المشتركة، السعي إلى تحقيق التكامل بين المبادرة المصرية الليبية المشتركة ومبادرة «إيقاد»، السعي إلى تأجيل محادثات إيقاد إلى ما بعد ١٥ نوفمبر ١٩٩٩. هذا وتم تكليف اللجنة الخماسية للتجمع لتنفيذ المهمات المتعلقة بمراجعة مشروع

مبادىء الحل السياسي الشامل للمشكلة السودانية ومتابعة الجهود لتحقيق التكامل أو التنسيق بين مبادرة «إيقاد» والمبادرة المصرية الليبية على أن تتم تسمية مندوبي التجمع الوطني الديمقراطي إلى اللجنة التحضيرية في اجتماع هيئة القيادة المقرر عقده في نوفمبر ١٩٩٩ في العاصمة الأوغندية كمبالا، وذلك بعد تقويم رد الحكومة السودانية على المبادرة المصرية – الليبية.

وقد أخفقت القوي المعارضة في أخر اجتماع لها في العاصمة الأوغندية كمبالا في الثامن من ديسمبر ١٩٩٩ في الوصول إلى أية اتفاق حول عملية السلام والطرق الكفيلة لدمج مبادرتي «ايقاد» والمصرية» الليبية وذلك لرفض بعض قيادات المعارضة لاتفاقية التي توصل اليها الصادق المهدي والجنرال البشير في ٢٦ نوفمبر ١٩٩٩. ويذكر ان اجتماع المعارضة السودانية صادف انعقاده مع انعقاد القمة الأوغندية – السودانية بين الرئيس يويري موسفيني والرئيس عمر البشير في العاصمة الكينية نيروبي في التاسع من ديسمبر ١٩٩٩ والتي اسفرت عن اتفاق الطرفين على وقف دعم المعارضة في البلدين وعودة العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين تدريجياً.

هذا وقد عقدت عدة جولات من المباحثات بين الحكومة والثوار الجنوبيين بعد توقف دام ثلاث سنوات إحداهما في العاصمة الكينية بين ٥–٨ مايو ١٩٩٨ وأخرى في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا في أغسطس ١٩٩٨، وكانت أخرها جولة المباحثات التي عقدت في العاصمة الكينية نيروبي بين ١٩–٢٣ يوليو ١٩٩٩ التي على الرغم من فشل أطراف النزاع في التوصل

إلى اتفاق في بنود التفاوض، إلاّ أنهم وافقوا على إنشاء آلية حوار، تتكون من أمانة عامة، تقوم بدبلوماسية مكوكية بين الأطراف المتنازعة. وعين الرئيس دانيال أراب موي الدبلوماسي الكيني دانيال ممبيا أميناً عاماً لهذه الأمانة.

وما زالت الحكومة مستمرة في إتباع سياسة التوازن القوى إذ ركزت جهودها العسكرية منذ أوائل ١٩٩٧ في غرب الاستوائية وفي الجبهة الشرقية، ولكن عندما شعرت الحكومة بأن الفصائل الموقعة على «اتفاقية الخرطوم للسلام» بدأت ترسخ وجودها السياسي والعسكري في المدن الجنوبية الكبرى وفي العاصمة السودانية، اختار الجنرال البشير سياسة المواجهة، فأعلن طرد عناصر الفصائل التي كانت في الخرطوم وضواحيها ونقلها إلى الجنوب، وقامت الحكومة بجمع أسلحة المرافقين لكبار المسؤولين في الفصائل الجنوبية وصادرت أجهزة الاتصال التي كانت بحوزة هذه القيادات وعملت على خرق صفوف القيادات العسكرية الجنوبية في العاصمة الجنوبية، جوبا وفي المدن الجنوبية الأخرى، إذ حدثت صدامات بين أفرادها، وانشقت بعض القيادات الجنوبية لتنضم إلى جانب الحكومة ومن ابرزهم القائد قاتهوث قاتكوط الذي يقال إنه كان الرجل الثالث في جهاز أمن حركة استقلال جنوب السودان. كما منعت بطريقة غير مباشرة هذه القيادات من نقل رئاسة مجلس التنسيقي الجنوبي من الخرطوم إلى جوبا بسبب (مخاوف أمنية)، وجمدت الدعم المادي لمجلس التنسيق الجنوبي. وأخيراً أعلنت الحرب ضد هذه القوى إذ احتلت القوات الحكومية ومليشاتها أماكن تواجد قوات الدفاع جنوب السودان في المحافظات بانتيو وجونقلي وفانجاك قبل

استرداد بعضها من قبل قوات دفاع جنوب السودان. وحتى تثبت الحكومة أنه لم يعد لهذه القوى فاعلية سياسية تذكر، اختارت الحكومة الحوار مباشرة وبصورة سرية مع الحركة الشعبية بواسطة المحامي أبيل ألبير، وكما أيدت ودعمت مادياً وسياسيا المنشقين عن «الجبهة الديمقراطية للإنقاذ المتحدة». وكالعادة في لعبة القط والفار في الخرطوم، الهدف ليس البحث عن حوار مع الجنوب، لكن الهدف هو كسب الوقت حتى يتم تقوية ورص الصف الشمالي ومن ثم مواجهة الجنوب لاحقاً. ولهذا الغرض دخل الجنرال البشير في مفاوضات سرية مع الجنرال النميري تكللت بالنجاح كما أشرنا سابقاً، على الرغم من تحفظات شريكه في الحكم حسن عبد الله الترابي، الذي أراد أن يبرهن هو الآخر على تمسكه بوحدة الصف الشمالي وفي إطار الصراع على السلطة داخل التنظيم الإسلامي الحاكم بين جناحيها المدني والعسكري، إذ عقد الترابي اجتماعه الشهير في جنيفا في ٢ مايو ١٩٩٩ مع الصادق المهدي. وكان الاجتماع يستهدف إبرام اتفاقية شمالية - شمالية تحت شعار «من أجل وحدة السودان». وفي أطار الصراع على السلطة وتبادل التحالفات باستمرار بين قيادات التجمع الوطني المعارض من جهة، وبين الجنرال البشير وحليفه حسن الترابي من جهة أخرى جرى توقيع أتفاق سمي بـ «نداء الوطن» في العاصمة الجبيوتية «جبيوتي» بين حزب الأمة وحكومة الجنرال البشير في ٢٦ نوفمبر ١٩٩٩. وجاء هذا الاتفاق على هامش لقاء بين البشير والمهدي بوساطة الرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر عيللة. ووقع الاتفاق من جانب الحكومة وزير خارجيتها مصطفى عثمان إسماعيل ومن جانب [illegible]

مبارك الفاضل المهدي. وتضمن الاتفاق، كما في الاتفاقات السابقة، بين الحكومة وجبهة الانقاذ الديمقراطية المتحدة وبين التجمع الوطني الديمقراطي والحركة الشعبية، خمسة مبادئ هي: حل كل الخلافات سلمياً، وإحلال الديمقراطية في كل انحاء البلاد، والإقرار بالمساواة الدينية والأتنية والثقافية، ومراجعة توزيع السلطات، وعلاقات حسن الجوار مع الدول المجاورة. وأثارت هذه المبادرات مشاكل وشكوكاً سياسية بين أعضاء التحالف المعارض، خاصة وأن معظم القيادات في التجمع، وبصفة خاصة، العقيد جون قرنق، لا يثق بالترابي وحلفائه العسكريين. فقرنق يعلم أن «اتفاقية الخرطوم للسلام» هو النهج الصحيح لحل مشكلة الجنوب، لكنه كان مصيباً في اعتقاده أن الترابي والبشير غير جادين في تطبيقها عملياً، لأنهم عندما وقعوا الاتفاقية نفسها مع الدكتور مشار، لم يحترموا بنود هذه الاتفاقية، في الوقت الذي يطلبون من العقيد قرنق الانضمام إليها عبر مبادرة «إيقاد». وبينما يطلبون من العقيد قرنق التفاوض معهم عبر «إيقاد»، فهم يطلبون أيضاً من حلفائه في التجمع التفاوض معهم عبر مؤتمر دستوري جامع.

ولتكتمل الدائرة كان لا بد من تحسين العلاقات مع الجارة مصر، التي طبعاً من مصلحتها بقاء السودان دولة واحدة. هذا وقد نجحت كل من مصر وليبيا في إقناع الأطراف الشمالية، الحكومة والمعارضة، لبدء حوار مباشر تحضيراً لانعقاد مؤتمر دستوري كما طالبت المعارضة. وتستهدف، على ما يبدو، المبادرة الليبية – المصرية إضعاف مساعي «إيقاد» التي يتركز اهتمامها على الشق الجنوبي للمشكلة السودانية. فالمبادرة

الليبية – المصرية تستهدف توحيد الصف الشمالي، الحكومة والمعارضة لمواجهة ما تسميها طرابلس والقاهرة بمحاولات غربية لتفتيت السودان. ولذلك كان من البديهي أن يواجه قرنق ومشار ضغوطات جنوبية على رفض المبادرة الليبية – المصرية أو في الأقل ربطها بمبادرة «إيقاد».

وفي تصعيد خطيرة داخل الائتلاف الإسلامي الحاكم، اعلن الرئيس البشير في ١٢ ديسمبر ١٩٩٩ حالة طوارئ وحل البرلمان لمنع حليفه وخصمه رئيس البرلمان حسن الترابي من مضى قدماً لوضع تعديلات على الدستور التي تستهدف في مجملها تقليص سلطات الرئيس الجمهورية. ومن أهم النتائج التي اسفرت عنها خطوات جنرال البشير هو بروز انشقاق عميق الى العلن داخل الحركة الإسلامية السودانية التي يقود جناحيها كل من الترابي ونائبه علي عثمان طه. ومن معروف ان هذه الانشقاق ظهرت في الافق منذ أواخر ١٩٨٩ بين «جناح التغيير» داخل الحركة الإسلامية السودانية الذي يقوده علي عثمان طه و«الجناح الشيوخ» الذي يتزعمه الترابي. لكن وجود الجناح العسكري للحركة الإسلامية في حرم السلطة خفف من حدة الصراع إلى أن أصبح علي عثمان طه نائب أول للبشير عندما شعر الجناح «التغيير» بأنه قد آن الأوان للتغيير وكانت «مذكرة العشرة» الشهيرة الصادرة في أوائل عام ١٩٩٩. وهي بداية تعميق الانشقاق الذي حصل داخل الحركة الإسلامية السودانية.

ويبدو أن واحداً من فصول السياسة «تضييع الوقت»، والمراوغة مع الجنوب هو مواصلة استخدام القوى الجنوبية السياسية والعسكرية التي تتحالف سرياً أو علنياً مع الحكومة

السياسية والعسكرية التي تتحالف سرياً أو علنياً مع الحكومة ضد مشار وقرنق، كبعض القيادات في محافظات السوباط وبانتيو والبيبور وجونقلي وكبويتا وبحر الجبل وفشودة وشمال بحر الغزال، وغالبية المسلمين في الاستوائية وأعالي النيل، إضافة إلى أعضاء الجنوبية في «الجبهة القومية الإسلامية» (المؤتمر الوطني) والجنوبيين المنخرطين في صفوف «قوات الدفاع الشعبي» والتجار الشماليين العاملين في المحافظات الجنوبية.

ومن الجدير بالذكر أنه في إطار سياسة تهميش الجنوب سياسياً لا نجد ذكراً لمجلس تنسيق ولايات جنوب السودان الذي تم تأسيسه في أغسطس ١٩٩٧ ولا ذكر لحكومات الولايات الجنوبية العشر، حكامها أو وزرائها في شبكات الإنترنت التي تملكها الحكومة المركزية السودانية أو المتعاطفون معها.

الفصل الرابع

الهوية السياسية في الجنوب

الهوية السياسية في الجنوب

عند الحديث عن الهوية السياسية لجنوب السودان في الفترة ما بعد الانفصال، يجب التوقف عند أهمية التكامل التاريخي والاقتصادي بين قبائل الجنوب خصوصاً وأن البعد الاقتصادي للعلاقات بين قبائل الجنوبية هو الذي سيعطي لهذه العلاقات التاريخية الخصوصية والاستمرارية والدوام عند قيام الدولة العتيدة. وذلك لأن ليست كل قبائل الجنوب قادرة أن تعيش مستقلة اقتصادياً بمعزل عن الثقل والوضع الاقتصادي للقبائل الأخرى.

ولا أعتقد أنه هناك شيء معيب في انتماء الشخص إلى قبيلة ما في أية بقعة من العالم، ذلك لأن كل مجتمعات البشرية قامت أساساً على شكل مجموعات قبلية أو عرقية لها لغات مختلفة قبل أن تتطور هذه المجموعات البشرية إلى قوميات. لكن المخجل والمعيب هو في تسييس الإنتماء القبلي للأشخاص، خاصة المتعلمين منهم، والضرر الذي ينتج عن هذا التوجه. وأعتقد أيضاً أنه لكل قبيلة في جنوب السودان الحق في أن تتفاخر بنفسها وبخصوصية ثقافتها وتقاليدها وتاريخها. فلكل قبيلة في الجنوب مساحة جغرافية محددة ومخصصة وملك لها، تحتوي على موارد حيوية تعيش عليها هذه القبيلة. إلا أن الحاجة

الإنسانية في إقامة علاقات متبادلة، اقتصادية واجتماعية وثقافية، وجميع مظاهر التمدن وانفتاح المجتمعات على بعضها، خاصة بعد دخول العنصر الأجنبي في أراضي هذه القبائل في القرنين الماضيين، أدت كل هذه العوامل إلى ضرورة قيام تحالفات سياسية واقتصادية بين هذه القبائل ونتج عن هذه التحالف كيان جديد سمي في العشرينات من القرن العشرين «جنوب السودان». وأصبحت كل قبيلة تقريباً تدرك أهمية دورها في الحفظ والتمسك بشرعية هذا الكيان. وتدريجياً مع تزايد الاحتكاك السياسي بين جنوب وشمال السودان، بدأ كل قبيلة في جنوب تقترب من جاراتها، وأصبحت المصلحة العامة التي تجمع هذه القبائل العامل الرئيس الذي يربط هذه القبائل، بغض النظر عن تعدادها أو تعاملها مع الشمال بعد استقلال السودان. ولاحقاً أصبح العامل السياسي والمستوى التعليمي العامل الأساسي الذي أعطى بعض القبائل في الجنوب أهمية وفعالية في الشؤون السياسية أكثر من غيرها ولو بالتدريج. فالدور الإيجابي والسلبي في التطور السياسي في جنوب لبعض القبائل لا يبرر بالضرورة أهمية هذه القبائل مقارنة بالقبائل الأخرى التي إما بسبب قلة تعدادها أو مواردها الاقتصادية، لديها دور متواضع في مجريات الأمور والحياة السياسية في الجنوب. إذاً، القبلية السياسية في الجنوب ليست، في رأيي مشكلة من المشاكل الجنوبية إذا ما فهم ضمن وجهة النظر والمفهوم أعلاه. لهذا تأتي أهمية تعريف الهوية السياسية للشعوب التي تتكون منها الدولة المرتقبة في جنوب السودان.

فالسؤال الذي يتبادر إلى الذهن لأول وهلة هو كيف يعبر المواطن من الجنوب عن هويته السياسية والاجتماعية؟ أو بمعنى أخر، ما هي العناصر المشتركة بين سكان الجنوب، التي ستخلق

فيها الشعور بالانتماء إلى الدولة المرتقبة كشعب ذي هوية وطنية (سياسية) واحدة؟ هل هناك هوية «جنوبية» صرف تختلف عن هوية السودان السياسي كما هو حالياً، وما هي صفة هذه الهوية؟ هل هي «إفريقية» وانتماء القبائل الجنوبية إلى جذور إفريقية يجعلهم أفارقة (إثنياً) أكثر من غيرهم من القبائل السودانية الأخرى في وسط وغرب وشرق البلاد؟

هل كانت إفريقية القبائل في جنوب السودان السبب الوحيد الذي شجعهم في رص صفوفهم للتصدي لهجمات الشمال ولنيل استقلالهم السياسي؟ وهل إفريقية القبائل في إفريقيا بصفة عامة تكفي لخلق وإيجاد هوية لهذه الشعوب؟ وماذا يقال عن الأثيوبيين والأريتريين والصوماليين الذين ينحدر معظم قبائلهم من أصول عربية وهي اليوم ترفع راية أفرقة قبائلها؟

لا شك أن مثل هذه الأسئلة قد تثير شكوك عند بعض القبائل السودانية عن جدوى المناداة والقتال من أجل الانفصال لقيام دولة في جنوب بمجرد أن القبائل القاطنة هناك وجدت نفسها في منطقة جغرافية واحدة وعاشت سوية أكثر من ألفي سنة وفي نهاية المطاف، أو نتيجة لتطور كيان الدولة الحديثة في القرنين الماضيين، رأت من الضروري المطالبة بدولة مستقلة كغيرها من القبائل الإفريقية المجاورة. لكني أعاود القول وبشكل مباشر، لا أعتقد أنه يمكن شرح التطور الاجتماعي والسياسي في جنوب السودان بهذه البساطة. لأن تركيب القبلية لمجتمع الجنوب مثلها مثل تركيبة بقية القبائل الإفريقية المجاورة من حيث ترابط الجذور التاريخية بين القبائل. فإذا أخذنا الجذور اللغوية للقبائل في الجنوب نجد أن القبائل النيلية تتحدث اللغة نفسها تقريباً وتشارك بعضها في الكثير من العادات والتقاليد المشتركة، وكذلك الأمر بالنسبة للقبائل النيلية الحامية والقبائل الحامية إذ

تتحدث اللغات نفسها تقريباً وتتشابه تقاليدها وطرق عيشهم. وأهم من ذلك، أن هذه القبائل الجنوبية، باستثناء نحو ثلاث أو أربع، فقدت الاتصال بالجذور التاريخية مع نظرائها في شرق وجنوب غرب إفريقيا، منذ أن هاجرت إلى مناطقها الحالية في جنوب السودان، وأسست خلال أكثر من ألفي سنة حضارة شبه مستقلة عن تلك التي كانت سائدة في مسقط رؤوس أبنائها. وبعد هجرتهم بنوا علاقات جديدة ومتينة مع القبائل المجاورة حتى وصلت هذه العلاقات إلى مرحلة جديدة من التقارب في منتصف القرن الثامن عشر عندما شهدت جنوب السودان دخول قوى أجنبية ذو قوة تكنولوجية أرقى من تلك التي كانت تملكها القبائل الجنوبية، وأخص بالذكر الأتراك والمصريين ولاحقاً في أواخر القرن التاسع عشر المهديين والإنجليز ومن ثم الحكومات المركزية في شمال السودان ابتداءً من منتصف القرن العشرين. ومنذ ذلك الحين بدأت الاتصالات بين القبائل الجنوبية تأخذ كما أشرنا، طابع التحالفات القبلية من أجل حماية أفرادها من الخطر الخارجي الذي كان يهدد كل القبائل في المنطقة تقريباً. ولهذا السبب أصبحت العلاقات بين القبائل التي كانت تجاور بعضها البعض أقرب وأقوى مع مرور الزمن. فالعدو المشترك كان من أهم عناصر التي وحدت الجنوبيين ولا تزال. لكن ما هي العناصر التي توحد جنوب السودان في حالة استقلالها عن الشمال؟ ثم، من هم الجنوبيون ؟ هل هم مجرد قبائل التي وجدت نفسها تعيش داخل حدود جنوب السودان كما هو معترف به في أوائل يناير ١٩٥٦؟

اعتقد أنه هناك عناصر كثيرة تجعلنا نتفاءل في إمكانية إبقاء مستوى التعايش السلمي القائم بين قبائل الجنوب وتوظيفها في الدولة المرتقبة. ومن أهم هذه العناصر التزاوج

المستمر بين هذه القبائل، خاصة بين الشلك والنوير والدينكا وأنواك من جهة، وبين هذه القبائل النيلية والقبائل الاستوائية من جهة أخرى، وبصفة خاصة خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية. هذا التزاوج أنتج علاقات أسرية إيجابية بين أسر كثيرة، مما أدى إلى استقرار سياسي وأمني نسبي داخل المدن الكبرى في الجنوب: واو وملكال وجوبا في الفترة الممتدة من عام ١٩٧٤ و١٩٨١. العنصر الثاني هو التعايش السلمي بين أفراد الثوار الجنوبيين، خاصة بعد التمرد التي حدثت في شرق الاستوائية وبحر الغزال وشرق أعالي النيل عام ١٩٧٥، وهي التمرد الذي أدى إلى تأسيس «حركة الأنانيا الثانية» عام ١٩٧٨. عاش هؤلاء في أدغال الجنوب تحت ظروف معيشية قاسية، خاصة في الفترة التي كان معظم الأجزاء الجنوبية يعيش في «واحة أمنية» لا بأس بها خلال حكم الإقليمي الذاتي. وسويا تعاونوا مع بعضهم حتى التحقت بهم لاحقاً في مايو ١٩٨٣ أعداد كثيرة من الثوار الذين تمردوا في بور وأيود وطلاب المدارس الثانوية الذين التحقوا بالحركة الشعبية بعد تأسيسها. في أدغال الجنوب تزوج بعض هؤلاء الثوار من قبائل أخرى وتعلموا لغات محلية وكنوا احتراماً خاصاً لتقاليد وعادات القبائل التي يعيشون في وسطها.

فالروابط التي جمعت أفراد هذه المجموعة من الجنوبيين ستظهر ثمارها الإيجابية في المستقبل وستفتح أفاقاً جديدة في إمكانيات التعايش بين القبائل الجنوبية تحت مظلة الدولة الواحدة.

هناك عنصر انصهار أخر جمع صفوف الجنوبيين في داخل وخارج البلاد خلال السنوات العشرين الماضية وهو المسيحية. صحيح أن «النهضة الروحية» التي اجتاحت كل الكنائس

السودانية، خاصة في الجنوب، منذ عام ١٩٨٥، مهدت لخلق روابط اجتماعية جديدة بين أبناء الجنوب الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين في أوغندا وأثيوبيا وكينيا وأريتيريا بصفة خاصة، وفي المناطق المحررة وفي مخيمات النازحين في ضواحي العاصمة السودانية وداخلها. وفي مدن جنوبية وشمالية أخرى. إذ أصبحت الكنيسة بالنسبة لكثيرين الملجأ الوحيد والأمل في الحياة بسبب استمرار الحرب ونتائجها المدمرة. وأهم من ذلك، أصبحت الكنيسة الوسيلة الوحيدة للتعليم في الجنوب، لأن الدولة أغلقت كل منافذ التعليم هناك. وبالتالي أصبح جيل «النهضة الروحية» في الجنوب نموذجاً للتعايش بين القبائل الجنوبية مع بعضها البعض. وقامت علاقات وصداقات حميمة بين هؤلاء الشباب وتزوجوا من بعضهم بدون تميز قبلي. والعنصر الأخر للتعايش السلمي بين القبائل الجنوبية، وله صلة بالنهضة الروحية، هو استعمال معظم القبائل في محافظات الاستوائية لغة «عربي جوبا» وهي لغة محلية كلغة «السواحلي» بشرق إفريقيا، تتكون غالبية مفرداتها من اللغة العربية مخلوطة باللغات المحلية في المحافظات الاستوائية. لقد لعبت هذه اللغة دوراً مهماً في نجاح «النهضة الروحية» في الجنوب وأصبحت لغة التخاطب يفهمها معظم شباب الجنوب تقريباً وأصبحت أيضاً ميزة خاصة لهم في الأوساط الجنوبية خلال السنوات العشر الماضية، حيث تم تأليف غالبية الترانيم الكنسية التي لها علاقة بالنهضة الروحية بعربي جوبا، وانتشرت هذه الترانيم في كل الكنائس في الجنوب تقريباً. ويذكر أن التلفزيون المحلي التي تبث برامج المسيحية في العاصمة السودانية كانت تبث في القناة الخامسة التي تغطي كل ضواحي العاصمة السودانية، لكن لأسباب لم توضح لرؤساء الكنائس السودانية ومن دون

استشارتهم، تم تحويل هذه البرامج إلى القناة التاسعة التي تغطي مساحة مشاهدتها أقل من عشرين كيلومتراً نصف مساحة محافظة الخرطوم، ولا يستطيع المشاهدون القاطنون في أم درمان والخرطوم البحري مشاهدتها. هذا مع العلم أن الدولة تمنع تدريس مادة الدين المسيحي في المدارس الحكومية بحجة أن الدولة هي المسؤولة عن هذه المهمة وبالتالي لا تسمح للمعلمين المبعوثين من قبل الكنائس السودانية بتدريس هذه المادة إلا إذا كانوا تابعين لوزارة التربية والتعليم. وجدير بالذكر أيضاً أن الدولة السودانية منذ أن أعلن الرئيس الأسبق جعفر محمد النميري تطبيق القوانين الإسلامية في البلاد في ٢٥ سبتمبر ١٩٨٣، ظلت تفرض الضرائب والرسوم الجمركية على الكتب المسيحية إلى اليوم وحتى على نبيذ المذبح وخبز الفطير التي تستخدم في العشاء الرباني لدى المسيحيين.

وقد لعب نظام السكن الداخلي دوراً كبيراً في تقريب الأجيال الثاني والثالث والرابع في جنوب على بعضها، خاصة المساكن الداخلية في الرومبيك ولوكا وعطار وملكال الثانوية، بالإضافة إلى مدرسة الشيخ لطفي الثانوية للنازحين الجنوبيين في الشمال بالرفاعة، بولاية ودمدني، ومدرسة سانت أغستين الثانوية بالخرطوم التي تخرج منها في السنوات القليلة الماضية العديد من الطلاب والطالبات الذين التحق معظمهم بالجامعة الأحفاد للبنات وجامعة أم درمان الأهلية وجامعة جوبا. وهذه المدارس التي أغلقت جميعاً باستثناء اثنين منها، لعبت دوراً مهماً في الستينات والسبعينات والثمانينات من القرن العشرين في رفع مستوى التعليم في الجنوب، وكانت تمثل المراكز التعليمية التي جمعت صفوة أبناء الجنوب، إذ تشكل خريجي هذه المدارس الطبقة المتعلمة في الجنوب حالياً. وكونهم سكنوا سوية

في داخليات، تعارف معظم هؤلاء ببعضهم البعض وخلق صداقات يمكن استغلالها في محاربة القبلية السياسية. وهذا ه الدور نفسه الذي تقوم به مدرسة الشيخ لطفي الثانوية، إذ أصبح خريجو هذه المدرسة العريقة من الجنوبيين القلائل الذين يلتحقون بالجامعات السودانية في التسعينات بعد أن توقف قبول الجنوبيين في الجامعات المصرية. أما في مخيمات اللاجئين في شرق إفريقيا فيوجد حوالي ٣٥ ألف طالب جنوبي في المراحل الوسطى والثانوية ليس لديهم أية فرصة للدخول إلى الجامعة، ولهذا السبب اختارت الأكثرية منهم الهجرة إلى الغرب لمواصلة تعليمها الجامعي. أما بالنسبة لمدارس النازحين التي فتحت أواخر الثمانينات بالعاصمة السودانية كفشود وأوينجيبول وشامبيه والتونج ومريدي وأماتونق فقد أغلقت بقرار من الحكومة السودانية. وكانت تقوم بتمويلها بعض الدول الإسكندنافية والمنظمات الكنسية بين عامي ١٩٨٦ و١٩٩٢ وقد خرجت هذه المدارس، قبل إغلاقها، جيلاً واعياً بمسؤوليات وجيلاً مؤمناً بأن ما يجمع القبائل الجنوبية سواء أكان من الناحية السياسية أم الاقتصادية أم الاجتماعية أكبر بكثير من الذي يفرقهم. وما يميز هذه المدارس للنازحين عن سابقاتها في الجنوب هي أنها خرجت من هذه المدارس شابات من الجنوب ودخلن الجامعات السودانية بأعداد كبيرة لأول مرة وأصبحت اليوم في الجنوب طبيبات ومهندسات ومحاميات من خريجات مدارس النازحين، وربما لهذا السبب شعرت الدولة أن هذه المدارس قد تشكل عاملاً إيجابياً في رفع مستوى التعليم في الجنوب لذا وجب إغلاقها. هذا وقد لعبت الرابطات الجامعية لأبناء الجنوب دوراً إيجابياً في إظهار الوجه الثقافي والتنوع الثقافي للجنوب من خلال الندوات الثقافية والمهرجانات

الثقافية التي تقام دورياً، مما أدى إلى أن أعضاء هذه الرابطات أخذوا يشعرون بالفخر لانتمائهم إلى قبائل الجنوب وبالتالي أصبحت إمكانية التعايش مع الآخرين سهلة بالنسبة لشباب هذا الجيل.

ولا بد من الإشارة هنا أن أفراد القبائل الجنوبية الذين نزحوا إلى الشمال، خاصة الذين يعيشون في المناطق «العشوائية» أو ما تسميها الدولة السودانية بـ «Unzoned Areas» وبحكم أنهم يعانون الصعوبات الاقتصادية نفسها وسوء المعاملة من قبل الحكومة، إذ تتعرض كنائسهم وبيوتهم ومدارسهم للهدم باستمرار، وتذكرنا هذه الحالة بسياسة هدم المنازل الفلسطينية في القدس وضواحيها من قبل الشرطة الإسرائيلية، وكذلك بسياسة التي انتهجها النظام الأقلية البيضاء في جنوب إفريقيا عندما كانوا يهدمون بيوت السود في سويتو، وأصبح هؤلاء يدركون بأن ما يجمعهم كشعب من وحدة جغرافية واحدة، أكثر وأهم من فوارقهم الاجتماعية والقبلية. وطبعاً ينطبق المنطق نفسه على طريقة عيش اللاجئين الجنوبيين في شرق إفريقيا ولحد ما الذين تمت إعادة توطينهم في أميركا الشمالية وأستراليا وأوروبا. وأصبح لكل من هؤلاء رؤية واضحة لأهمية التعايش السلمي والاهتمام ببناء مجتمع متعدد القبائل ذي رؤية وأهداف واضحة. ولا بد من الإشارة هنا أن الحياة في مخيمات اللاجئين والنازحين لم تخل من الخلافات السياسية بين بعض القبائل الجنوبية، إذ اندلعت صدامات دامية بين اللاجئين بسبب الانشقاقات التي حدثت داخل الحركة الشعبية. لكن هذه الخلافات ظلت جانبية مقارنة بمستوى القلق الذي يساور كل جنوبي بشأن مستقبل أبنائه في ظل استمرار الحرب.

وعند الحديث عن الانشقاقات التي حدثت داخل الحركة خلال

العشر سنوات الماضية، لا بد من التطرق إلى أثارها، وما آلت إليه من حالة التشرذم واختلافات حادة، والتي أدت إلى إضفاء طابع القبلية السياسية لهذه الخلافات الأيديولوجية بين القيادات العسكرية في الحركة. وعلى الرغم من صحة جزء من هذه النظرية، إلاّ أن هناك بعض دروس يجب أن تتعلم منها القبائل الجنوبية وأهمها أن الحرب، أي حرب لا تجمع الشعوب ولا القبائل، بل تفرقها وأن موت أبرياء من أجل أهداف جانبية لا يبني الأوطان بل يدمرها. ولهذا السبب أرى أنه تعلم الكثيرين، وخاصة من الزعيلين الثالث والرابع، وهم الذين يحكمون الجنوب حالياً، سواء تعلموا داخل الجنوب أم خارجه. وأعتقد أيضاً أن الدرس الذي يجب أن يتعلمه كل سوداني، خاصة الجنوبيون هو أن الزعيم السياسي أو العسكري الذي يقتل شعبه باسم الدين أو الحرية وليس له رؤية واضحة لمستقبل شعبه، هو بمثابة قاتل ومجرم بغض النظر عن نظرته إلى نفسه. وهذا ينطبق على كل زعيم أو سياسي أو عسكري، متعلم أو غير متعلم، أصدر أوامر مباشرة أو غير مباشرة، أدت إلى حروب جانبية في الجنوب. فأعتقد أن الآلام والعذابات التي مرت ويمر بها الجنوبيون ستجعل من أسلوب تعاملهم مع البعض في ظل الدولة العتيدة يتركز على السلم الأهلي والوفاق، لأن كل القبائل الجنوبية تضررت من الحروب الأهلية السودانية، وبصفة خاصة الحروب الجانبية بين الزعماء الجنوبيين، والتي تتحمل الحكومات المركزية مسؤوليتها، لأنها قامت بتمويل معظمها.

وعلى الرغم من التفاؤل بمستقبل العلاقات السلمية بين الجنوبيين يجب على المرء الاعتراف بأن هناك بعض الأشخاص من السياسيين في الجنوب اعتاد على التلاعب بعواطف المواطنين لأغراضهم الشخصية. فبعض السياسيين قد لا يعجبهم

الوضع السياسي الجديد في حالة نيل الجنوب للاستقلال، ذلك لأنهم اعتادوا على السلطة من خلال تأييد ورعاية سياسية من الحكام الشماليين. ولعل التصريح الذي أدلى به أحد السياسيين الجنوبيين البارزين من القبائل الاستوائية إلى مجلة «الوسط» اللندنية في عددها ٢٠٢ في ١١ ديسمبر ١٩٩٥ برهاناً على اعتماد الساسة الجنوبيين على الحكومة المركزية في الشمال إذ قال «إنما يجمع الجنوبيون على موقف موحد حالياً النعرة المعادية للشمال، وإذا سمحت الخرطوم بإجراء استفتاء حر بصدد مصير الجنوب فمن المؤكد أن الجنوبيين سيقترعون لمصلحة الانفصال. لكن الانفصال لن يؤدي تلقائياً إلى انتهاء مشكلة الجنوب، فسيكون هناك صراع جنوبي - جنوبي خطيراً ومدمراً». وأضاف السياسي الجنوبي في تصريحه إلى الوسط «إذا تحقق الانفصال فنحن- الإستوائيون- نفضل أن ننضم إلى أوغندا لأن جزءاً كبيراً من قبائلنا توجد هناك. إذا تحقق لنا ذلك فسننضم إلى قوات أوغندا لنحارب معاً انفراد قبيلة الدينكا بجنوب السودان». لا شك أن مثل هذا التصريح والصادر عن أحد أبرز رجالات الدولة في الجنوب ينذر بخطورة المرحلة التي وصل إليها الطمع في السلطة من قبل السياسيين الجنوبيين الذين لديهم تمام الاستعداد من الآن لإشعال حرب جديدة من أجل الوصول إلى السلطة بكل الوسائل.

في اعتقادي أن السياسي الذي يستغل الفروقات الثقافية والقبلية والعنصرية والدينية وجهل المواطنين لمصلحته الشخصية، هو حسب رأينا انتهازي وغير مسؤول. إذ أن قيام وثبات الهوية السياسية الجديدة لسكان الجنوب والانتماء إلى الدولة الجديدة سيتوقف على جدية الطبقة المتعلمة في جنوب من أجل بناء دولة حديثة تقوم بتلبية حاجات المواطنين في

المجالات كافة أولاً وتقوم بتوفير الأموال اللازمة لتسيير شؤون الدولة وخدمة المواطنين، خاصة بناء نظام سكني مريح، وبناء اقتصاد حر وقوي، وإنشاء بنية تحتية صناعية وزراعية وتجارية قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية، وبناء نظام تعليمي وصحي مجاني جيد وربط الريف بالمدينة عن طريق شبكة مواصلات برية ونهرية وجوية وخلق فرص عمل عادلة لجميع المواطنين، في ظل حرية إعلامية مسؤولة وخلق أسس ثابتة لسياسة خارجية مبنية على المصالح المشتركة بين الجنوب ودول العالم كافة.

إن العامل الذي يحدد نوعية الهوية السياسية للشعوب أو أي شعب في دولة ما هي المصلحة المشتركة، سياسية كانت أم اقتصادية، لكل أفراد هذا المجتمع. إن القبائل والمجموعات الإثنية في إفريقيا، لها المصلحة المشتركة التي تربطها ببعض وهي العيش سوياً تحت حماية كيان سياسي واقتصادي واحد. واعتقد أيضاً أنه إذا ما وظف هذا الانتماء سياسياً واقتصادياً بصورة عادلة وفي ظل نظام ديمقراطي مؤسسي قائماً على حماية حقوق المواطنين، لا شك أنه سيكسب القبائل في الجنوب هوية سياسية متينة تتفاخر بها. وأتمنى على الجنوبيين أن يتعلموا عندما ينالون استقلالهم من تجارب الشعوب الأخرى التي على الرغم من نيل حريتهم ليسوا أحراراً في تصرفاتهم وفي اتخاذ قراراتهم المصيرية، ومستقلين دون استقلال حقيقي ويدعون أنهم أسياداً في أوطانهم دون أن تكون لهم سيادة حقيقية على ترابهم الوطني.

الفصل الخامس

التحديات المستقبلية في الجنوب

التحديات المستقبلية في الشمال

التحديات المستقبلية في الجنوب

هناك مخاوف حقيقية تراود أذهان الكثيرين حول المستقبل السياسي للجنوب في حالة انفصاله عن الشمال، وذلك لما لوحظ خلال العقدين الماضيين من التوتر الأمني والمناوشات شبه المستمرة بين قبيلتي الدينكا والنوير، خاصة بين العناصر المنضوية تحت جناحي الحركة الشعبية. فالقبائل التي تسمى بالأقلية في الجنوب أصبحت تشكك في قدرة القبيلتين الكبيرتين على ضبط الأمور في الدولة المرتقبة وإمكانية التعايش السلمي بينهما، خصوصاً بعد ظهور صراع قيادات القبائل الكبرى على السلطة في الساحة السياسية في عقد التسعينات والفساد الإداري في المناطق الخاضعة لهذه الحركات.

لا شك أبداً أن مخاوف القبائل الأخرى في الجنوب بشأن مستقبل الجنوب في محلها، ولكن يبدو أن قيادات الدينكا والنوير بدأت تعي أن المستقبل السياسي للجنوب برمته أضحى يقع على عاتقها. لذلك تكمن أهمية الحوار والمصالحة التي بدأتها هذه القيادات الأهلية والقيادات العسكرية للفصائل المؤيدة لكل من جون قرنق وريك مشار في بحر الغزال وأعالي النيل والشرق

الاستوائية في مارس ١٩٩٨. ولا بد من الإشارة إلى أن هذه الرغبة في المصالحة جاءت نتيجة طبيعية لاستياء وتذمر العامة من الأهالي والمثقفين الجنوبيين وخاصة من وسط القيادات الروحية الجنوبية الذين أصبحوا يتساءلون عما إذا كانت قيادات النوير والدينكا تدرك أنهم بحروبها الجانبية هذه، تتلاعب بمستقبل الجنوب. فالتحديات التي ستواجه الجنوب أكبر بكثير من الصراع على السلطة بين السياسيين ليس لبعضهم رؤية مستقبلية واضحة تهدف إلى الوصول بالجنوب إلى بر الأمان. صحيح أن القبلية السياسية عند بعض القبائل النيلية في الجنوب بمثابة عائق رئيس لنيل الاستقلال بالنسبة للكثيرين في الجنوب ويضعف أي حديث جدي عن قيام دولة مؤسسات، وليست دولة الأشخاص والعائلات، دولة التطلعات وليست دولة الشركات الخاصة، دولة التنمية والبناء وليست دولة الفساد الإداري في جنوب السودان. فمبرر وجود الإنسان في الكون، خاصة بالنسبة للقيادات، هو في استمراره بالعطاء دون مقابل.

وعند الحديث عن قيام دولة جديدة في جنوب السودان لا بد للمرء من التساؤل عن الأهمية القومية لهذه الدولة أولاً بالنسبة للشعب في الجنوب وأهميتها لشعوب القارة التي تقع فيها، أي إفريقيا. ثم لمصلحة من في المقام الأول قيام هذه الدولة التي تتحدى مجرد فكرة قيامها أكثر من دولة مجاورة؟ وهل للقيادات السياسية والعسكرية الجنوبية الرؤية السليمة والثابتة لأهمية الجيوبوليتيكية لهذه الدولة؟ وهل لهذه الدولة المرتقبة المقومات الأساسية التي تحتم قيامها بعد نحو خمسة عقود من الكفاح المسلح، وأهمها التاريخ السياسي المشترك للشعوب القاطنة

فيها، والأرض والجغرافيا والاستقلال الاقتصادي والدين المشترك؟ وهل توجد في الجنوب، سواء كان خارج أو داخل البلاد، كوادر مدربة ومؤهلة لتقوم بإدارة الشؤون السياسية والتنموية والتشريعية في الدولة المرتقبة؟ وهل ثمة سبل وحلول ناجعة متوفرة عند الطبقة المسؤولة في الجنوب حتي تردع الطموحات الهدامة والجشع اللامحدود للطفيليات وأمراء الحرب الجنوبيين خصوصاً غير المتعلمين منهم؟ وبما أن اغلب أبناء الشعب في الجنوب، نساءً وشيوخاً، لاجئيين ونازحين، كباراً وصغاراً، عسكريين ومدنيين، أميين ومتعلمين، يعتبرون أنفسهم «خبراء» وملمين في السياسة بكل أشكالها والوانها، فمن سيكون الحاكم ومن سيكون المحكوم في جنوب الغد؟ وبمعنى أخر، هل الجنوب والشعب والقيادة السياسية والعسكرية مستعدون ومهيئون نفسياً ومهنياً ووطنياً لأستقبال قيام الدولة الجديدة في جنوب السودان؟ ما هو الفرق بالنسبة للجنوبيين الذين يعيشون في ظروف صعبة في الوقت الحاضر، سواء كانوا في مخيمات اللاجئين خارج الحدود أم في مخيمات النازحين في شمال البلاد، بين العيش في ظل الدولة السودانية الحالية والعيش تحت حكم دولة جنوبية مستقلة من ناحية الحريات السياسية والتنمية الاقتصادية والتعايش الاجتماعي بين القبائل؟ وما هي الضمانات الأكيدة التي وضعتها القيادات السياسية والعسكرية الجنوبية كضمانة استمرار للدولة المرتقبة في تأدية واجباتها السياسية، مع العلم بأن جنوب السودان يعيش حالياً من الناحية التنموية والبنية التحتية في القرون الوسطى، إذ لا يوجد أي معلم من معالم الحياة العصرية كما هي الحال في بلدان أخرى كشمال

السودان مثلاً؟ وهل للقيادات السياسية الجنوبية التي تمثل الجنوب حالياً الإرادة السياسية والاقتصادية الحرة لاختيار ما هو في مصلحة الجنوب أم أن إرادتهم مرهونة بقوى اقتصادية وإقليمية ودولية، وحتى ببعض التجار الشماليين الذين يساندونهم في الوقت الحاضر؟ وهل هناك اتفاقيات سياسية واقتصادية وأمنية سرية أبرمتها بعض هذه القيادات مع شركات ودول أجنبية كبيرة تطمح في الاستثمار في الجنوب مستقبلاً مقابل دعم مادي وسياسي أو حتى عسكري لهذه القيادات قبل وبعد الانفصال؟ معلوم أنه تجري منذ أوائل التسعينات هجرة شبه منظمه للفئة المتعلمة في الجنوب، خاصة الذين في المنفى إلى أميركا الشمالية وأوروبا وأستراليا ونيوزيلاندا، مع العلم أيضاً أن هذه الهجرة من أسبابها الرئيسة الصعوبات السياسية والاقتصادية التي تواجه الجيل الثالث من المتعلمين الجنوبيين في المنفى واستمرار الحرب وتقلص فرص السلام، فهل يعلم هؤلاء المثقفون أن لهجرتهم إلى هذه الدول الغنية ثمن غالٍ يجب أن يدفعه الشعب في الجنوب في حالة قيام دولة هناك، إذ ستكون لهذه الدول، خاصة الشركات الخاصة والمؤسسات الكنسية التي تقوم بتمويل ترحيل هذه الجيوش من اللاجئين السياسيين إلى هذه الدول، طلبات معينة، خاصة في حقل الإستثمار في الجنوب بأرخص وأقل الشروط صرامة؟ وهذا يعني عملياً أن هؤلاء المهاجرين وبطريقة غير مباشرة وربما من دون أن يدركوا، قد خسروا مرتين: أولاً وجودهم في هذه الدول كونهم بمثابة أيدٍ عاملة رخيصة، وثانياً رهنوا من دون أن يعلموا المستقبل الاقتصادي لدولتهم المرتقبة إلى شركات أجنبية مستعدة لاستثمار ثروتها في الجنوب.

ثمة موضوع صداقات الجنوبيين المهاجرين إلى دول أخرى مع مواطني تلك الدول. إذ ستتطور هذه الصداقات مستقبلاً إلى علاقات تجارية بين الطرفين. وقد يحاول كل مهاجر احضار صديقه أو صديقته معه ليستوطن أو يقيم أو يعمل في الجنوب. الأمر الذي سيسبب بمشاكل اقتصادية صعبة، وبخاصة في مجال العمالة.

هناك مسألة أخرى يجب الانتباه إليها: وهي أن غالبية الطبقة المتعلمة في الجنوب، خاصة الذين انخرطوا في صفوف الحركة الشعبية بأجنحتها المختلفة، ليست لديها مهن محددة يمكن من خلالها كسب المعيشة أو في الأقل نسوا هذه المهن مع مرور الزمن. ومعلوم أن أي سياسي جنوبي يريد أن يحصل وظيفة أو مركزاً عالياً، بغض النظر إذا كانت هذه الوظيفة تناسب مؤهلاته الأكاديمية أم لا. لذلك يلاحظ أنه خلال حقبة الحكم الإقليمي في الجنوب في السبعينات كان كل سياسي جنوبي يريد أن يتقلد منصب وزير أومدير دائرة. وربما لهذا السبب، والسياسيون الشماليون على علم بهذه الحقيقة، قسم الجنوب إلى ثلاثة ولاحقاً إلى عشرة أقاليم وإلى محافظات عدة، حتى من دون ميزانيات مالية خاصة، حتى تتمكن السلطة المركزية إرضاء هذا الجيش من السياسيين الجنوبيين بإعطائهم مناصب وزارية إقليمية تناسب مع طموحاتهم الاقتصادية وبالتالي ساعدت الدولة في إفساد الطبقة الحاكمة في الجنوب. فيا ترى هل للقيادات السياسية والعسكرية في الجنوب حل لهذا الفساد الوظيفي وكيف ترضي هذه القيادات العشرات من الوزراء الذين تقلدوا هذه الوظائف داخل وخارج السودان عندما يكون الجنوب دولة قائمة؟ لقد اعتاد السياسيون من كل قبائل الجنوب الإدلاء

بتصريحات، من دون تشاور مسبق مع الآخرين لهم، لتسيىء العلاقات بين القبائل. وهذه التصريحات لا تعبر أبداً عن وجهة نظر القبيلة التي ينتمي إليها هذا الشخص، بقدر ما تعبر عن آراء الأشخاص الذين يدلون بها. لكن للأسف بعض هذه التصريحات تخلق أحياناً تشنجات سياسية لدرجة أنها تشجع بعض أفراد القبائل الأخرى على الإدلاء بتصريحات مضادة. ويتوارد إلى الذهن التصريح الذي خلق مشاكل عدة في المدارس الثانوية في الجنوب في الثمانينات الذي أدلي به الدكتور جاستن ياج أروب عندما قال أمام البرلمان الجنوبي في جوبا عام ١٩٨٢ ان الدينكا «خلقت» لتحكم وليس «لتُحكم». ويذكرنا هذا التصريح بقول مجوك أيوم ممثل الحركة الشعبية في القاهرة في حديث إلى هيئة الإذاعة البريطانية بقوله «الحرب في جنوب السودان هو حرب الدينكا وتقرر الدينكا النتيجة». وأعتقد أنه قد آن الأوان أن يكف السياسيون الجنوبيون، من كل القبائل، عن الإدلاء بمثل هذه التصريحات التي صراحة تعد، فردية قولاً ومضموناً. فلا الدينكا ولا الباري ولا النوير خلقوا ليحكموا الآخرين ولا الحرب التي يخوضها أهل الجنوب حرب الدينكا ولا حرب النوير حتى يقرروا نتيجتها. وما نقوله هو أن لا يتكرر أسلوب الحكم التي ظهرت في الجنوب في السبعينات في أوساط السياسيين حينما كانوا يمضون معظم أوقاتهم في شرب الخمور ولعب الورق والتمتع بالمناصب والوظائف وخلق التكتلات واستخدام ألفاظ فارغة كـ «وزير شاب» و«My car» و«My group» الخ ....

ثمة مشكلة مهمة يجب التعامل معها بذهنية ونية صافية وهو نوعية الحكم الإداري في الجنوب المرتقب. فهل يكون شكل

الحكم في الجنوب لا مركزياً أم فدرالياً؟ وهذا سؤال مهم جداً والإجابة المقنعة عليها ستحل مشاكل إدارية كثيرة في المستقبل. ذلك لأن معظم القبائل في الجنوب أصبحت مدركة بأهمية إقتراب الحكومة المركزية من الأطراف. ولعل القارىء يعلم أن الأسباب الرئيسة التي جعلت القيادة السياسية في الاستوائية تطالب بإعادة تقسيم الجنوب من أهم أسبابها النزوح الكثيف التي شهدتها الاستوائية للقبائل كاكوا ومادي وأشولي من أوغندا عندما أطاحت القوات التنزانية بحكومة أيدي أمين دادا، وهو من قبيلة كاكوا بأوغندا. طبعاً بالإضافة إلى هذه النزوحات شهدت حكومة أبيل أليير فساداً إدارياً عارماً بالإضافة إلى ظهور بوادر «القبلية السياسية» داخل الحكومة في الجنوب حينها، لذلك شجعت القيادات الاستوائية الحكومة المركزية، التي كانت بالفعل مستعدة هي الأخرى بأخذ خطوة تقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم تحت شعار مزيف: «اللامركزية الإدارية» لكن الهدف الحقيقي وراء تقسيم الجنوب كان لاضعافها سياسياً. فهل هناك ضمانات بأن القبائل التي تقع في المناطق المتاخمة للحدود الدولية كالقبائل الصغيرة على حدود الجنوب مع إفريقيا الوسطى والزاندي على الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية «زائير سابقا» والمادي وأشولي والكاكوا مع أوغندا والتوركانا مع كينيا والنوير والأنواك مع إثيوبيا، لن يأتوا بأعداد كبيرة لإغراق الدولة المرتقبة وخلق البطالة وما يترتب على ذلك النزوح من عراقيل أمنية في الحدود المشتركة، كإيواء المتمردين من هذه الدول أو من قبل الدولة في الجنوب؟ فكيف مثلاً سيتعامل القياديون الساسة الجنوبيين مستقبلاً مع المشاكل الأمنية التي

تسببها قبيلة تركانا وقبيلة كاروموجونق الكينية على الحدود كينيا، مع العلم بأن هذه القبائل ظلت منذ منتصف القرن التاسع عشر مصدراً للتوتر الأمني في الحدود بين جنوب السودان وكينيا. المشكلة الأخرى، والتي لها صلة بالوضع الأمني، هي الخلافات بصدد المراعي بين القبائل الجنوبية نفسها سواء كانت داخل حدود المحافظة نفسها أو خارج حدودها. ويجب التفكير بصورة جدية في إيجاد سبل ناجحة للتعامل مع هذه المشكلة الحساسة التي يمكن أن تتطور إلى حرب أهلية داخلية، الجنوب في غنى عنها.

ثم لا بد للمرء أن يتساءل مرة أخرى: ما هي الدروس السياسية العملية التي تعلمتها القيادات السياسية والعسكرية الجنوبية من «الاضطهاد السياسي والاجتماعي» من قبل السلطات الحاكمة في السودان الموحد عبر السنوات المائة والعشرين الماضية (١٨٨١–١٩٩٩)، ومن خلالها يمكن استنباط درس لتأسيس دولة خالية من التمييز السياسي والديني والقبلي بين المواطنين؟ وهل بمجرد قيام دولة في الجنوب تزول آثار الاضطهاد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي التي عاشها الجنوبيون عندما كان السودان موحداً، وبالتالي يكون الهدف الأمثل الذي استشهد من أجله حوالي مليونا جنوبي قد تحققت فعلاً؟ وهل فكر القادة في الجنوب بحاجات للشعب الملحة في الجنوب، خاصة الظروف الصعبة التي يمر بها هذه الشعب، والضياع نتيجة لأربعة وأربعين عاماً من الحروب المدمرة، وهل فكروا في نوعية وكيفية خلق علاقات دولية للدولة المرتقبة مع القوى الإقليمية والدول الكبرى ومع نظام القطب الأوحد؟ وهل فكر القادة الجنوبيون حول علاقاتها المستقبلية مع الجوار أمثال

أوغندا والكونغو الديمقراطية وإثيوبيا، خصوصاً أن هذه الدول تواجه حروب أهلية داخلية؟ هل فكروا في أخطار الإرهاب الدولي، وفي عصر ثورة الاتصالات والتطرف الديني في غرب وشرق إفريقيا؟ هل فكروا في الحالة الاقتصادية في العالم والحالة البشرية وتحديات القرن الواحد والعشرين وعالم العولمة؟ حول هذه المواضيع أصدرنا كتاباً أواخر عام ١٩٩٨ بالعربية في بيروت بعنوان «إفريقيا والعالم في القرن القادم» من المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

السؤال الأخر الذي يراود ذهن كل جنوبي يكمن في أهمية الدور الذي يجب أن يلعبه الجنوبيون في المهجر من ناحية تنمية البشرية، خاصة وأن معظم هؤلاء من الجيل المتعلم في الجنوب ولهم مؤهلات مهمة كالأطباء والمهندسين وأساتذة الجامعات يحتاجها الجنوب في حالة انفصالها عن الشمال. فهل للقيادات الجنوبية السياسية إتصالات متينة ومستمرة بهؤلاء النخبة وبالتالي نتوقع دوراً فعالاً لهذه النخبة في المهجر في بناء الدولة المرتقبة؟ أم أن هذه النخبة في المهاجر انفصلت عن الواقع السياسي والاقتصادي في الجنوب واختارت أوطاناً بديلة، بعد أن شعرت أن القيادات السياسية والعسكرية الجنوبية أهملت دورها وبالتالي أصبحت غير مهتمة بما يجري في الجنوب طالما حرمت من فرصة المشاركة الفعالة في صنع القرارات المصيرية داخل الحركات التحررية الجنوبية أو حتى من الإدلاء بآرائها بشأن التوجهات والتطلعات السياسية لجنوب المستقبل؟

أعتقد أنه ليس سراً القول أن القيادات السياسية الجنوبية في المنفى أهملت الاعتناء باللاجئين الجنوبيين في مخيمات

اللاجئين في شرق إفريقيا وكذلك أهمل السياسيون الداخل والاهتمام بأوضاع النازحين في المخيمات حول العاصمة السودانية وفي محافظات في وسط السودان. وليس من المبالغة لو قلنا إن أحداً من هؤلاء لم يتجرأ على القيام بزيارة هذه المخيمات والاطلاع على أوضاع ومشاكل أو حتى الحديث معهم بصدد التكهنات بالمستقبل والحرب والسلام في الجنوب. وفي الحالات النادرة التي قام فيه بعض القيادات العسكرية منهم بزيارة لهذه المخيمات كانت تهدف فقط للتعبئة السياسية ليكسبوهم إلى جانب أحد أجنحة الحركة، خاصة بعد الإنشقاق الذي شهدته الحركة في أوائل التسعينات. ونتيجة لهذه السياسة التي استهدفت خرق الوحدة في صفوف الجنوبيين في المخيمات، إندلعت معارك دامية بين اللاجئين في أثيوبيا وكينيا والكونغو الديمقراطية وأوغندا بين مؤيدي أجنحة الحركة، حيث راح ضحيتها العشرات من الأبرياء في صفوف اللاجئين. فيا ترى ما هي الخطط التي وضعتها القيادات السياسية لترحيل هؤلاء اللاجئين بعد انتهاء الحرب خصوصاً الذين يعيشون في كينيا حيث يصعب عبور إلى جنوب السودان مشياً على الأقدام؟ وهل تعود مسؤولية إعادة توطينهم إلى المنظمات الإنسانية العاملة في الجنوب والدول المانحة كما حدثت عام ١٩٧٢؟

هناك مشكلة أخرى ذات أهمية قصوى وهي وجود الآلاف من الألغام المزروعة في أنحاء الجنوب كافة سواء كانت من قبل القوات الحكومية في الخرطوم أو من قبل الثوار. وخطورة هذه المشكلة تكمن في كون هناك أنواع عديدة من الألغام ترقد تحت أراضي الجنوب وفي بطون أنهارها منها ضد الأشخاص ومنها

ضد الآليات الحربية ومنها ضد السفن والبواخر. فهل للقيادات الجنوبية علاج عاجل وحل جذري لهذه المشكلة والكارثة الإنسانية التي تعاني منها كل مناطق الجنوب، خاصة في محافظات رومبيك وملكال وتونجه وسوباط وكبويتا ومايوت وفاشلا وتوريت ومريدي وجوبا وياي والرنك... الخ. إن إيجاد حل لهذه الكارثة مهم جداً ويجب دعوة المنظمات التي تهتم بهذا النوع من المشاكل للمساعدة في حلها.

التحديات المستقبلية في الشمال

تتحدث غالبية المثقفين والسياسيين من شمال السودان بتشاؤم شديد عن مستقبل جنوب السودان بعد الانفصال، قائلين إن الجنوب سيشهد مذابح كثيرة وتشرذماً سياسياً بين أبنائها بسبب الانقسامات العديدة في صفوف القيادات السياسية. ولحد ما هذه المقولة والمخاوف في محلها كما سبق وبينت في الفصل السابق. ولكن بالمقدار نفسه أستطيع القول إنني متخوف جداً على مستقبل الدولة في الشمال بعد نيل الجنوب استقلاله، وذلك لاعتقادي أن السياسيين التقليديين وحتى اليسارين من الشمال ما زالوا يقللون من أهمية الدروس التي يجب التعلم منها فيما يتعلق بالتغير الهائل الذي حدث في الذهن السياسي لأبناء المناطق التي تسمى «بالمهمشة» خلال العقود الثلاثة الماضية. فأبناء هذه المناطق، الذين كانوا بمثابة «وقود الحرب» ضد الجنوب في الستينات، أصبحوا اليوم واعين لأداء دورهم القيادي في السودان،كما أصبحت لهذه المجموعة السياسية إمكانات معنوية وعسكرية لملء إرادتها في إدارة الدولة في الشمال إذا ما شعرت أن «سياسة المواطن من الدرجة الثانية» التي كانت متبعة، ولحد ما ما يزال، من قبل الطاقم الحاكم في السودان مع الجنوبيين، تطبق عليهم. وهذا التغيير في أسلوب التعامل

السياسي عند هذه المجموعات المهمشة يعني عملياً أن الجيل الحالي من القيادات السياسية والعسكرية في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق أصبحت قوة لا يستهان بإمكاناتها السياسية في مجريات السياسة في الشمال القادم. إلى أنه لا خوف من تفتيت الدولة في الشمال على مدى المائة السنة القادمة وذلك لسبب بسيط ومهم: القيادات السياسية في المناطق المذكورة على اليقين بأن وحدة الدولة في الشمال، بعد انفصال الجنوب، هي الضمانة الوحيدة لتنمية مناطقهم. كما أن أزمة الطاقة والمياه في هذه المناطق تحتم استمرار التعاون الاقتصادي بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات في تلك المناطق. وثانياً أن القيادات السياسية من أصول عربية في الشمال من مصلحتها أن تحتفظ بمقاليد السلطة في الدولة لأجل طويل حتى تتضح المعالم السياسية في هذا الجزء من السودان، في الأقل حتى منتصف القرن القادم.

أما السبب الثاني للتخوف من إمكانية ظهور معطيات قد تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي في شمال المستقبل، فهو أن الطائفية السياسية، المستمدة من الدين، قد تخلق مشاكل عديدة في التركيبة السياسية الجديدة في الشمال. وذلك لأن بعض السياسيين من المناطق المهمشة أصبحوا واعين أيضاً أن مناطقهم ظلت طوال العقود الأربعة الماضية مصدر «الثقل الانتخابي» للأحزاب الدينية في السودان. وبما أن بعض القيادات الشابة من المناطق المذكورة اكتسبت توجهاً علمانياً في التعامل السياسي في البلاد خلال العقدين الماضيين، فمن الممكن جداً أن تتحول المعاقل السياسية للأحزاب التقليدية في هذه الولايات المهمشة إلى بؤر التنافس والتوتر الطائفي بين العلمانيين والمؤيدين للأحزاب الدينية الذين يريدون استمرار

سير الأمور كما كانت في الستينات وحتى الثمانينات. وهذا التحول المحتمل ربما سيسبب ببعض المشاكل المعقدة في مجرى العلاقات السياسية في المستقبل بين الأحزاب الدينية والقوى التي أصبحت تعرف بالقوى «الحديثة». ولا بد من الإشارة إلى أن الصراع على السلطة بين هاتين القوتين حدثت فعلاً ووصلت إلى ذروتها في السنوات العشر الماضية، مما أدى إلى انشقاقات حادة في صفوف الأحزاب التقليدية: الأمة والاتحاد الديمقراطي والجبهة القومية الإسلامية، وحتى الحزب الشيوعي السوداني شهد إنشقاقاً في صفوفه. وكان السبب الرئيس وراء هذه الانشقاقات المناداة بالانفتاح الديمقراطي داخل الأحزاب والاختلافات التي ظهرت بصدد السبل التي يمكن من خلالها معالجة المشاكل المصيرية في السودان. وما أخشاه هو أن لا يدرك السياسيون في الشمال خطورة هذا النمط من الإنشطار السياسي داخل الأحزاب الشمالية، خاصةً في حالة وصول الحوار بين القوى التغيير والأحزاب الدينية إلى طريق مسدود، قد تؤدي إلى صراع عرقي بين المسلمين الأفارقة وجيرانهم من الأصول العربية، مما سيهدد مسيرة الوحدة الوطنية في دولة الشمال، ولعل الأحداث الأليمة التي حدثت في محافظات دارفور في مارس ١٩٩٩ مثالاً حياً في إمكانية حدوث مثل هذه للتطورات الخطيرة مستقبلاً. ولكن إذا ما فكرت واتفقت القوى السياسية في الشمال بأن ما يجمع الولايات الشمالية مع بعضها أهم من كل شيء، خاصة أن السواد الأعظم من سكان هذه الولايات مستعربون ويعتنقون الإسلام، قد تجد النخبة الحاكمة هناك الفرصة لإيجاد صيغة مشتركة للتعايش بين القبائل هناك.

ثالثاً، إن الهجرة شبه المنظمة للأجانب إلى شمال السودان خلال السنوات العشر الماضية تنذر بمخاوف في المستقبل.

صحيح أن حزب الجبهة القومية الإسلامية اتبع خلال العقد الماضي سياسة تحسين أوضاع أعضائها من الأصول الإفريقية «Affirmative Action» إذ ارتفعت بصورة ملفتة نسبة هذه المجموعة في المؤسسات الدولة، خاصة في هيئة التدريس الجامعي، وفي المؤسسات الحكومية التابعة للدولة، وفي البنوك التابعة للجبهة وفي السلك الدبلوماسي خارج البلاد. وهذه السياسة لها بوادر إيجابية طبعاً، إذ إنفردت بها الجبهة مقارنةً بالحزبين الكبيرين الأمة والاتحادي، وخاصة الأمة التي تنحدر غالبية قاعدتها الإنتخابية من القبائل الإفريقية المسلمة في غرب ووسط البلاد. مقابل هذا الانفتاح السياسي للحزب، ظلت الحكومة المركزية الحالية، كسابقاتها، تساعد وتساند القبائل العربية في دارفور وكردفان وتمدها بكل الوسائل القتالية، من الأسلحة الثقيلة والمركبات العسكرية، في مواجهاتهم مع قبائل المساليت والدينكا في غرب وجنوب السودان. وفي الاتجاه نفسه، شجعت الحكومة الحالية من بداية عام ١٩٩١ حتى ١٩٩٧، وبصورة غير مسبوقة، دخول المواطنين من الدول العربية والإسلامية إلى السودان من دون تأشيرة دخول، والإقامة فيها من دون شروط تحكم وجودهم في البلاد. واستفاد ويستفيد من هذه السياسة السوريون واللبنانيون والمصريون والمواطنون من الدول العربية والخليجية والإيرانيون ومن دول آسيوية إسلامية الذين، حسب القوانين الخاصة بالهجرة الجديدة، يحق لهم الإقامة والعمل في مجالات الزراعة، بما فيها تأجير أراضٍ لهم، وفي مجالات السياحة والفندقة والتجارة الحرة وفي مجالات الطب والإعمار. ويحق لهؤلاء نيل الجنسية السودانية بالتجنس بعد إنقضاء خمس سنوات من دخولهم السودان والإقامة فيها. وطبعاً هذه السياسة نفسها تقريباً التي تبعتها الحكومات

السابقة، خاصة حكومتي جعفر نميري والصادق المهدي مع المواطنين من أثيوبيا وأريتريا والزائيريين، خاصة المسلمين منهم الذين دخلوا السودان كلاجئين قبل أكثر من ثلاثين سنة، ويحمل أعداد منهم اليوم جوازات سفر سودانية، وأصبح لهم كل حقوق المواطنة. ولا نستغرب لو سمعنا أن مواطناً سودانياً مسلماً من أصول أريتيرية أو صومالية أو أثيوبية أو مغربية أو خليجية تسلم السلطة في شمال السودان بعد ثلاثين سنة من الآن! ففي أوائل القرن العشرين دخلت إلى السودان قبائل عربية وإفريقية عبر حدودها الشمالية والغربية قادمة من تشاد وليبيا ومصر ومن نيجيريا ومالي والنيجر، إما لتجارة أو بحثاً عن مراعٍ لمواشيهم أو قادمين بعد تأدية فريضة الحج من السعودية واستقروا في محافظات السودانية الغربية. ويذكر أنه لم تعترض القوى السياسية النافذة من الأصول العربية في شمال، أو الحركة الوطنية التي كانت تمثلها، ولا حتى الحكومات الوطنية بعد الاستقلال بدخول أو إقامة هؤلاء الأجانب، وربما يعود عدم اعتراضهم إلى وعيهم أن وجود هؤلاء في البلاد، وبحكم انتمائهم الديني والحضاري إلى الطاقم الحاكم، سيلعبون دوراً مهماً في توازن القوى البشرية والسياسية في البلاد. ولا بد من الإشارة هنا أن الشركات الصينية والماليزية والأندونيسية والإيرانية التي تعمل في مجال التنقيب عن النفط منذ منتصف ١٩٩٦، وبحكم التضخم السكاني في بلادهم، سيأتون بأعداد كبيرة من «الخبراء» لتغمر بها البلاد، وما يترتب على ذلك من حالة البطالة. ولعل القارىء يعلم أنه يوجد حالياً في مناطق النفط في محافظات بانتيو ومايوم والليير أكثر من ستة آلاف مواطن صيني يعملون في حقل النفط، غالبيتهم من «القوات الخاصة» الصينية، تعمل لحماية شركاتها في هذه المناطق.

إلا أنه ما يجب التشديد عليه هو ماذا ستكون عليه انعكاسات الصراع على السلطة بين القوى السياسية الشمالية على العلاقات المستقبلية بين الشمال والجنوب؟ هذا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن القيادة السياسية في الحركة الشعبية لتحرير السودان في الثمانينات وحتى أواخر التسعينات عملت على توعية المواطنين والقيادات السياسية في المناطق المهمشة، خاصة عبر وسائل إعلامها، وحثهم لمعرفة أنهم «أصحاب الأرض» ولهم الحق في حكم البلاد بدلاً من «الأقلية من الأصول العربية» الذين دخل أجدادهم البلاد قبل خمسمائة سنة فقط. هذا نوع من التوعية والتعبئة السياسية عبارة عن قنبلة مؤقوتة ويجب التعامل مع مثل هذه الأفكار بالحساسية والمسؤولية الكافية. إذ أصبح من واضح لدى غالبية عظمى من أبناء شرق ووسط السودان وغربه أن استعرابهم وإسلاميتهم يؤهلهم أن يكونوا جزءاً مهماً من الطاقم الحاكم في البلاد، طالما من «الركائز الأساسية» لنظام الحكم السوداني الانتماء إلى «الحضارة العربية» والاعتناق وممارسة «الشعائر الإسلامية».

خوفي ليس في إمكانية أن يتفجر هذا السيناريو ويتحول إلى صراع مسلح فحسب، بل الواقع السياسي والأمني الخطير الذي قد ينجم عن مثل هذه السياسة والتطورات وانعكاساتها على الاستقرار السياسي في دولة الجنوب، وذلك لأن بعض القيادات العسكرية في الجنوب تحالفت سياسياً وعسكرياً مع القيادات العسكرية والسياسية من المناطق المهمشة، وإلى حد ما، ترسخت قناعة عند بعض قيادات تلك المناطق بأن المستقبل السياسي لجنوب السودان مع تلك الشعوب في هذه المناطق مرتبط ببعضها البعض.

وهذه الحقيقة تجعلنا أن نتوقف عند أهمية التأثيرات السلبية

للتحالف المشار إليها التي أبرمت بين قيادة الحركة الشعبية وبعض العسكريين من جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق. ومبدأ هذا التحالف هو ترسيخ فكرة «السودان الجديد الموحد» في عقلية بعض القيادات الجنوبية، ذلك لأن النوبة والقبائل الإفريقية في النيل الأزرق لا ينادون بأية صيغة من الانفصال، بل ظلوا يقاتلون الحكومة المركزية منذ عام ١٩٨٥ من أجل إعادة بناء سودان جديد إدارياً وسياسياً، ويفضلون نظاماً فدرالياً لحكم السودان. لذلك ظل التناقض والتباين في وجهات النظر بين أبناء المناطق المهمشة ونظرائهم الجنوبيين داخل الحركة الشعبية موضوع اهتمام المراقبين للشؤون السودانية، ذلك لأنه من معروف بالنسبة لغالبية الجنوبيين وجود هؤلاء الأشخاص، خاصة المقربين منهم إلى مراكز القرارات داخل الحركة، أدى إلى تهميش دور المثقفين الجنوبيين في إدارة شؤون الحركة، وخاصة انفصالي التوجه منهم.

فلنأخذ مثلاً التحالف السياسي بين القيادات الجنوبية وأبناء جبال النوبة في الحركة الشعبية: جميع أبناء النوبة تقريباً المنضمين إلى الحركة الشعبية مع وحدة السودان، حيث يحكم البلاد نظام سياسي ديمقراطي وإعادة تركيبة الأحزاب السياسية في السودان لتكون مفتوحة لجميع أبناء السودان. جميعهم تقريباً ضد انفصال الجنوب عن الشمال. الحقيقة الأخرى هو أن بعض أبناء جبال النوبة، وهم الأقلية، بدأوا يفكرون ويتسألون بجدية عن التأثيرات التي ستترتب على انفصال جنوب السودان وإمكانية انضمام جبال النوبة إليها. فالبعض منهم يتساءل مثلاً: هل الجنوبيون العاديون مستعدون لقبول إنضمام جبال النوبة وسكان أنقسنا والفور والفونج إلى دولتهم المرتقبة؟ كيف يمكن للمسلمون وشعب مستعرب، يعدهم الجنوبيون جزءاً من

التركيبة السياسية الشمالية أن يكونوا جزءاً من دولة جنوب، كما يقترح قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان، مع العلم أن هؤلاء أساساً ضد الانفصال من حيث المبدأ؟ وكيف يمكن التوافق بين فكرة قيام «دولة جنوبية إفريقية مسيحية»، كما ينادي به بعض الانفصاليون الجنوبيون، وقيام دولة تضم بالإضافة إلى شعب الجنوب، الشعب في المناطق المهمشة وهم مسلمون ومستعربون؟ وثمة سؤال أخر ظل يردده المشككون من أبناء الجنوب عن جدوى هذا التحالف، وهو هل البنود السرية والمعلنة والأسباب التي أدت إلى قيام التحالف السياسي والعسكري بين بعض القيادات الجنوبية في الحركة الشعبية مع أبناء المناطق المهمشة قوية ومقنعة للمواطنين في الجنوب حتى يقبلوا أن هؤلاء هم أخوة لهم ولا بد من قبولهم في الدولة الجديدة بهذه السهولة؟ هذه الأسئلة والمخاوف الأخرى تفرض نفسها لأن عدم الاجابة عليها سيخلق بعض المشاكل في العلاقات المستقبلية بين جنوب وهذه المناطق من جهة وبين جنوب وشمال السودان من جهة أخرى.
واعتقد أنه إذا استقل الجنوب بحدوده الدولية كما كان في أول يناير ١٩٥٦، سيعني أن النوبة والفونج والفور وأنقسنا ستفقد حليفاً سياسياً وعسكرياً مهماً لهم. لكن هناك أسباب أخرى تجعل تحالف هذه المناطق مع الجنوب غير عملية، خاصة إذا إنفصل الجنوب قبل الحديث عنها. جبال النوبة يحادون جغرافياً القبائل النيلية (الشلك والدينكا والنوير) مع العلم أن معظم قيادات هذه القبائل في الحركة الشعبية انفصاليو التوجه، وبالتالي ليس من أنصار التحالف السياسي بين الحركة وأبناء جبال النوبة، فيما يتعلق بوحدة السودان. وربما يذكر القارىء كيف أثرت إنشقاق «مجموعة الناصر» الانفصالية، التي كان يتكون معظم قياداتها من الشلك والنوير، في عمليات الإغاثة والعسكرية في جبال

النوبة منذ أوائل التسعينات ولحد ما إلى اليوم. وهذه الحقيقة الاستراتيجية تحتم في رأيي إعادة النظر في العلاقات السياسية بين الجنوب والنوبة، وكذلك بين الجنوب والقبائل الافريقية الأخرى في النيل الأزرق، قبل انفصال الجنوب عن الشمال. وذلك لأن الموقع والحدود الجغرافي لجنوب الغد، هي التي ستحدد أهمية العلاقات بين المناطق المتاخمة مع الجنوب من جهة، وبين الدولة في الجنوب ونظيرتها في الشمال. ولكن يجب التمييز بين التحالفات السياسية التي تحتمها المصالح السياسية الآنية، والتحالفات السياسية التي بنية عن طريق الروابط الاجتماعية راسخة بين المجتمعات. وأقول هذا لأن أبناء النوبة في داخل السودان وحتى في صفوف الحركة الشعبية، وأخص بالذكر الذين يعيشون في العاصمة وضواحيها، عاشروا الجنوبيون وارتبطوا معهم بعلاقات متينة، تطورت إلى مستوى الزواج المتبادل بين المجموعتين وبصورة خاصة خلال السنوات القليلة الماضية. ولكن على الرغم من أهمية العلاقات الاجتماعية التي ربطت بين النوبة والجنوبيين النازحين في العاصمة السودانية، هذه العلاقات غير كافية بحد ذاتها لإقناع أبناء الجنوب في المخيمات اللاجئين في شرق إفريقيا والذين يعيشون في ريف الجنوب بأن النوبة، وبالتالي أبناء المناطق المهمشة، يمكنهم الإنضمام إلى الدولة المرتقبة في جنوب، من دون تفسير أسباب رفضهم المبدئي لفكرة الانفصال للجنوب عن الشمال. ويمكن التساؤل أيضاً كيف ستكون مستوى العلاقات بين أبناء المناطق المهمشة مع الجنوب بعد الطلاق؟ ثم كيف تتعامل الحكومة في الشمال مع أثار الإنهيار أو ترسيخ هذه العلاقات بعد استقلال الجنوب؟

الفصل السادس

مصر وجنوب السودان

مصر وجنوب السودان

لا أعتقد أن هناك من ينكر أن من أهم الأسباب، لا بل السبب الوحيد الذي جعل مصر تصر على وحدة السودان ليس حباً في شعب في شمال السودان ولا خوفاً على الاستقرار الأمني في السودان، إنما السبب الرئيس هو أن انفصال جنوب السودان سيؤدي إلى خلق وضع جديد في مصير العلاقات بين شمال السودان ومصر من جهة وبينها وبين جنوب السودان من جهة أخرى. فمصر منذ اتفاقية عام ١٩٢٩ بينها والسودان بشأن حصص مياه النيل، أسست مؤسسات شبه دائمة في جنوب على مسار نهر النيل وفروعها سميت بمكاتب «الري المصري». ويوجد مقر هذه المؤسسات في ملكال وجوبا، ويشرف عليها رجال أمن الدولة المصرية، التي من أهم أهدافها، قياس هبوط وارتفاع مستوى مياه النيل سنوياً والاهتمام بالجوانب الأمنية بما يخص بالوضع الصحي للمياه ومنع قيام سدود فرعية على فروع النيل: السوباط، بحر الزراف، بحر الجبل، بحر العرب، بحر الغزال ونهري القيلا والجكو ونهر بارو. ووصل الرقابة إلى مستوى منع المواطنين من الزراعة على ضفاف النيل، خاصة زراعة الحبوب

التي يمكن تجنى منها فوائد اقتصادية إلاّ بأذن من مكاتب «الري المصري». فجنوب السودان هي بالفعل العمق الاستراتيجي في العلاقات السودانية المصرية وليست هناك أي سر في أن ترفض مصر قيام دولة في جنوب السودان، لأنها، أي مصر، لا تثق في القيادات السياسية الجنوبية ولم ترى أية فائدة خلال السبعين عاماً الماضية على العمل من أجل ربط علاقات سياسية خاصة بينها والجنوب طالما عملت جاهداً أن يظل الجنوب تحت سيطرة الطاقم الحاكم في الشمال. وبالتالي لم يكن هناك حاجة لدعم أو خلق روابط مباشرة أو خاصة بين الجنوب ومصر. ولإثبات فعالية هذه السياسة المصرية اتجاه الجنوب، استطاعت القاهرة أن تفرض من خلال الحكومة المركزية في شمال السودان بدء حفر «قناة جونقلي» في ولاية أعالي النيل أوائل الثمانينات من القرن العشرين من دون استشارة المواطنين ولا حتى القيادات السياسية في الجنوب عن أهمية المشروع بالنسبة لهم. فالخوف المصري في إمكانية عدم احتمال إعادة استئناف حفر «قناة جونقلي» بعد أن توقفت العمل فيها، في محلها. فالقيادات الجنوبية، خاصة المنضويين تحت الحركة الشعبية بأجنحتها المختلفة، قد لا يكونون ملتزمين بالضرورة بالاتفاقات التي أبرمتها مصر مع الشمال في السبعينات إذا استقل الجنوب، ذلك لأنه يبدو أن مصر اختارت من الآن سياسة التحديد واستخدام لغة القوة منذ الآن وهذا ما أظهرته تصريحات وزير الري المصري عقب زيارته إلى الخرطوم أواخر إبريل ١٩٩٩. وفي نفس الأتجاه كتب أحد المفكرين العرب البارزين في صحيفة «القدس العربي» مقالاً في ٣ نوفمبر ١٩٩٩ بعنوان «تهديد أستراتيجي

لمصر في جنوب السودان» شجب فيه ما سماه بسياسة العدوان الأميريكي والأسرائيلي التي تدعم انفصال جنوب السودان وأضاف قائلاً «... المخرج هو أن تدفع مصر بقوتها وخبرتها العسكرية من أجل سحق التمرد والإنشقاق في الجنوب السوداني وتحويل مشروع فصل الجنوب إلى خطط علي ورق لا تجد قوي واقعية تسندها. المعركة السوادانية ضد (جون) قرنق لم تعد في الحقيقة معركة (حسن عبدالله) الترابي و(عمر حسن) البشير فقط، بل معركة مصر ووزنها العربي والأقليمي ومستقبل شعبها». فالجنوب بالنسبة لمصر لا وزن سياسي لها خارج ظل شمال السودان. فالقيادات السياسية الجنوبية بالنسبة لمنطق القاهرة غير مؤهلة لاتخاذ قرارات مصيرية كالتي تتعلق بقناة جونقلي. إلاّ أنني أعتقد أن القيادات السياسية وبخاصة المثقفين الجنوبيين الملمين بخفايا مشروع جونقلي يدركون أهمية إعادة مصر سياستها تجاه الجنوب قبل وحتى بعد انفصال الجنوب، ذلك لأنه ليس هناك شخص واحد في الجنوب، في كامل وعيه العقلي، يستطيع القول إن قناة جونقلي أقيمت لصالح سكان محافظات بور وفانجاك وأكوبو ولا حتى أبناء هذه المناطق يستطيعون القول مثل هذا الكلام.

إن حفر قناة جونقلي جاءت نتيجة طبيعية لإلتقاء المصالح الاقتصادية لشمال السودان ومصر. ومن مصلحة مصر طبعاً في الدرجة الأولى، لأنها لا تستطيع العيش من دون الري الزراعي. فالجنوب الذي أنعم الله عليه بأنهر كثيرة من حقه القول أنه طالما لمصر الحق كدولة مصب في استغلال مياه النيل، للجنوب حق أيضاً أن تراعي مصالحها الاقتصادية التي يجب أن تتماشى

مع مصالحها البيئية والتوغرافي. فحفر قناة جونقلي بالنسبة لسكان المناطق التي تمر عبرها القناة كارثة بيئية واقتصادية لا يمكن تعويضها مهما كانت سخية الشعب المصري في العطاء لأنها كارثة دائمة لا يمكن إصلاحها.

وعلى الرغم من بدء مشروع قناة جونقلي إلاّ أنها واجهت معارضة شديدة بين مثقفي جنوب السودان وحكومتي الإقليمي والمركزي وعلى وجه التحديد بين أعوام ١٩٧٥-١٩٨٠. وأعتقد أن هناك بدائل صالحة وجيدة يمكن التحدث والتباحث بشأنها قبل التفكير في إعادة حفر القناة. كما أؤكد أن نهر النيل مسؤولية إقليمية لدول حوض النيل لا يمكن لجنوب ولا مصر العبث به من دون مراعاة مصالح الشعوب والدول الأخرى. فخيار القوة والعنف كما أوحى به أحد المسؤولين المصريين فيما يخص بحصة مصر من مياه النيل بعد انفصال الجنوب، خيار غير عملي وغير مجدٍ.

إن الحوار والتمسك بالاتفاقات الإقليمية بصدد نهر النيل ضرورية جداً وهي السبيل السليم والعملي والوحيد للتعامل مع مثل هذه المشاكل الحساسة. وأهم من كل ذلك هو الاعتراف بالقيادة السياسية في الجنوب ورأي العام الجنوبي بغض النظر عن رأي القيادة المصرية في هذه القيادات. لا أشك أبداً أنه هناك حاجة للمصارحة بين المثقفين الجنوبيين ونظرائهم المصريين فيما يخص مستقبل النيل في حالة انفصال الجنوب. وكذلك الأمر بالنسبة لأهمية ترتيب العلاقات الإثيوبية المصرية في حالة انفصال جنوب السودان. ولمعرفة البعد الجغرافي والتاريخي والسياسي لرؤية جنوب السودان المستقبلية فيما يخص قناة

جونقلي علينا التساؤل ما هي قناة جونقلي وأهميتها لمصر وسكان المناطق التي يقيم فيها القناة وكيف تم بدء تنفيذها من دون إخطار القيادات السياسية والشعبية في جنوب السودان؟

لا شك أنه بدأ الحديث جدياً حول مياه النيل منذ سنوات قليلة ماضية في إفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط حيث أقيمت عدة ندوات أكاديمية حول أهمية المياه بصفة عامة كشريان الحياة في القرن المقبل، وذهب العديد من المختصين والأكاديميين إلى حدّ الادعاء أن المياه ربما ستفوق النفط واليورانيوم من حيث الأهمية للعالم ما بعد عام ٢٠٠٠. وبدأ الخبراء القانونيون يتساءلون تحديداً بشأن وضع نهر النيل في القانون الدولي لأن هناك ثمة آراء متناقضة فيما يتعلّق بمستقبل العلاقات الإقليمية بين دول حوض النيل، خاصة بين مصر وإثيوبيا من جهة وبينها وجنوب السودان من جهة أخرى. ونسبة لأهمية المشاكل القانونية التي سوف تواجهها هذه العلاقات في القرن المقبل، بدأ المفكرون بالاهتمام بهذا الموضوع الحيوي خاصة أهميته للأجيال القادمة.

إذاً ما هو وضع نهر النيل في القانون الدولي وما هي المعاهدات التي وقعت بين الدول المنتشرة حولها وكيفية تحسين العلاقات بينها في حالة انفصال جنوب السودان؟ وما هي الفوائد الاقتصادية لقناة جونقلي بالنسبة للشعب في جنوب السودان؟

إن من الخصائص النادرة لنهر النيل هي أن هذا النهر تنبع ويمر بأكثر من دولة إفريقية هي إثيوبيا وأوغندا وكينيا وإفريقيا الوسطى وتنزانيا ورواندا وبروندي والسودان ومصر، ومن بين

استخداماتها توليد الكهرباء. إلاّ أن أهم استخدام هو الري الذي أصبح المشكلة القانونية بالنسبة لهذا النهر العظيم. ولا شك أن اعتماد دول حوض النيل على مياهه في الري يختلف من دولة إلى أخرى وذلك تبعاً لظروفها الطبيعية والحاجة الاقتصادية لكل دولة. فبينما نجد أن اهتمام مصر والسودان بنهر النيل هو لاستعماله في ري الأراضي الزراعية، نجد من جهة أخرى إثيوبيا وأوغندا تهتمان به كمصدر لتوليد الطاقة الكهربائية، في الوقت الذي تهتم إفريقيا الوسطى باستعماله في الملاحة النهرية أكثر منه للري. صحيح أنه في بداية هذا القرن لم يكن توزيع حصص مياه النيل واستعماله للري يسبب أي خلاف قانوني بين دول حوض النيل إطلاقاً. ففي إبريل ١٨٩١ وقع بروتوكول تفاهم بين حكومتي إيطاليا وبريطانيا (حيث كانت إيطاليا آنذاك تحتل أرتيريا)، بينما كانت بريطانيا تتحكّم بالمسائل السياسية لكل من القاهرة والخرطوم، ونص البروتوكول على منع إقامة أية منشآت على نهر عطبرة، أحد أهم روافد النيل، وتلا بعد ذلك اتفاقية أخرى في ١٥ مايو ١٩٠٢ بين بريطانيا وبين إثيوبيا تعهّدت بموجبها الحكومة الإثيوبية في المادة الثالثة من المعاهدة بأن لا تقوم ببناء منشآت على النيل الأزرق وبحيرة تانا ونهر السوياط إلاّ بموافقة الحكومة البريطانية وحكومة السودان. وفي عام ١٩٠٦ وقعت كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا اتفاقية بخصوص ترتيبات خاصة بإثيوبيا نصّت على المحافظة على مصالح بريطانيا ومصر في وادي النيل وبمسائل تتعلق بتقسيم مياه النيل وروافده.

وفي الفترة الممتدة من عام ١٩٠٧ حتى ١٩٢٩ توجت

اجتماعات عدة لجان باتفاقية شهيرة بين مصر وبين الحكومة البريطانية في السودان في ٧ مايو ١٩٢٩. ونصّت فقرة (٤ ب) منها على أن لا ينفذ أي إجراء أو مشروع من مشاريع الري والطاقة في السودان على نهر النيل أو فروعه أو على البحيرات التي يستمد منها ماءه بسبب تأثيره في مصالح مصر المائية، ووافقت حكومة صاحبة الجلالة في بريطانيا على هذا البند. إلاّ أن اتفاقية ١٩٢٩ واجهت انتقادات عديدة خاصة من جانب السودان، إذ اعتبرت أنها سابقة خطيرة في القانون الدولي. كما واجهت الاتفاقية انتقادات شديدة اللهجة داخل مصر، إذ عدّ البعض أن مصر ضحّت ببعض مصالحها في السودان، حسب قول المعارضة المصرية في حينها، لأغراض سياسية. إن اتفاقية ١٩٢٩، أو كما عرفت «بالمذكرات»، لم تهتم بالاستعمالات الأخرى لمياه النيل والتي مهّدت، كما اتضح لاحقاً، لبناء السدّ العالي المصري. فمن المعلوم أن الهدف الأساسي الذي تم بموجبه بناء سد أسوان العالي، كان لتخزين مياه النيل خلال عام وراء سد كبير بدلاً من إقامة عدد من السدود للتخزين في البحيرات أو في بحيرة تانا، وبالتالي زيادة المساحة المزروعة بعد تخزين المياه اللازمة لري مليون فدان. والسد العالي عبارة عن سد ضخم بنيٍ عبر النيل يمتد إلى نحو ٣٥٠ كيلومتراً وتسمى البحيرة التي تتشكل خلفه ببحيرة ناصر داخل مصر، و١٥٠ كيلومتراً في أراضي السودان وتسمى البحيرة التي تتجمع خلفه ببحيرة النوبة.

بعد ثلاثين عاماً من اتفاقية ١٩٢٩ جاءت اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر وبين السودان لتعطي مصر ٤٨ ملياراً من الأمتار

المائية المكعّبة سنوياً، وأعطت السودان ٤ مليارات من الأمتار المكعبة. كما وافق الطرفان على أن تنشىء مصر خزان السد العالي عند أسوان، ووافقا أيضاً على أن تنشىء السودان خزان الروصيرص على النيل الأزرق. ونصّت الاتفاقية على أن يدفع لحكومة السودان مبلغ خمسة عشر مليوناً من الجنيهات المصرية تعويضاً شاملاً عن الأضرار التي تلحق بالممتلكات السودانية نتيجة التخزين في السد العالي وتعهّدت الحكومة السودانية بأن ترحل سكان حلفا (خشم القربة) الذين ستغمر أراضيهم بمياه التخزين قبل يوليو ١٩٦٣.

وأخيراً نصّت اتفاقية ١٩٥٩ على أن تتولى الدولتان إنشاء مشروعات زيادة إيراد المياه وذلك بمنع «الضائع» من مياه حوض النيل في مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال وفروعه ونهر السوباط وفروعه، وجميعها في جنوب السودان، وحوض النيل الأبيض ويكون صافي فائدة هذه المشروعات من نصيب الدولتين. واتفق الفريقان أيضاً على أن توزع جملة التكاليف والفوائد بينهما مناصفة. واتفقت السودان ومصر على رأي موحّد عند البحث في شؤون مياه النيل مع أية دولة من الدول الواقعة على ضفافه. ونظراً إلى أن البلاد التي تقع حول حوض النيل تطالب بنصيب في مياهه، فقد اتفقت السودان ومصر على ان تبحثا معاً مطالب هذه البلاد، وإذا وافقت الدولتان على طلب أية دولة من دول حوض النيل لأية كمية من مياه النهر، فإن هذه الكمية ستقسّم مناصفة بينهما.

لا بدّ من الإشارة هنا إلى أن أهمية اتفاقية عام ١٩٥٩ بالنسبة لمصر تكمن في البند المتعلّق بمشروعات استغلال المياه

«الضائعة» في حوض النيل حيث توصلت الأبحاث، التي مولتها الحكومات البريطانية والمصرية في الأربعينات والخمسينات في منطقة بحري الجبل والزراف، إلى أهمية شق «قناة جونقلي»، وهي عبارة عن قناة ملاحية تبدأ عند منطقة جونقلي بمحافظة بور، بولاية أعالي النيل في جنوب السودان، تسير بطول ٢٨٠ كيلومتراً ويتراوح عرضها بين ٣٠ و٥٠ متراً، وتصب في نهر السوباط قرب مصبه بالنيل الأبيض بالقرب من ملكال.

وبالفعل ومن دون شرح لشعب في الجنوب اهداف والأضرار والفوائد المترتبة في حالة شق هذه القناة، رفعت الهيئة الفنية المشتركة في ٢٠-٣٠ يونيو ١٩٧٤ إلى حكومتي السودان ومصر مذكرة مشروع «قناة جونقلي» اتفق بالنتيجة وزيرا الري في الدولتين على توفير المال اللازم لتمويل تكاليف الدراسات والأعمال التنفيذية للمشروع. وفي أغسطس ١٩٧٤ وافقت اللجنة الوزارية العليا المشتركة للتكامل الاقتصادي بين مصر والسودان على توصيات وزيري الري لتنفيذ مشروع قناة جونقلي ولإنشاء شركة مشتركة لأعمال الري والحفريات. وفي يوليو ١٩٧٥ توصلت اللجنة الوزارية العليا في اجتماعها بالخرطوم إلى أن حاجة السودان ماسة وملحة لموارد مائية إضافية جديدة ابتداءً من عام ٨٠/١٩٨١.

ومن الجدير بالذكر أنه في عام ١٩٧٣ قبل المحامي أبيل ألير رئيس «المجلس التنفيذي العالي» في الجنوب حفر «قناة جونقلي» من دون أن يستشير الرأي العام الجنوبي، وعندما حاول الجنوبيون إبداء رأيهم ضد حفر القناة، كان رد فعل السيد ألير عنيفاً جداً. حتى التظاهرات التي عادة ما تكون السبيل

الديمقراطي والسلمي لإبداء الرأي تم منعها. وحتى يمنع التظاهرات أصدر السيد ألبير أوامر صارمة إلى رجال الشرطة بإطلاق عيارات نارية حية على تظاهرات سلمية جرت عام ١٩٧٤ في عاصمة الجنوب جوبا، عندما تظاهر طلاب ضد مشروع «قناة جونقلي» وقتل على إثر أوامر السيد ألبير طالبان وجرح العديد منهم. بدلاً من حل المشكلة أصر رئيس المجلس التنفيذي على أن من حق الشرطة إطلاق النار على الطلاب لأنهم تحدوا أوامر منع التظاهرات. وأمر السيد ألبير أيضاً باعتقال بعض أعضاء المجلس الشعبي الإقليمي الذين أعلنوا تحفظاتهم حول مشروع قناة جونقلي، وإتهمهم بأنهم «شيوعيون». وحتى يظهر إصراره وقبوله بالمشروع «قناة جونقلي» صرح السيد ألبير بتصريحين يذكرها كل جنوبي حول «قناة جونقلي». التصريح الأول قال إن «قناة جونقلي سوف تحفر حتى ولو سيمر بعين شخص». أما في تصريحه الثاني المشهور قال إن حكومته مستعدة أن «ينقل الجنوبيين إلى الجنة بالعصا إذا كانت ضرورية».

من ناحية أخرى، فإن مشروع «قناة جونقلي» تمتع بالأولوية من حيث مشروعات «ضبط النيل» حسب اتفاقية ١٩٥٩. فقد اتفقت مصر والسودان على أن تسند أعمال حفر القناة إلى أية شركة سودانية أو مصرية، عامة أو خاصة، أو إلى أية شركة أجنبية تقدم أفضل العروض وأنسبها وأصلحها فنياً ومالياً وبالفعل أسندت أعمال الحفر إلى شركة فرنسية. ولقد قدّر العائد المائي من مشروع المرحلة الأولى لقناة جونقلي من عام ١٩٨٥ بحوالي ٢،٨٠ مليار م٣ في السنة، وتقسم الحصة المائية حسب

اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٥٩ مناصفة بين البلدين، كما تتحمّل كل منهما نصف التكاليف التي قدرت حينها بحوالي ٨١ مليون جنيه سوداني.

وحول المشروع وفوائده وأضراره، كتب البروفسور فول هاول كتابه "The Jonglei Canal: Impact and Opportunity,1988" وكتب الدكتور مهدي البشير أطروحة دكتوراه بعنوان «قناة جونقلي»، جامعة الخرطوم ١٩٨١. وكذلك الكتاب الشهير حول حوض النيل للدكتور جون وتربري، وهو الرئيس الحالي للجامعة الأمريكية في بيروت، بعنوان "Hydropolitics of the Nile Valley,1979" كذلك قدم الدكتور جون قرنق دي مابيور، أحد مؤسسي الحركة الشعبية لتحرير السودان وزعيمها الأوحد قبل الانشقاقات الأخيرة فيها، أطروحة الدكتوراه من جامعة أيوا الأمريكية الحكومية حول قناة جونقلي بعنوان "Identifying, Sellecting and Implementing Rural Development Strategies for Socio-Economic Development in the Jonglei Project Area, Southern Sudan,1981" ومن المعروف أن العقيد قرنق من منطقة جونقلي وتحفظ أطروحته في الجامعة التي تخرج فيها من كلية الاقتصاد. ولمعرفة أرائه حول القناة أنظر صفحات ٤٤ إلى ٢٢٩ في أطروحته. وكتب الدكتور روبرت كولنز كتابين أحدهما بعنوان "The Jonglei Canal: The Past, and Present of Future, 1987" وهناك كتب أخرى كتبها أكاديميون سودانيون ومصريون وأجانب حول قناة جونقلي باللغات الإنجليزية والعربية والفرنسية.

لا شك أن مصر ظلت تعيش فوق قوتها المائية على حساب دول أخرى وحاولة أن تحل مشاكلها الاقتصادية عن طريق

فرض نفسها كلاعب قوي في السياسة الإقليمية الإفريقية والعربية. لنأخذ مثلاً مشاريع تحويل المياه التي بدأتها مصر في السنوات الأربعين الماضية. من أهم هذه المشاريع مشروع ري سيناء. ففي ديسمبر١٩٧٥ أعلنت الحكومة المصرية أنها تنوي فتح خطوط أنابيب لنقل المياه عبر قناة السويس إلى صحراء سيناء للري. وكان من المفترض أن يبدأ هذا المشروع بري ٥٠٠٠ فدان. وقامت الدولة بدراسات حول إمكانية نقل مياه النيل بواسطة أنابيب إلى «أورشليم» القدس لحجاج الذين يزورون الأراضي المقدسة إضافة إلى نحو مئة ألف لاجيء فلسطيني من الضفة الغربية. وكان من المتوقع أن يزيد هذا المشروع طول النيل بحوالي ٢٤٠ ميلاً. من جهة أخرى بدعم مصري كامل، بدأ التخطيط والعمل لقيام مشروع بقيمة ٢ مليار دولار أمريكي تهدف إلى تحويل ٤،٥ مليون لتر من نهر عطبرة إلى بورتسودان ومن هناك عبر البحر الأحمر إلى الرياض في المملكة العربية السعودية. وحسب هذا المشروع فمن المتوقع أن يتمكن السودان من زراعة الأراضي الجافة شرق عطبرة بواسطة الري كما يمكن استخدام المياه المنصبة من ساحل البحر الأحمر في مجال الطاقة الكهربائية، أي نحو ٧٠٠٠ كيلو واط. وكان من المتوقع أن تعوض السعودية كل من السودان ومصر مادياً للخسائر التي قد تنجم عن هذا المشروع، خاصةً خسارة مياه الري.

يذكر أنه في أواخر السبعينات من القرن العشرين، خلال زيارته إلى حيفا، أعلن الرئيس المصري الراحل أنور السادات عن خطة لبناء نفق قناة السويس. وقال للإسرائيليين «إذا ما اكتمل

العمل في النفق، أنا أخطط لنقل مياه النيل العذبة وهو من أنقى الأنهر الأربعة في العالم، إلى سيناء. لماذا لا أرسل لكم هذه المياه العذبة إلى صحراء النجف كجيران طيبين؟». معلوم أيضاً أن مصر بدأت في السنوات القليلة الماضية بتوسيع استخداماتها من المياه وبأت في تفيذ مشروعات مهمة مثل «ترعة السلام» بالاضافة إلى مشروع « قناة توشكي» و«مشروع الوادي الجديد» وهي المشروعات التي تستهدف تعمير الصحراء كما أسلفنا. وبدأت فعلاً حفر «ترعة السلام» (وهو البديل الحقيقي لقناة جونقلي) بتكلفة تقدر بحوالي ١،٤ مليار دولار أمريكي يستهدف تحميل ١٢،٥ كيلو متر مكعب يومياً من المياه العذبة من النيل إلى شمال سيناء لحجز المياه من الدخول إلى البحر الأحمر وقناة السويس حتى يتم ري ٤٠٠ ألف فدان من الأرض. ومن المتوقع أن يفتح هذا المشروع المجال لأكثر من ٣ إلى ٥ ملايين مصري للزراعة والسكن في هذه المنطقة التي يقطنها حالياً ٢٥٠ ألف مواطن مصري. وتعد «ترعة السلام» ثاني أكبر مشروع عام في تاريخ مصر بعد سد أسوان العالي. ويبدأ حفر القناة من بحيرة ناصر لحمل المياه عبر ١٨٦ ميل شمال شرق. ولأهميتها الحيوية لمصر تقدر تكاليف المشروع نحو ٩٠ مليون دولار أمريكي. وبحلول عام ٢٠٠٠ من المتوقع أن يزرع حوالي ٥٠٠ ألف هكتار من الأراضي حول واحة (Oasis). ولدى تدشينه بدء العمل بالمشروع قال الرئيس حسني مبارك «يجب أن نتوسع إلى ما ابعد من الوادي الضيق الذي ظللنا نعيش فيه عبر القرون. سكاننا اليوم ٦٠ مليون نسمة وهناك حوالي فقط ٨ مليون هكتار للأغراض الزراعية». وعلى الرغم من إصرار المصريين على

المضي قدماً في تحويل مجرى مياه النيل، يجب التشديد هنا أن مياه النيل قابلة للنفاد إذا شقت قنوات كثيرة لتحويلها وهذا ما سيحدث في جنوب السودان إذا شقت قناة جونقلي وترعة السلام معاً.

لا شك أبداً في أن جنوب السودان بحاجة ماسة لاستغلال مياه النيل نفسها بالأهمية التي توليها مصر ودول حوض النيل الأخرى عليها، خاصة في توليد الطاقة الكهربائية في محافظة نمولي، وهي مشروع التي حرمت الجنوب من تنفيذه منذ استقلال السودان.

فالنظرية الشائعة التي تقول أن مشروع قناة جونقلي أقيمت أساساً لإحفاظ المياه «الضائعة» غير سليمة. ذلك لأن لو فرضنا جدلاً أن كمية كبيرة من المياه تتبخر في هذه المنطقة فإنه من الصعب أيضاً الخلاص إلى القول أن هذه المياه تفقد نتيجة لهذا التبخر، لأنها بالفعل تنزل مرة أخرى في مكان ما في المنطقة. وأهم من ذلك إن الرياح في هذه المنطقة تأتي غالباً من جنوب غرب وبالتالي من الممكن جداً أن النسبة المعقولة من المياه المسماة «الضائعة»، تسقط في شكل أمطار في المرتفعات الإثيوبية. وطبعاً ليست سراً أن هذه المرتفعات هي التي تتغذى منها نهر السوباط والنيل الأزرق ونهر عطبرة وجميعها تصب في النيل الأبيض. وبالتالي فالمياه التي يقال أنها «ضائعة» هي بالفعل غير ضائعة لأنها تغذي النيل طوال السنة. فالمستنقعات المنتشرة حول السوباط وبحر الزراف وبحر الغزال وبحر الجبل جميعها موسمية تستفيد منها القبائل الجنوبية الساكنة حولها في الذراعة وفي المراعي في فصل الصيف.

وجدير بالذكر هنا أن المستنقعات بصفة عامة تحفظ حضارات الشعوب في بطونها كما تحفظ أنواع فريدة من حيوانات وحشرات غالباً ما لا توجد في الأنهر ولا حتى في البحار. والمستنقعات التي توجد في منطقة السدود تحمل في بطونها حضارات القبائل النيلية والقبائل الإستوائية. فنظام المستنقعات في جنوب يرتبط بالتأكيد بنظام البيئة العام في البلاد.

وعلى القارىء أن يفكر في الأضرار الخطيرة التي لحقت بالمستنقعات في ولاية منيسوتا الأمريكية ومستنقعات ألبرتا وترنتو وكويبيك بكندا والمستنقعات الهولندية الشهيرة التي دمرت في الخمسينات والستينات في القرن العشرين.

فإذا شقت فعلاً قناة جونقلي وحصرت المياه في مناطق السدود داخلها، فالنتيجة الحتمية هي خلق كارثة بيئية تؤدي إلى تصحر وجفاف وبالتالي خلق أزمة مياه خطيرة ليس فقط في هذه المنطقة وحده بل في جنوب السودان بصفة عامة لا مفر منه. كما تستهدف تجويع البشر والقضاء على الثروة الحيوانية في هذه المنطقة.

هذا الواقع الأليم لا يحتاج في اعتقادي إلى لجان أو باحثين أو علماء في علم البحار والأنهر لدراسة السلبيات التي ستلحق بالمواطنين نتيجة لحفر هذه القناة، لأن نتائجها واضحة ويفهمها كل إنسان في الجنوب حتى المواطن العادي في قريته.

وأخيراً إذا راجعنا سوية بدقةٍ تاريخ الاتفاقيات السابقة الذكر نجد أن معظم هذه الاتفاقيات التي أبرمت بين دول حوض النيل استهدفت ضمانة مصالح مصر المائية، ولحد ما السودان، وأبعد كلياً دول حوض النيل الأخرى. والكل يعلم طبعاً أنه هناك

مبادىء دولية أساسية يمكن تطبيقها في كيفية استخدام الموارد المائية كقوانين هلسنكي و«مسودة المعاهدة الدولية للاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية». وعلى رغم أن «قوانين هلسنكي» غير ملزمة، إلاّ أنها أسهمت إلى حد كبير في محاولات توثيق القوانين من قبل اللجان القانون الدولي. على كل حال، إن المبدأ الأساسي لقوانين هلسنكي فيما يخص الحدود الدولية للبحار والأنهر، هو أن المياه يجب أن توزع بالتساوي بين دول الضفة. ويبدو أنه جاء الوقت المناسب أن تطبق هذه القوانين التي لاقت قبول واسع تحت رعاية القانون الدولي وطبقت بالفعل من قبل معظم الدول التي توجد فيها نظم أنهر دولية كآلية ناجحة لتوزيع الحصص المائية لكل دولة حسب احتياجاتها.

الفصل السابع

جنوب السودان ومصالح العالم

جنوب السودان ومصالح العالم

لا شك لدي في أن العلاقات الدولية والإقليمية بين الدول في الألفية الثالثة ستحددها المصالح الاقتصادية ونوعية نظام الحكم للدولة ومدى تمسك قياداتها بمسؤولياتها تجاه شعبها. في عصر الرأسمالية ثمة مبدأ يقول إنه ليس هناك في السياسة الدولية أصدقاء أو أعداء على طول الخط، بل إن المصالح الاقتصادية والسياسية هي التي تحدد نوعية وعمق العلاقة وكيفية التعامل مع الآخر. وأعتقد أنه لجنوب السودان كل الإمكانيات اللازمة التي تؤجله ليلعب الدور المطلوب فيه في السياسة الدولية أولاً لتحقيق مصالحه القومية وثانياً لأهمية دوره الإنساني تجاه الشعوب الأخرى. وانطلاقاً من هذا المبدأ فإن الحديث عن قيام الدولة في جنوب السودان يحتم علينا التساؤل عن الكيفية التي ستتعامل بها هذه الدولة مع العالم، وما هي السبل وأساليب التي يمكن أن تفرض بها وجودها في هذا العالم التي تتحكم فيه المصالح الاقتصادية للدول الكبرى.

يجب التشديد هنا أن جنوب السودان يمتلك المقومات الاقتصادية والموقع الاستراتيجي في إفريقيا، وكونه حلقة

الوصل بين الشرق الأوسط وإفريقيا، كل هذه العوامل تجعله مسرحاً لتنافس دول القارتين وللشركات الدول الكبرى. وهذا ما بدأ يحدث في الوقت الحاضر في منطقة بانتيو إحدى محافظات أعالي النيل. فبالإضافة إلى وجود احتياطي نفط هائل في جنوب السودان، ثمة احتياطي كبير للذهب في شرق الاستوائية وفي منطقة بوما بالقرب من بيبور وفشالا على حدود جنوب السودان وإثيوبيا. كما هناك أكثر من عشرة أنهر يمكن الاستفادة منها في تجارة الصيد السمكية بالإضافة إلى الثروة الحيوانية الهائلة هناك. لكن أهم من كل هذه الإمكانيات الاقتصادية لجنوب السودان ثمة خصوصيات حضارية وثقافية وتراثية اكتسبتها عبر القرون من النادر أن توجد عند شعوب شرق ووسط إفريقيا، إذ أثرت في القبائل الجنوبية أربع حضارات وثقافات عالمية، خاصة في القرنين الماضيين، وهي المسيحية والإسلامية بالإضافة إلى الثقافة العربية، خاصة وأن سياسة التعريب التي انتهجتها الحكومات المركزية السودانية في السلم التعليمي في الجنوب منذ منتصف الخمسينات مكنت نحو ثلاثة أجيال من الجنوبيين من دراسة ومعرفة العادات والتقاليد العربية، وإلى حد كبير الثقافة الإسلامية. وسنحت لهذه الأجيال الجنوبية فرصة إدراك أن تعرف على وتأقلم مع ثقافات أخرى يمكن أن تتم من دون تأثير سلبي ومن دون أن يتخلى الإنسان عن العادات المحلية لمجتمعه. وفي الوقت نفسه اكتسبت الأجيال المتعلمة من الجنوبيين، سواء كانت داخل أم خارج السودان خصوصية التعليم الغربي، التي مثلها مثل المسيحية، أعطت للمتعلم الجنوبي الفرصة لمعرفة كيف يفكر الغربي، وما هي أسرار

ووسائل تطوره التكنولوجي. أما الخصوصية الرابعة، فهي موقع جنوب السودان الذي يتميز بموقعه في قلب القارة الإفريقية وكون أن شعبها ينحدر من قبائل إفريقية عريقة، تشترك مع جاراتها الجنوبية والغربية والشرقية في الخصائص الحضارية والثقافية والتراثية كافة التي تميز الشعوب الإفريقية من شعوب العالم الأخرى.

إن تأقلم الجنوب مع الحضارات والثقافات المسيحية الغربية والعربية والإسلامية، وكونه إفريقي الهوية، سيتمكنه بلا شك من التعامل مع شعوب العالم من دون حاجة لوسيط. وهذا الاستعداد من قبل الجنوب لمواجهة العالم، ترشحه أن يكون القدوة في القارة السمراء لما لديه من الإمكانيات الاقتصادية والروابط لاجتماعية من خلال أبنائه المتواجدين في جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى استعداده السياسي ليلعب دوراً إيجابياً في السياسة والعلاقات الدولية، خاصة بين العالمي العربي والإفريقي وبين إفريقيا والغرب وبين العالم الإسلامي والمسيحي. ولأهمية هذا الدور المرتقب لجنوب السودان في المجتمع الدولي، سنحاول في هذا الفصل طرح بعض الأسئلة حول ماهية السياسة الخارجية للدولة المرتقبة تجاه الدول المجاورة والدول الكبرى في العالم.

أوغندا

كغيرها من العواصم الشرق الإفريقية، تُعَد كمبالا من أهم المدن التي احتضنت ورعت ولادة حركة تحرير جنوب السودان أوائل الستينات من القرن العشرين. وكانت إحد المعاقل السياسية

لانطلاقة الحركة السياسية الجنوبية في المنفى، وأصبحت في فترات متفاوتة أحد المقرات السياسية للحركة. لكن يجب التشديد على أنه لم تكن للحكومة الأوغندية في تلك الفترة سياسة واضحة تجاه الحركة الثورية الجنوبية، خاصة فترة حكم الرئيس ملتون أويوتي. لكن الحركة الجنوبية استفادت كثيراً من وجود بعض أفراد القبائل الأوغندية الذين يتواجدون أيضاً على الحدود المشتركة بين البلدين، والذين كانوا في مناصب رفيعة في حكومة أويوتي. إلا أن العلاقات السياسية بين حكومة أويوتي والحكومات السودانية ظلت خلال عقد الستينات جيدة، وذلك لخوف أويوتي من أن تأييده ومساندته لحركة أنانيا الجنوبية قد تؤدي إلى قيام الخرطوم بتأييد ومساندة الحركات المناوءة له عملاً بالمثل. ولذلك تريثت طويلاً حكومة أويوتي في اتخاذ قرار دعم الحركة الثورية الجنوبية. وكون بعض القيادات الجنوبية في المنفى كانوا يعيشون في كمبالا، كان للعاصمة الأوغندية دوراً أخر في إنهاض الثورة الجنوبية إذ كانت مركزاً تعليمياً مهماً للجنوبيين، خاصة أبناء قبيلتي مادي وكاكوا السودانيين. وتخرج عدد لا بأس به من القادة السياسيين والأكاديميين والإداريين الجنوبيين في جامعة مكرري التي كانت من أهم مراكز التعليم العالي في شرق إفريقيا في الستينات. وعلى الرغم أن الحكومة الأوغندية لم تمنح الثوار الجنوبيين دعماً عسكرياً إلا أن حكومة أويوتي سمحت للاجئين الجنوبيين في الإقامة في أراضيها واستطاعت غالبية هؤلاء اللاجئين أن يتأقلموا مع الحياة في أوغندا بسهولة نظراً لما تلقوه من حسن ضيافة من الشعب الأوغندي في شمال ووسط البلاد.

استمرت تردد الحكومة الأوغندية في دعم الثوار الجنوبيين عسكرياً حتى أواخر الستينات. ففي عام ١٩٦٩ كان قائد الجيش الأوغندي آنذاك، أيدي أمين دادا، الذي ينحدر من قبيلة كاكوا الأوغندية، على الاتصال مع المخابرات الإسرائيلية التي لمست عنده الرغبة في الإطاحة بحكومة أوبوتي. وعندما أعلن أمين نيته صراحة إلى ضباط الاتصال الإسرائيليين، تبين أن الضباط والقوات الموالية لأيدي أمين في الجيش الأوغندي ينقصهم التدريب والانضباط. وفي هذا الوقت اتصل أمين بالعقيد جوزيف لاقو، وهو من قبيلة مادي السودانية، الذي كان يعمل ضابط الاتصال بين حركة أنانيا والجهات العسكرية الإفريقية. وكان لاقو مخولاً بالقيام بمهام خاصة. وعلى ما يبدو طلب أيدي أمين من العقيد لاقو مده بعدد من المقاتلين التابعين لحركة أنانيا مقابل دعم عسكري وسياسي أوغندي لحركة أنانيا في حالة نجاح انقلاب أمين. بعد استيلاء أمين على السلطة في كمبالا، يبدو أنه أراد أن يبرهن على صدقه ووعده للثوار الجنوبيين وامتنانه لدورهم في الإطاحة بحكومة أوبوتي. وعليه، وحسب رواية بعض الجنوبيين المقربين من العقيد لاقو، طلب أمين من المخابرات الإسرائيلية أن تمد حركة أنانيا الجنوبية بأسلحة خفيفة على أن يتم توزيع هذه المعدات وإسقاطها بالطائرات الأوغندية في أعالي النيل وبحر الغزال والاستوائية في جنوب السودان حتى يبرهن العقيد لاقو للجنوبيين بأنه استطاع أن يأتي بالأسلحة التي كانت الحركة بحاجة ماسة إليها. وعلى ما يبدو أن هذا قد حصل، إذ استطاع العقيد لاقو من توحيد صفوف الحركة الجنوبية والخروج بها من حالة التفتت والإنشقاقات إلى

كونها حركة سياسية وعسكرية قوية ذا توجه واضح. على كل حال من الصعب معرفة عما إذا كان لاقو كان يرغب فعلاً في الاستيلاء على السلطة (الحركة) عبر الدعم الأوغندي أم لا، أم أنه قام بتلك المهمة بدافع الغيرة الوطنية والاهتمام بلم شمل الصفوف الجنوبية. لكن الشيء المهم في كل هذا هو أنه استطاع إقناع قيادات الفصائل الجنوبية السبعة كافة آنذاك بحضور مؤتمر عام في المقر السري للحركة في «اوينجيبول» وحث السياسيين الجنوبيين على أن الأوان آن في أن تباشر الحركة نضالها ضد العدو بدلاً من تضييع الوقت في الصراع على السلطة. وبالفعل نجح لاقو، الذي رقي إلى رتبة لواء (جنرال) لاحقاً، في إقناع هؤلاء السياسيين برؤيته، وأعلن كل واحد منهم تخليه عن رئاسة حركته وانتخبوا لاقو في «أوينجيبول» قائداً ورئيساً «لحركة تحرير جنوب السودان» ليكون الممثل الوحيد والناطق باسم جنوب السودان. وعليه باشر الجنرال لاقو مهامه الجديدة، وبهذه الصفة وقع على اتفاقية أديس أبابا مع حكومة الجنرال نميري.

وبمناسبة ذكر إسرائيل، فقد تردد كثيراً في السنوات الأخيرة أن إسرائيل هي أحد الدول التي تساند الحركة الشعبية وإنها من الدول التي تؤيد انفصال جنوب السودان. لا شك أنه كانت لإسرائيل مصلحة في تزويد الثوار الجنوبيين بالأسلحة الخفيفة عبر أوغندا كما أشرنا في عام ١٩٧٠. وذلك لأن إسرائيل كانت في حالة حرب مع السودان وكون الأخيرة كانت مشاركة بقواتها في حرب أكتوبر ١٩٦٧. وصحيح أيضاً أنه بتوجيه من الحكومة الأوغندية تم تدريب بعض الكوادر التابعة لحركة أنانيا في

إسرائيل بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧١، ويقال أيضاً أن بعض السياسيين الجنوبيين زاروا إسرائيل خلال هذه الفترة. لكنني لا أعتقد أن إسرائيل واصلت هذه الاتصالات مع الثوار الجنوبيين الحاليين، في الثمانينات أو حتى في التسعينات لسببين: أولاً، إن الحركة الشعبية منذ إنشائها انتسب إليها عناصر وأشخاص سياسيين وعسكريين من أبناء شمال السودان ولهم اتصال مباشر بقيادة الحركة ولهم إلمام بخفايا وأسرار الحركة. ولا أعتقد أيضاً أن هؤلاء يمكنهم السكوت في حالة ورود وإثبات أخبار تؤكد أن الحركة على اتصال بأي شكل من الأشكال، سرياً أو سياسياً أو حتى عسكرياً مع إسرائيل. فإذا سكت هؤلاء عن مثل هذا السر، فيمكن عده خيانة لانتمائهم القومي: العربي الإسلامي. فهم يمثلون مصالح الشمال الإستراتيجية والقومية في الحركة الشعبية. ثانياً، خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٨٣ حتى عام ١٩٩١ كانت إثيوبيا الماركسية تسيطر على كل قنوات الاتصال الخارجي للحركة، خاصة داخل الأراضي الإثيوبية، ولم تكن هناك اتصالات تجرى من دون علم المخابرات الأثيوبية التي كانت تنسق مع أفراد الاستخبارات العسكرية التابعة للحركة الشعبية. قد تكون هذه الاتصالات إن وجدت مرتبطة بتبادل المعلومات لا أكثر ولا أقل. فالتبادل المعلومات بين المخابرات الدولية، بما فيها المخابرات الخارجية السودانية، والحركات التحررية غالباً ما تجري عبر أشخاص. وينطبق الأمر على كل الحركات التحررية، ولعل التعاون الاستخباري بين الثوار الأكراد والمخابرات في كل من إيران والعراق وسوريا وتركيا بالإضافة إلى الروس والولايات المتحدة الأمريكية مثالا حياً في هذا

الاتجاه. وإذا صدقنا الادعاءات الكثيرة التي تقول أن بعض أعضاء القيادة في الحركات التحررية الجنوبية زاروا إسرائيل سراً خلال السنوات الستة عشرة الماضية، فالحكومة السودانية ادعت أن رئيس التجمع الوطني الديمقراطي السيد محمد عثمان الميرغني زار تل أبيب سراً وشوهد هناك أواخر ١٩٩٨. كما أشاعت الحكومة أن بعض القيادات الشمالية في المعارضة بالخارج لها اتصالات مع المخابرات الإسرائيلية. وتذكرنا هذه الأشاعات بتلك التي روجت عن أن المملكة العربية السعودية امدت العقيد جون قرنق بلأسلحة والمعدات في أوائل التسعينات، أعتقد أن مثل هذه التهم تدخل في إطار الحرب الإعلامية التي تجيدها أطراف النزاع السودانية. وأعتقد أيضاً أن الحرية إما أن تكون كاملة أو لا تكون فلا توجد نصف حرية ولا ربع حرية. وتنطبق القاعدة نفسها على علاقات جنوب السودان وإسرائيل مستقبلاً. فلا جدال في القول أنه لجنوب السودان الحق أن يقيم علاقات دبلوماسية وسياسية مع إسرائيل، لكن فقط حينما يكون الشعب الفلسطيني قد نال كل حقوقه المشروعة. وذلك لأن من الصعب على القيادة الجنوبية قبول التعامل مع دولة ترفض الاعتراف وإعطاء حق تقرير المصير لشعب ما، في الوقت الذي تطالب هذه القيادات لشعبها بالحقوق نفسها من دولة أخر ترفض الاعتراف بحقها في نيل الحرية. أما في المستقبل، فلا أرى أي مانع في أن يكون للدولة في جنوب السودان علاقات سياسية كغيرها من الدول التي لم تعد لها خلافات سياسية مع إسرائيل كمصر والأردن ودول العالم الأخرى.

وبالعودة إلى علاقات الجنرال لاقو وحكومة أيدي أمين، فبعد

أن توقفت الحرب في الجنوب، بدأ أنه لم تتسن الظروف في أن تستمر الاتصالات بين أوغندا والحكومة الإقليمية في جنوب السودان بصورة مباشرة، سواء كان في عهد أبيل أليير أو جوزيف لاقو نفسه. وذلك لأن، وحسب أحد بنود اتفاقية أديس أبابا، العلاقات الخارجية بين السودان والدول الأخرى، من اختصاص الحكومة المركزية. واستمر الجمود في الاتصالات بين جنوب السودان وأوغندا، باستثناء تجارة الحدود بينهما، حتى ١١ إبريل ١٩٧٩، عندما أطاحت القوات التنزانية بحكومة أمين التي على أثره تدفقت أعداد كبيرة من اللاجئين من القبائل كاكوا ومادي وأشولي الأوغندية إلى جنوب السودان والذين كانوا العمود الفقري لحكومة أمين. وعلى الرغم أنني لست ملماً بخفايا هذا النزوح الكثيف والاتصالات التي سبقتها بين أمين وبعض القيادات الجنوبية، إلاّ أنه من الواضح أن عودة هؤلاء بأعداد كبيرة إلى شرق الاستوائية أدى إلى صعوبات اقتصادية وعراقيل اجتماعية جمة، خاصة في العاصمة الجنوبية، جوبا، إذ كان معظم النازحين الأوغنديين من الطبقة المتعلمة ولهم مؤهلات علمية عليا مما دعت الضرورة إلى إيجاد وظائف لهم في الدوائر الحكومية في الجنوب بواسطة أقربائهم. ويعد الكثيرون في الجنوب أن أحد الأسباب التي جعلت لاقو والأخريين يدعون إلى إعادة تقسيم جنوب السودان إلى ثلاثة أقاليم، هو أن التقسيم سيؤدي إلى إيجاد فرص العمل ولتوطين النازحين الأوغنديين.

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن بعض اللاجئين الذين لجأوا إلى شمال أوغندا أو الذين استقروا في العاصمة الأوغندية كمبالا خلال الحرب الأهلية السودانية الأولى، اختار البقاء هناك ليلتحق

بهم أواخر ١٩٨٥ العديد من اللاجئين الذين اضطروا إلى ترك قراهم. وعندما استلم الرئيس يويري موسفيني السلطة في كمبالا أوائل ١٩٨٦، برزت بوادر لإمكانية التعاون السياسي بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وحركة المقاومة الوطنية الأوغندية بقيادة موسفيني . ويربط العقيد قرنق والرئيس موسفيني بعلاقة زمالة تعود إلى منتصف الستينات عندما كانا يدرسان في جامعة دار السلام بتنزانيا. ويبدو أنهم كانوا على اتصال بين عامي ١٩٨٤ و١٩٨٥ عندما كان موسفيني يقيم في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، التي كانت أيضاً مقراً لرئيس الحركة الشعبية آنذاك. وفي أواخر عام ١٩٨٧ تمكن العقيد جون قرنق من اعتقال نحو مائتي شخص من الثوار الأوغنديين الذين كانوا يؤيدون نظامي تيتو أوكيلا وملتون أوبوتي.

ظل هؤلاء رهن الاعتقال في سجون الحركة بشرق الاستوائية حتى أواخر ١٩٩١ عندما تمكن خمسون شخصاً ممن بقوا على قيد الحياة الهرب إلى إثيوبيا، حيث تمكن ثلاثون فقط منهم من الوصول إلى أحد مخيمات اللاجئين في غرب إثيوبيا. ومن الجدير بالذكر أن الرئيس موسفيني حاول التوسط بين الفصائل الجنوبية لرأب الصدع بينهم، لكنه لم يوفق، ذلك لأن العقيد قرنق كان في موقف قوة إذ يسيطر مؤيدوه على المناطق التي تتواجد بقربها قوات «جيش مقاومة الرب» التي كانت بقيادة أليس لكونيه، قبل هروبها إلى كينيا أواخر الثمانينات، ليتولى جوزيف كونج قيادتها في محافظات نمولي وكاجوكاجو السودانية. وعلى ما يبدو، بعد فشل موسفيني في محاولاته لتوحيد صفوف الثوار الجنوبيين، قبل مشروع واشنطون الذي استهدفت استغلال

القوة العسكرية للحركة الشعبية بالإطاحة بالحكومة السودانية الإسلامية. لكن قلة المقاتلين في الحركة الشعبية بقيادة الدكتور قرنق، أجبرت القيادة الأوغندية على تعديل خطتها، وفتحت باب الحوار مع الدكتور ريك مشار في أوائل ١٩٩٨، إذ يقال أن مشار زار أوغندا أكثر من أربع مرات خلال شهر واحد ونجح موسفيني في ترتيب لقاء بين الرجلين في مدينة قولو في يونيو من العام نفسه. ويبدو أن الرئيس الأوغندي حاول أن يستوحي ويعرف حقيقة الوضع العسكري في جنوب السودان من الطرفين، بعد أن اقتنع الرئيس الأوغندي بأن الحل الوحيد لوقف الحرب في شمال أوغندا يكمن فقط بإحلال السلام في جنوب السودان.

شخصياً، أعتقد أن القيادة الأوغندية أخطأت كثيراً عندما قبلت عرض واشنطن، وأخطأت ثانياً عندما مالت إلى مساعدة أحد الأطراف الجنوبية، ذلك لأن مستقبل العلاقات الأوغندية وجنوب السودان لا يحكمها ريك مشار ولا جوزيف لاقو ولا جون قرنق، بل تتحكم بها المصلحة المشتركة بين الشعبين. وبما أن للقبائل أشولي ومادي وكاكوا وزناً سياسياً في جنوب السودان، على الرغم من تواضع تأثيرهم السياسي في أوغندا، فإن أهمية دورهم السياسي في الجنوب تحتم بعد النظر لكمبالا في طريقة التعامل مع الأطراف الجنوبية بالمستوى والحياد نفسه، لأن حياد الأوغندي في النزاع السوداني لمصلحة أوغندا وسيخلق ثقة عند كل الأطراف الجنوبية. وفي الختام لا بد من طرح بعض الأسئلة التي تحتاج إلى إجابات واضحة فيما يتعلق بالعلاقات السياسية والأمنية بين جنوب السودان وأوغندا في المستقبل: هل اختارت كمبالا التعامل مع العقيد قرنق من دون أطراف أخرى

لأسباب سياسية واستراتيجية أو خاصة؟ وهل المصالح الأمنية والسياسية لأوغندا في جنوب السودان أهم من المصالح الاقتصادية؟ وكيف تتعامل الحكومة الأوغندية الحالية مع القبائل الحدودية في المستقبل، الذين يحاربون كمبالا حالياً، إذا لم تفتح الحكومة الأوغندية الحوار معهم كونهم حلقة الوصل بين القيادات الجنوبية ونظرائهم في أوغندا؟ لماذا اختار موسفيني قبول نصائح واشنطن، على رغم من علمه بعدم جدواها، ورفض التعامل مباشرة مع القيادات الجنوبية كافة التي لها وحدها السلطة في وقف الهجمات لقوات جوزيف كونج؟ ولماذا رفضت القيادة الأوغندية الاعتراف بأن الوجود العسكري للثوار الجنوبيين في شرق وغرب الاستوائية هو وحده الضمان الوحيد للقضاء على جيش جوزيف كونج، بدلاً من الدخول في مغامرة فاشلة مع واشنطون، ليدرك لاحقاً أن الحركة الشعبية لا يمكن لوحدها الإطاحة بحكومة البشير مهما كان نوع تسليحها؟ لماذا قال ريك مشار لموسيفيني عندما اجتمعا أكثر من مرة، مما استدعى مطالبة الأخير بضرورة التنسيق بين قرنق ومشار؟ وهل لكل من إثيوبيا وأريتيريا دور في الأسلوب التي تبعتها كمبالا في تعاملاتها مع الثورة الجنوبية التي تتركز على ما يبدو على استغلال مقاتلين الثورة الجنوبية لمحاربة خصمهم الخرطوم التي تساند «جيش مقاومة الرب» و«حركة تحرير أريتيريا» و«حركة تحرير أورومو» الإثيوبية؟ ما هي مصلحة الجنوب في خلق علاقة متينة مع أوغندا؟ وبما أن هناك بالفعل مصالح حيوية بين البلدين، فهل يمكن تحديدها حتى يتمكن الطرفان من الاعتناء بها في المستقبل؟ ولماذا قبل وسمح الثوار الجنوبيون

للمتمردين الأوغنديين باستخدام الأراضي الجنوبية، خاصة وأن الموارد الغذائية في هذه المناطق ضئيلة، بالإضافة إلى أن قيام مثل هذه الأحداث في المناطق الحدودية غالباً ما يخلق حالة عدم استقرار في المنطقة؟ هل هناك اتصالات سرية بين القيادات الجنوبية المختلفة بالمتمردين الأوغنديين على الحدود السودانية الأوغندية؟ وماذا يكون ردود الأفعال الدولة في جنوب السودان والحكومة الأوغندية إذ قررت بعض القيادات السياسية في المحافظات الاستوائية، الذين يريدون أن يحكموا الجنوب بكل وسائل، كما صرح أحدهم في حديث صحفي، استخدام أراضٍ أوغندية لمحاربة الحكومة في جنوب السودان؟

إثيوبيا

لإثيوبيا دور خاص في تطور الحركة الثورية الجنوبية ابتداءً من صيف ١٩٦٣ إلى اليوم. وعلى الرغم أن حكومة الإمبراطورية الإثيوبية لم تهتم كثيراً بتفاصيل الثورة الجنوبية في مراحلها الأولى، إلا أن الاستقرار الأمني والسياسي للحدود الشرقية الجنوبية لإثيوبيا مع السودان وتواجد سكان القبائل المشتركة التي تعيش عبر الحدود والذين استضافوا الثورة الجنوبية، ساعدت كل هذه العوامل الثوار الجنوبيين في تنظيم أنفسهم إلى حركة ثورية قوية متخذين الأراضي الإثيوبية المقر الثالث لهم بعد زائير وأوغندا. بحلول عام ١٩٦٧ فتحت إثيوبيا أول مخيم للاجئي جنوب السودان في أراضيها وبالتحديد في منطقتي إتانق وأدوره (طياجاك). ومع مرور الزمن تمكنت القيادة

العسكرية الجنوبية من إقناع السلطات العسكرية المحلية في مقاطعة قمبيلا التي كانت تابعة آنذاك لمحافظة كفا الإثيوبية بتدريب بعض كوادر الحركة حتى وصل التنسيق بينهما إلى ذروته أواخر الستينات من القرن العشرين عندما اعترفت ضمنياً الحكومة الإثيوبية بممثل حركة تحرير جنوب السودان في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا. ومما لا شك فيه أيضاً هو أن الإمبراطور الإثيوبي الراحل هيلي سلاسي لم تكن لديه أية مصلحة سياسية لدعم الثوار الجنوبيين، إلا أن وجود بعض القبائل التي تقطن في طرفي الحدود بين البلدين وتعاطفهم مع الثورة الجنوبية كانت إشارة كافية للسلطات الإثيوبية بأن هؤلاء الثوار أخوة لهم يستحقوا الدعم من الإمبراطورية. لكن الإشارات التي كانت ترسلها الخرطوم إلى أديس أبابا والتي كانت في مجملها تهديدات مبطنة مفادها أن الحكومة السودانية قادرة على أن تعامل الثوار الإرتيريين بالمثل إذا تجرأت حكومة أديس أبابا على دعم الثوار الجنوبيين. لذلك اكتفت أديس أبابا بالسماح للثوار الجنوبيين البقاء في أراضيها من دون أن تورط نفسها رسمياً في دعمهم عسكرياً. وكان المصدر الوحيد الذي يمول الثوار الجنوبيين بالأسلحة في إثيوبيا هم تجار السلاح من قبيلة أرومو الذين كانوا يتاجرون بالسلاح مقابل المواشي أو نقداً. واستمر هذا الوضع حتى عام ١٩٧٠/ ١٩٧١ عندما بدأ الثوار في جنوب السودان يتلقون الأسلحة من الحكومة الأوغندية كما أشرنا. وكان للإمبراطور الإثيوبي دور فاعل في المباحثات التي سبقت اتفاقية أديس أبابا التي أجريت بين الثوار الجنوبيين وحكومة الجنرال نميري في «فندق إثيوبيا» بالعاصمة الإثيوبية في فبراير ١٩٧٢.

وعندما تمردت القوات الجنوبية في مدينة أكوبو بقيادة الملازم بنسن كوانج لاتجور والرقيب جيمس بول كور في مارس ١٩٧٥، بعد ثلاثة أعوام من إبرام اتفاقية أديس أبابا، توجهوا إلى الأراضي الإثيوبية، وعند وصولهم استقبلهم الحاكم المحلي في قمبيلا آنذاك ووعدهم بدعم إنساني من النظام الشيوعي الذي كان يحكم إثيوبيا في ذلك الوقت. وبالفعل أصدرت حكومة العقيد منغستو هيلي مريام قراراً تم بموجبه الاعتراف بالقيادة العسكرية «لجبهة أنانيا الوطنية» كما كان الثوار الجنوبيون يسمون أنفسهم، وقام بتدريبهم ضباط من الجيش الإثيوبي. وأصبحت «بيل فام» بالقرب من إتانق مقراً لقيادتها. وبحلول عام ١٩٧٨ قررت القيادة السياسية لجبهة أنانيا تطوير الحركة لتكون حركة جنوبية جامعة ومستقلة في قراراتها السياسية عن السلطات العسكرية الإثيوبية. وكانت القيادة السياسية برئاسة غردون مورتات مايان الذي كان ولا يزال يقيم في العاصمة البريطانية لندن، وكان القائد العسكري هو بنسن كوانج لاتجور. وعندما شعرت الحكومة الإثيوبية بأن الحركة بدأت اتصالات مع بعض السياسيين الجنوبيين في الخارج، قررت قطع الاتصالات بين جناحي الحركة فمنعت السياسيين الذين كانوا في أديس أبابا من زيارة قواتهم في الميدان وإبقاءهم في العاصمة الإثيوبية. وشجعت أيضاً حكومة منغستو الجناح العسكري في الحركة على القيام بعمليات داخل الأراضي السودانية ابتداءً من عام ١٩٧٩. ومع مرور الزمن تقلص مستوى الاتصالات بين السياسين والقيادات العسكرية للحركة. وبهذه الطريقة استطاعت الحكومة الإثيوبية من السيطرة على «حركة أنانيا الثانية»، كما

أصبحت تعرف منذ عام ١٩٨٠. ووصلت هذه السيطرة إلى الحد الذي أصاب عمليات الحركة بشلل شبه كامل بحلول عام ١٩٨٢، وضعف بالنتيجة تأثير القرارات التي كان السياسيون يصدرونها في المنفى حول سير الأمور في الحركة. وظهرت أيضاً بوادر انقسامات وانشقاقات داخلية في الحركة، وبحلول أوائل ١٩٨٣ وصلت العمليات العسكرية لحركة أنانيا الثانية إلى أدنى مستواها. لذلك عندما وصل قادة عسكريون برتب عليا، عقب التمرد الذي حدث في بور وبيبور وأيود إلى الأراضي الإثيوبية، رحبت به حكومة العقيد منغستو بحرارة شديدة وعرض عليهم فوراً الدعم العسكري اللامحدود، شرط أن يعلنوا انضمامهم تحت قيادة عسكرية قوية. لكن قبل أن تنظم هذه القيادة الجديدة نفسها كما وعدت الإثيوبيين، حصلت خلافات إيدولوجية وصراع على السلطة بين مجموعة المرحوم كريبينو كوانين بول ووليم نيون بانج وجون قرنق ومجموعة صموئيل قاي توت وأكوت أتيم دي مايان ووليم شول دينق من جهة، وبين قيادة «أنانيا الثانية» في «بيل فام» والمجموعة الأولى من جهة أخرى. وفي نهاية المطاف اختارت الحكومة الإثيوبية مساندة مجموعة كريبينو – قرنق – بانج، وبالنتيجة تحالفت مجموعة توت مع قيادة أنانيا الثانية الذي كان مقرها في «بيل فام»، وبعدما فشلت المفاوضات بين المجموعتين بشأن تشكيلة القيادة والأهداف الإستراتيجية والقومية للحركة، اندلعت حرب شرسة بين المجموعتين وهوجمت «بيل فام» في هجوم مشترك للجيش الإثيوبي مع قوات مجموعة كريبينو، التي تحولت قياداتها رسمياً في ١٦ أكتوبر ١٩٨٣ إلى العقيد جون قرنق بعد تأسيس «الحركة

الشعبية لتحرير السودان» في مقاطعة إتانق الإثيوبية. وبعد انتهاء المعارك، غادرت قوات أنانيا الثانية ومؤيدو توت وأتيم وشول الأراضي الإثيوبية وتوجهوا إلى الأراضي السودانية. وبعد عودتها إلى الأراضي السودانية أصبحت أنانيا الثانية بقيادة صموئيل قاي توت وأكوت أتيم دي مايان. وعندما قتل توت في معركة بين قوات العقيد قرنق وقواته بالقرب من أدوره في مارس ١٩٨٤، خلفه وليم شول دينق قائداً للحركة. وكذلك عندما قتل شول في معركة بين قواته مع الحركة الشعبية بالقرب من فنجاك في أوائل ١٩٨٥، خلفه غردون كوانق شول في قيادة الحركة حتى نوفمبر ١٩٨٨ عندما وحدت الجانبين جناحي الحركة. إذاً، منذ أواخر عام ١٩٨٣ أصبحت المجموعة التي يقودها العقيد جون قرنق تعرف بالحركة الشعبية لتحرير السودان. وعندما توحدت الحركة الجنوبية في أواخر الثمانينات بقيت بعض القيادات العسكرية التابعة لحركة أنانيا الثانية خارج الاتفاقية وتمركز بعضهم في بانتيو بقيادة فولينو ماتيب نيال وفي فانجاك بقيادة قبريال تانق قينجا، وقوات تابعة لكل من وليم ريث قاي وغردون كوانق بانجفينج في أكوبو وأيود، بالإضافة إلى مجموعات مستقلة في بحر الغزال وبيبور وفشالا وفي أطراف ملكال. بحلول عام ١٩٨٤ توطدت العلاقات بين الحركة الشعبية والحكومة الإثيوبية لتصل مستوى الدعم العسكري المباشر عبر دول الكتلة الشرقية. وأسس أحد أكبر المخيمات للاجئين في إفريقيا في عام ١٩٨٤ في إتانق وتدفقت المساعدات الإنسانية على اللاجئين السودانيين من الدول الشيوعية. وبحلول منتصف عام ١٩٨٨ كما أشرنا سابقاً وصلت

الحركة الشعبية قمة تفوقها العسكري على الحكومة المركزية واحتلت نحو ٨٠ في المئة من جنوب السودان. وبينما كانت الحكومة الإثيوبية تواصل دعمها العسكري للحركة الشعبية، وردت بعض التقارير في هذه الفترة تقول إن حكومة منغستو كانت تطلب من قيادة الحركة القيام ببعض الخدمات الخاصة لصالح نظامه. ووردت بعض المعلومات لمراقبين محليين في تلك الفترة أن الحركة كانت تمد الحكومة الإثيوبية ببعض المواد الغذائية لتموين الجيش الإثيوبي الذي كان يحارب الثوار الأريتيريين. كذلك تردد في أواخر الثمانينات أن الحركة الشعبية ربما أرسلت بعض المقاتلين من قواتها بالتعاون مع الجهات الإدارية الإثيوبية بقمبيلا، إلى جبهات القتال ضد الثوار الأريتيريين.

وبين عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨ أعلنت وسائل الإعلام للثورة الأريتيرية أن القوات الأريتيرية أسرت مقاتلين من الثوار جنوب السودان الذين كانوا يقاتلون إلى جانب قوات الحكومة الإثيوبية. ويذكر أن بعض الضباط الحركة الشعبية حاولوا جاهداً أخذ صلاحيات إدارية في محافظة قمبيلا الإثيوبية بحجة أن الحركة الشعبية وقيادتها «لا تعترف بسلطة إثيوبية يكون مسؤوليها من أبناء النوير والأنواك في قمبيلا»، ذلك لأن الحركة، كما أشار بعض قيادييها «لا تؤمن بوجود نوير وأنواك إثيوبيين». وبحكم السلطات العسكرية الواسعة التي كانت تتمتع بها الحركة في قمبيلا، حولت المدينة الإثيوبية إلى العاصمة الإدارية لها، وتمكنوا من إقناع بعض السلطات الأمنية المحلية من أبناء أورومو وأمهرا بهذه الفكرة. ومع مرور الزمن فقدت الحركة الدعم

المحلي من القبائل النيلية الإثيوبية، مما خلقت في الوقت اللاحق صعوبات أمنية جمة للحركة عندما قررت حكومة منغستو التخلي عن السلطة وفرار منغستو وبعض مساعديه إلى هراري عاصمة زمبابوي في مايو ١٩٩١.

ومن الجدير بالذكر أن الحركة الشعبية كانت في حرب شبه دائمة مع السكان المحليين الذين يقطنون في المناطق الحدودية مع إثيوبيا. وقتل نتيجة لهذه الاشتباكات المئات من المواطنين. ولذلك عندما انتصر الثوار الإثيوبيون واستولوا على السلطة في أديس أبابا، اختار العقيد جون قرنق الفرار مع بعض قواته إلى شرق الإستوائية عبر جبال البومة، بدلاً من التوجه إلى محافظة مايوت أو عاصمة محافظة السوباط، الناصر القريبة. والسبب في خوف العقيد قرنق من التوجه إلى هذه المناطق هو علمه بتوتر العلاقات بين قواته والقبائل المحلية، أي الأنواك والنوير.

وفي مايو ١٩٩١ اندلعت معارك عنيفة بين الثوار الإثيوبيين وقوات الحركة الشعبية لتحرير السودان في مقاطعة إتانق أسفرت عن مقتل العشرات من قوات الحركة الشعبية التي توجهت جنوباً نحو جبال البومة. وبعد شهرين تقريباً من طرد الحركة من الاراضي الإثيوبية، أعلن الدكتور ريك مشار والدكتور لام أكول والكوماندور غردون كوانق شول والناطق باسمهم في أوروبا المحامي جون لوك جوك إنشقاقهم عن الحركة من مدينة الناصر بالقرب من الحدود الإثيوبية السودانية. هذا وقد سمحت السلطات الجديدة في أديس أبابا بإعادة فتح مخيم إتانق للاجئين السودانيين بالإضافة إلى مخيمات ديما وفونيدو. وما زالت الحكومة الإثيوبية بالتعاون مع معتمدية شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة تقوم برعاية هؤلاء اللاجئين.

ولا بد من الإشارة هنا أنه – وهو ليس سراً – أن العاصمة الإثيوبية، وبصفة خاصة مدينة قمبيلا في غرب البلاد، تعد من أهم مراكز التجسس للحكومات السودانية على الثوار الجنوبيين منذ أن إنطلقت ثورتهم في الستينات من القرن العشرين. وظلت قمبيلا بالنسبة للخرطوم مركز مراقبة التحركات العسكرية للحركات التحررية الجنوبية، وفي بعض الأحيان بتنسيق مع الجهات الأمنية المحلية. وكانت وما تزال القنصلية السودانية في قمبيلا منذ عام ١٩٥٦ من أهم مراكز التجسس لرجال الأمن السوداني في شرق إفريقيا بصفة عامة، وفي إثيوبيا بصفة خاصة. وعمد العديد من رجال الأمن السوداني في إثيوبيا على الزواج من إثيوبيات، خاصة من قبائل أورومو التي تتكون غالبيتهم من المسلمين. وبهذه الطريقة يتسنى لهؤلاء الإقامة والعمل في إثيوبيا، خاصة في حقل التجارة وفي مجال المواصلات العامة. كما لعب المال دوراً مهماً في عمليات التجسس، وذلك لأن المواطنين الذين يقطنون في قمبيلا ينحدر غالبيتهم من القبائل النيلية، مما يجعل التعرف على رجال الأمن السوداني، خاصة من شمال البلاد أمراً سهلاً. لهذا السبب لجأوا إلى استخدام اللاجئين السودانيين من القبائل الجنوبية لجمع المعلومات، كما استخدموا النساء الإثيوبيات، خاصة اللواتي يعملن في مخيمات اللاجئين السودانيين في الأراضي الإثيوبية.

ولا بد هنا من التوقف للإشارة إلى الحديث الذي يدور في أوساط الجنوبيين بشأن الوضع القانوني لمقاطعة قمبيلا وما يتردد من أنها أرض سودانية وليست إثيوبية.

من المفروغ منه أن قمبيلا ظلت منذ عام ١٩٠٢ جزءاً مهماً

من الإمبراطورية الإثيوبية. ففي ١٥ مايو ١٩٠٢ وقعت اتفاقية بين الحكومتين البريطانية والإثيوبية إذ نصت المادة الرابعة من الاتفاق على أن الإمبراطور منيليك الثاني قد التزم على نفسه بأن يسمح للحكومة البريطانية وحكومة السودان باختيار قطعة من الأرض مجاورة لإتانق، على نهر بارو، لا يتجاوز طولها ألفي متر وأن لا تتجاوز مساحتها أربعمائة هكتار لاستئجارها لحكومة السودان، بغرض إدارتها كمحطة تجارية واحتلالها طول المدة التي يبقى فيها السودان خاضعاً للحكم الإنجليزي المصري، على أن لا تستعمل قطعة الأرض المؤجرة لأي غرض سياسي أو عسكري. وعندما تبين في عام ١٩٠٢ أن إتانق لا تتناسب والأغراض التي استؤجرت من أجلها، إذ إنها بعيدة جداً عن الأراضي المرتفعة، وفي ضوء ذلك اقترحت الحكومة السودانية مدينة قمبيلا، التي كانت قرية صغيرة في ذلك الوقت، كموقع جديد للمحطة التجارية. وفي ٦ ديسمبر ١٩٠٧ وقع على معاهدة أخرى بين الحكومة البريطانية والإثيوبية بشأن الحدود، وقد ألحقت الحدود المقترحة خريطة وضحت باللون الأحمر، الحدود المقترحة، والتي تم تعينها من تقاطع خط عرض ٦ درجة شمالاً، وخط طول ٣٥ درجة شرقاً ومنه جنوباً حتى بحيرة رودلف. ونصت المعاهدة على قيام لجنة مشتركة للقيام بتخطيط الحدود الطبيعية بين إثيوبيا والسودان. واستمر الوضع على ما هو عليه في قمبيلا أثناء الحكم البريطاني المصري في السودان. وبعد إعلان الاستقلال في أول يناير ١٩٥٦ دخلت حكومة جمهورية السودان والحكومة الإمبراطورية الإثيوبية في المفاوضات بشأن الوضع القانوني لقمبيلا. واتفق الطرفان في

بروتوكول جديد على أن عقد إيجار المحطة التجارية بقمبيلا المنصوص عليها في المادة الثانية من معاهدة ١٩٠٢ قد انتهى. وبانتهاء ذلك الإيجار استردت إثيوبيا سيادتها الكاملة على تلك المحطة التجارية، في أول أكتوبر ١٩٥٦. واتفق الجانبان على أن تتخلى حكومة السودان، في ١٥ أكتوبر ١٩٥٦ عن حيازة جميع العقارات التي كانت لديها في قمبيلا، وتسليمها بدون تعويض إلى حكومة الإمبراطورية الإثيوبية. ونصت المادة الثالثة من البروتوكول عن أن الأرض التي تقع عليها مباني الحكومة السودانية، وتقع في وسط المدينة، تؤول إلى الحكومة الإمبراطورية الإثيوبية، لتأجيرها في الحال لحكومة السودان لمدة عشرين سنة، قابلة لتجديد بإيجار اسمي، وللاستعمال الرسمي بواسطة القنصلية العامة للسودان في قمبيلا. واتفق الطرفان أيضاً على إنهاء منصب ومهام مفتش المركز في قمبيلا، وكان عبد الرحمن عبدالله، الذي أصبح لاحقاً وزير الخدمة والإصلاح الإداري أخر إداري سوداني في قمبيلا. ونصت المادة نفسها على قيام قنصلية عامة للسودان في قمبيلا في ١٥ أكتوبر ١٩٥٦. هذا هو إذن الوضع القانوني لمقاطعة قمبيلا الإثيوبية كما نصت عليها المعاهدات والبروتوكولات الثنائية.

وبالعودة إلى علاقة الحركة الشعبية والجبهة الثورية للشعوب الإثيوبية بعد الإطاحة بحكومة العقيد منغستو هيلي مريام، فإن الجانبين لم تكن لهم أية اتصالات مباشرة بعد خروج الحركة الشعبية من الأراضي الإثيوبية. وحتى الاتصالات اللاحقة بين الطرفين كانت تتم عن طريق الحكومة الأريتيرية وبإصرار من الولايات المتحدة الأمريكية. لذلك انحصر تواجد الحركة الشعبية

في الأراضي الإثيوبية على الأفراد الذين هم لاجئون يقيمون في العاصمة الإثيوبية أو في المخيمات أو الذين ارتبطوا بإثيوبيات بعلاقة زواج. ولحد ما ساد التوتر نفسه على علاقات الحركة الشعبية مع الثوار الأريتيريين الذين استولوا على السلطة في أسمرا. لكن على ما يبدو أن التغير الذي طرأ على مجرى علاقات الحركة الشعبية مع أسمرا في أوائل التسعينات تعود أسبابه إلى عوامل داخلية أرتيرية، خاصة بعد توتر العلاقات بين الخرطوم وأسمرا بسبب دعم الخرطوم لمعارضي حكومة الرئيس أسياس أفورقي، ولأسباب خارجية أهمها ضغوطات التي مارستها واشنطن على كل من أسمرا وأديس أبابا التي على أثرها استخدمت «التجمع الوطني الديمقراطي» والحركة الشعبية الاراضي الأريتيرية للقيام بعملياتها العسكرية ضد حكومة الجنرال البشير. أما الحكومة الإثيوبية فأرادت على ما يبدو أن لا تتدخل مباشرة في الشؤون السودانية، لذلك كانت علاقاتها مع الخرطوم على ما يرام حتى يونيو ١٩٩٥ عندما اتهم أديس أبابا الخرطوم بالضلوع في محاولة اغتيال التي تعرض لها الرئيس المصري حسني مبارك في العاصمة الإثيوبية. ونتيجة لتدهور العلاقات بين البلدين، أغلقت قنصليتا السودان في كل من أسوسا وقمبيلا.

وربما في هذا الوقت، ومن المحتمل، تدخلت أسمرا وأقنعت إثيوبيا أن تقوم بمساعدة الحركة الشعبية لوجستياً، في الأقل، ضد نظام الخرطوم. لكن الحكومة الإثيوبية الحالية انتهجت سياسية فريدة تجاه الثورة الجنوبية، إذ رفضت أن تتعامل مع مجموعة جنوبية بشكل أفضل من الأخرى. لذلك سمحت للحركة

الشعبية بقيادة العقيد جون قرنق الدخول إلى مخيمات اللاجئين السودانيين في إثيوبيا في أواخر ١٩٩٥ وطلبت منها أن تثبت شعبيتها هناك. كما فتحت مركزاً لتدريب أفراد الحركة بجوار مخيم ديما للاجئين في سبتمبر ١٩٩٥ وسمحت أيضاً لقوات الحركة التي كانت في جبال البوما بالدخول إلى أراضيها. ويموازرة اللوجستية الإثيوبية تردد أن الحركة الشعبية استطاعت أن تستولي على محافظة فشالا السودانية. وفي ديسمبر ١٩٩٥، بعد زيارة خاطفة إلى أسمرا، وربما بتشاور مع أديس أبابا، سمحت الحكومة الإثيوبية لريك مشار زيارة إثيوبيا قادماً مباشرة من بريطانيا وحل ضيفاً عليها. وأفادت معلومات شبه موثوقة أن مشار غادر العاصمة الإثيوبية بطائرة تابعة للخطوط الجوية الإثيوبية إلى قمبيلا، حيث احتجزه الحاكم المحلي آنذاك لفترة وجيزة، وربما بسبب تضارب الصلاحيات الأمنية أو عن طريق خطأ تنسيقي، وغادر مشار مباشرة إلى إتانق، مرة أخرى تحت حماية الحكومة الإثيوبية، ومن هناك توجه إلى رئاسة قواته بمقاطعة «فاقاك» بالقرب من مدينة مايوت. لكن الحكومة الإثيوبية، على الرغم من تسليم «حركة استقلال جنوب السودان» إليها أحد كبار الضباط التابعين لنظام منغستو، بعد فترة وجيزة من زيارة مشار لأديس أبابا، تبدو أنها قد غيرت سياستها ويشكل مفاجيء تجاه حركة مشار، الذي ربما لمس هو الأخر عدم رغبة الحكومة الإثيوبية في الوقوف إلى جانبه، إذ بدأ العمل على إعداد إبرام لاتفاقية الصلح مع حكومة البشير. وعندما أدركت الحكومة الإثيوبية أن مشار وقع على ميثاق سياسي مع الحكومة السودانية في إبريل ١٩٩٦، سمحت بوجود مكثف في ولاية

قمبيلا لقوات عقيد جون قرنق، ربما تخوفاً من أديس أبابا أن تقوم قوات مشار بعمل ما يخل بأمن حدودها الغربية الجنوبية. وبالفعل قامت قوات العقيد قرنق بهجوم واسع على «فاقاك» في يناير ١٩٩٧ واحتلتها بقيادة القائد أستيفن دول شول والقائد جيمس هوث ماي، لكن قوات مشار طردت قوات الحركة الشعبية من «فاقاك» في اليوم التالي. لكن على ما يبدو أن العقيد قرنق فشل في إقناع الجهات الأمنية الإثيوبية بوجود تأييد شعبي له في مخيمات اللاجئين، ربما لهذا السبب سمحت الحكومة الإثيوبية للدكتور لام أكول، رئيس «الحركة الشعبية المتحدة» بزيارة بلادها في أوائل ١٩٩٧ وتحدث إلى اللاجئين السودانيين وعرض نفسه كونه بديلاً لقيادة الجنوب بعد أن فشل مشار وقرنق بالقيام بهذه المهمة كما نصب عليه القول. ولكن يبدو أن الدكتور أكول هو أيضاً لم يقنع الإثيوبيين بأن لديه تأييداً شعبياً في مخيمات اللاجئين.

ومرة أخرى عندما أعلن المحامي جون لوك جوك أنه أطاح بالدكتور مشار من قيادة «حركة استقلال جنوب السودان»، بعد أن وقع الأخير على اتفاقية الخرطوم للسلام مع الحكومة السودانية، سمح له الإثيوبيون بزيارة أديس أبابا وكان يحمل حسب رواية بعض مؤيديه، شعار «توحيد قبيلة النوير» تحت قيادته ومن ثم توحيد الحركة لاحقاً. وأيضاً فشل لوك في إقناع الإثيوبيين بوجود ثقل سياسي له في المخيمات وفي القرى الحدودية مع السودان. وقرر في وقت لاحق العودة إلي صفوف الحركة الشعبية بقيادة العقيد جون قرنق. ويبدو أن الحكومة الإثيوبية لا تريد أن تساند جهة جنوبية لا تتمتع بتأييد القبائل

الإثيوبية الذين يقطنون على الحدود الغربية لإثيوبيا مع السودان. وحتى المحاولات التي قام بها كل من فيليب فيداك ليث وريت شول جوك وديفيد كواك قوك ودانيال كوات ماثيوز ودانيال وور جوك، الذين سمح لهم في فترات متلاحقة زيارة أو الإقامة في العاصمة الإثيوبية، لإقناع الإثيوبيين بأن لديهم دعماً شعبياً يمكنهم طرد قوات مشار من محافظة مايوت الجنوبية ومن ثم فتح جبهة ضد الحكومة السودانية، كل هذه المحاولات باءت بالفشل لأن المواطنين الجنوبيين في هذه المناطق لا يؤيدون هذه المجموعة، وبالتالي تريثت الحكومة الإثيوبية في تقديم دعم رسمي لهؤلاء. لا شك أن الإثيوبيين شعروا طوال السنوات العشر الماضية أن ثلاثة أرباع المواطنين الجنوبيين في الحدود الغربية الإثيوبية السودانية واللاجئين السودانيين في مخيمات اللاجئين في أراضيها يؤيدون توجهات مشار الانفصالية، إلاّ أن اختيار مشار التطبيع مع الخرطوم يبدو أنها أدهشت الجهات الإثيوبية المسؤولة عن ملف جنوب السودان، على الرغم من إصرار مساعدي مشار في العاصمة الإثيوبية بأن أديس أبابا غيرت سياستها نحو مساندة مشار لأنها تلقت معلومات مغلوطة من جهات أمنية غربية وأريتيرية ومن مندوبي «التجمع الوطني الديمقراطي» وممثلي الحركة الشعبية في العاصمة الإثيوبية، دون الرجوع إلى مسؤولين من حركة استقلال جنوب السودان في إثيوبيا لإبداء وجهة نظرها. ومهما يكن فإنني أرى أن السياسة التي تبعتها إثيوبيا في تعاملها مع الحركات التحررية الجنوبية خلال السنوات العشر الماضية كانت حكيمة ومتجردة ولحد كبير محايدة، لدرجة أن

إثيوبيا خرجت منتصرة في سياستها الخارجية تجاه السودان بشقيه الجنوبي والشمالي. هذا وفي الوقت الذي كانت أديس أبابا تفسح المجال للثوار الجنوبيين وقياداتها ليثبتوا وجودهم السياسي في أراضيها، كانت السلطات الإثيوبية تتعامل بالمستوى نفسه من الحياد مع القيادات الشمالية المعارضة. وسمحت الحكومة الإثيوبية لممثلي الأحزاب الشمالية المعارضة بحرية استخدام بعض وسائل الإعلام الاثيوبية كصحيفة «العلم» الحكومية الناطقة بالعربية. واتخذت معظم هذه التنظيمات «ضاحية بولي»، بالقرب من مطار أديس أبابا الدولي مقراً لهم. وعندما شعرت الحكومة الإثيوبية بأن وجود بعض العناصر من الحركة الشعبية في أطراف مدينة قمبيلا يسبب احتكاكات أمنية وسياسية في ولاية قمبيلا، خصوصاً وأن مواطني هذه الولاية كما أشرنا هم من النوير وأنواك الذين يحملون العقيد قرنق مسؤولية عدم الاستقرار الأمني في ولايتهم، لذلك قررت الحكومة الإثيوبية إغلاق أخر معسكر للحركة في «بونقا» بالقرب من قمبيلا وذلك في أواخر ١٩٩٨.

ويذكر أن الحدود الإثيوبية مع جنوب السودان، على الرغم وجود تجارة أسلحة كثيفة عبرها، لم تشهد حوادث أمنية كما يتوقع المرء بحكم طول الحدود المشتركة، باستثناء حوادث محدودة في الفترة التي تلت تدني العلاقات السياسية بين قوات مشار والسلطات الأمنية المحلية الإثيوبية في المناطق الحدودية. أما عن التكهنات حول العلاقات المستقبلية بين إثيوبيا والدولة في جنوب السودان، فأعتقد أنها ستكون علاقات حسن الجوار، خصوصاً وأنه لا توجد مطامع حدودية بين الجانبين، لأن الحدود

الدولية بينهما تحكمها كما أشرنا سابقاً اتفاقيات وبروتوكولات ومعاهدات، وبصفة خاصة المعاهدات حول الحدود التي أبرمت في عام ١٩٠٢ و١٩٠٧ و١٩٥٦ و١٩٧٢.

وفي الختام لا بد من طرح بعض الأسئلة بصدد نوعية العلاقات المستقبلية بين الجنوب والحكومات الإثيوبية: هل لإثيوبيا مطامع سياسية واقتصادية في جنوب السودان؟ ولماذا حاولت الحكومة الإثيوبية الحالية إتباع سياسة الحياد تجاه التنظيمات الجنوبية؟ وهل تدرك القيادات الإثيوبية أن الاستقرار الأمني والسياسي في ولاية قمبيلا الإثيوبية هي التي ستحدد مستوى العلاقات المستقبلية بينها وبين جنوب السودان؟ وهل لإثيوبيا سياسة محددة تجاه مياه النيل للفترة ما بعد انفصال جنوب السودان، خصوصاً أن نهر السوباط ونهري قيلا وجيكو ينبعان من الأراضي الإثيوبية؟ هل لجنوب السودان مطامع حدودية في إثيوبيا سيحاول تحقيقها مستقبلاً؟ وما هي الأساليب التي سيتبعها الجانبان مستقبلاً لحل المشاكل الحدودية؟ وهل الدولة في جنوب السودان ستتقيد بالبروتوكولات والمعاهدات التي وقعتها إثيوبيا وكل من الحكم الإنجليزي المصري وحكومة السودان بعد الاستقلال؟

كينيا

الحدود الدولية الوحيدة التي أثبتت الأحداث خلال أكثر من نصف قرن صعوبة استخدامها من قبل الثوار الجنوبيين في نضالهم ضد الحكومة المركزية السودانية هي حدود السودان مع

كينيا. وذلك لأسباب توفوغرافية وأمنية محلية. لكن على رغم تلك الصعوبات ظلت العاصمة الكينية نيروبي في فترات كثيرة أحد أهم المقرات السياسية للثورة الجنوبية. وكانت أول مجموعة من قيادات السياسة الجنوبية تستقر في العاصمة الكينية والتي تتكون من أربعة إلى خمسة سياسيين، وذلك في أواخر ديسمبر ١٩٦٠، عندما اكتشفت خطة من قبل حكومة الجنرال إبراهيم عبود تستهدف اعتقال كل أعضاء البرلمان الجنوبيين عشية عيد ميلاد. وبالفعل هرب عدد كبير منهم إلى الكونغو الديمقراطية وإلى أوغندا واستقر بعضهم في نيروبي. منذ ذلك الحين أصبحت نيروبي أحد المدن الرئيسة التي استخدمها الثوار الجنوبيون كمنطلق لرحلاتهم الخارجية إلى أوروبا وأميركا الشمالية لتوعية العالم بقضيتهم. ويذكر أن حكومة الرئيس الراحل جومو كينياتا لم تظهر أي اهتمام خاص ومباشر بقضية الجنوب، كما لم ترد أية تقارير تدل على أن الحكومة الكينية ساعدت الثوار الجنوبيين مباشرة عسكرياً ولا حتى سياسياً في الستينات من القرن العشرين. وربما يعود التردد الكيني في كون الثورة الجنوبية ومنذ انطلاقتها كانت انفصالية بينما كان كينياتا من أهم الزعماء في عصره الذين ينادون بوحدة الأراضي الإفريقية وضد الحركات الانفصالية داخل الدول الإفريقية. مهما يكن من أمر، وعلى الرغم من وجود قبائل مشتركة بين جنوب السودان وكينيا، كقبائل لوه وتوركانا، إلاّ أن علاقات الثوار الجنوبيين مع كينيا كانت باردة جداً. ويبدو أن هناك سببين وراء تردي العلاقات بين الطرفين: فالحدود المشتركة بين الجانبين تعد من أكثر الحدود اضطراباً من الناحية الأمنية. فبين عامي ١٩٢٢

و١٩٣٢ حاولت الحكومة البريطانية، ممثلة في وزارة المستعمرات ووزارة الخارجية وحكومة السودان معالجة مشكلة الأمن في مثلث المي (Ilemi) الذي كان يشكل مشكلة لكينيا وما يزال. وفي عام ١٩٣٨ اقترح مدير المساحة السودانية من بين أشياء أخرى، اقتطاع مثلث المي من السودان وإضافته إلى كينيا، لكن الاقتراح السوداني لم يجد قبولاً من قبل كينيا مما جعل الأوضاع تبقى كما كانت عليه. ويقع هذا المثلث بين السودان وكينيا وإثيوبيا وتقطنه قبائل التبوسا السودانية ودونقيرو الإثيوبية بالإضافة إلى توركانا الكينية. وحاولت كل الحكومات المتعاقبة على كينيا والسودان إيجاد حل للصراع المستمر بين توركاتا وتوبوسا لكن دون جدوى. ويبدو أن السبب الرئيس في تدهور الأوضاع الأمنية في هذه المنطقة هو استمرار جنوب السودان مسرحاً لحروب أهلية مما أدى إلى تفكك مؤسسات الدولة التي يمكن من خلالها مراقبة الحدود، وبالتالي شجع هذا الوضع الرديء القبائل الحدودية على القيام بواجبات السلطات الأمنية وتصبح منوطة بها. وتعد الحدود السودانية الكينية من أكثر الحدود تسلحاً في شرق إفريقيا وذلك لوجود أسلحة متطورة وذخائر بكميات هائلة يسهل على القبائل شراؤها بأبخس الأثمان من الثوار الجنوبيين الذين يتواجدون على الحدود. وعلى رغم أن الحكومات الكينية حاولت تجنب التدخل مباشرة لوضع حد لهذه الخروقات الأمنية بعد أن فشلت في إقناع الثوار الجنوبيين والحكومة السودانية المركزية بالتدخل من جانبها، إلاّ أن الضرر الكبير كان من حصة الجانب الكيني خاصة خلال الحرب الأهلية السودانية الثالثة حيث لجأ عدد كبير من اللاجئين

السودانيين إلى أراضيها. ففي أكتوبر ١٩٩٢ قامت قبيلة توبوسا السودانية بغارة على مدينة ناروس في جنوب السودان حيث نزح إليها قبيلة توركانا الكينية بسبب الجفاف التي اجتاحت مناطقها في كينيا وأسفرت هذه الغارة عن قتل أكثر من مائتي رجل وامرأة وأطفال. ويذكر أن قبيلة توبوسا قامت بغارة مشابهة عام ١٩٨٨ داخل الأراضي الكينية وهاجمت قرى توركانا في مراعيها المائية بالقرب من لوكوشوكو أسفرت عن مقتل مائة وتسعين شخصاً. وقد حاولت الدولتان بكل الوسائل حل المشاكل الأمنية سواء كان عبر مؤتمرات أو عن طريق المشايخ والزعماء المحليين منذ الثلاثينات من هذا القرن، دون جدوى. وفي أخر محاولة لحل هذه المشكلة المزمنة اجتمع في يونيو ١٩٩٩ زعماء قادة القبائل الثلاث، توركانا وتوبوسا ودونقيرو في مدينة لودوار الكينية، طالبوا فيها الحكومة الكينية والحركة الشعبية لتحرير السودان التي تسيطر على جزء الشمالي من الحدود، بمساعدة هذه القبائل في وقف تجارة السلاح على طول الحدود. وأتهم بعض زعماء هذه القبائل بعض العناصر النافذة في الحركة الشعبية بتحريض، وبطريقة غير مباشرة، القبائل الثلاث على الهجوم بعضهم على البعض عن طريق تسريب معلومات مغلوطة وخاطئة تؤدي في معظم الأحيان إلى إشكالات أمنية. كما طالبوا قيادة الحركة نقل قواعدها خارج الحدود المشتركة. ويذكر أنه من أخطر عناصر عدم الاستقرار في الحدود السودانية الكينية بالإضافة إلى تجار السلاح، هو وجود قطاع الطرق الذين وبالتنسيق مع تجار السلاح، جعلوا «مثلث المي» عصياً على المراقبة دون مناطق الحدود الأخرى. ومعلوم

أن تجارة السلاح ظلت منذ الستينات في «مثلث المي» مهنة أفراد الثورة الجنوبية الذين لم يكن لثورتهم آنذاك أي مصدر محدد للسلاح. لكن لاحقاً تحولت إلى مهنة الذين فروا من الحركة أو الضباط المتقاعدين من أبناء المنطقة، بالإضافة إلى اللاجئين وشركائهم من الجانب الكيني الذين يتاجرون في الثروة الحيوانية وفي الذهب.

وفي الاجتماع الأخير المشار إليه اقترح أحد زعماء توركانا كون الحل الوحيد لوقف غارات بين قبيلته وتويوسا من جانب السودان هو «بناء جدار أو حائط على طول الحدود لتفريق القبيلتين». الصعوبة على ما يبدو ليست في إيجاد الحلول بقدر ما هي في كيفية تنفيذ القرارات التي عادة ما تخرج من الاجتماعات.

السبب الثاني في اعتقادي الذي أدى إلى تردي العلاقات بين كينيا وجارتها جنوب السودان هو تواجد اللاجئين، خاصة الذين نزحوا إليها في أوائل التسعينات. ففي مايو ١٩٩١ عندما استولى الثوار الإثيوبيين على السلطة في أديس أبابا وفرار الدكتاتور مانغستو هيلي مريام إلى هراري، تدفق عدد كبير من اللاجئين السودانيين الذين كانوا في مخيمات ديما وفونيدو وأتانق الإثيوبية إلى الأراضي الكينية عبر جبال البومة وعبر الحدود الكينية الإثيوبية. وعند وصولهم إلى شرق كينيا استقروا في ثلاثة مخيمات: كاكوما وداداب وأيفو. ونتيجة للتغيرات التي رافقت سقوط نظام منغستو نقلت رئاسة الحركة السياسية من إثيوبيا إلى كينيا ومنذ ذلك الوقت أصبحت نيروبي أحد مقرات أجنحة الحركة الشعبية. وربما كان وراء الوجود السياسي للحركة

الشعبية المكثف في كينيا أن تتبنى نيروبي سياسة الحياد وحاولت الحكومة الكينية منذ أوائل التسعينات، عبر رئاستها منظمة «إيقاد»، حل مشكلة الجنوب.

ويذكر أن كينيا ظلت منذ الستينات تحتفظ بعلاقات شبه مستقرة مع الخرطوم. وصحيح أيضاً أنه منذ أن نقلت الحركة الشعبية رئاستها السياسية إلى كينيا، أصبحت سفارة السودان في نيروبي أكبر مركز تجسس للأمن الخارجي السوداني على تحركات عناصر الحركة الشعبية في إفريقيا.

ليس سراً القول إن الخرطوم لعبت دوراً كبيراً في الغارات التي تقوم بها القبائل الجنوبية على الحدود الكينية السودانية، وربطت علاقات خاصة مع بعض هذه القبائل، خاصة وأن بعض هذه القبائل على خلاف مع قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان. والهدف من دعم الخرطوم لهذه القبائل هو زعزعة الأوضاع الأمنية في الحدود للضغط على الحركة الشعبية. ويذكر أن بعض زعماء القبائل الجنوبية المحلية على الحدود الكينية السودانية انزعجت من تصرفات بعض ضباط الحركة الشعبية في أراضيها، خاصة في محافظتي توريت وكبويتا، الذين يشعرون أن الحركة تعاملهم كمواطنين من الدرجة الثانية. ولهذا السبب اندلعت عدة معارك بين هذه القبائل مع عناصر من الحركة الشعبية. لا شك أنه لبعض مسؤولي الدولة في كينيا المصلحة في وجود اللاجئين الجنوبيين في أراضيها. فبعض الموظفين الكينيين تربطهم علاقات تجارية مع بعض القيادات العسكرية في الحركة الشعبية بأجنحتها، في مجال الثروة الحيوانية والمعدنية وفي الزراعة، خاصة في جنوب غرب كينيا.

كما لبعض التجار الكينيين علاقات متينة مع بعض المنظمات الإنسانية التي تعمل في مجال الإغاثة في جنوب السودان، هذا وتعد مدينة لوكوشوكو على الحدود السودانية الكينية نقطة انطلاق أعمال الإغاثة إلى الجنوب حيث يوجد مطار دولي ينطلق منه نحو خمسة إلى عشر طائرات يومياً إلى جنوب السودان.

ومن الجدير بالذكر أنه قبل اندلاع الحرب الأهلية الحالية كانت للحدود الكينية السودانية أهمية تجارية كبيرة، إذ كان جنوب السودان يستورد السيارات والمواد الغذائية بالإضافة إلى الأجهزة الإلكترونية من كينيا براً عبر مدينة كبويتا. واستمرت هذه التجارة حتى أوائل ١٩٨٣ عندما تدهورت الأوضاع الأمنية في الحدود. من جهة أخرى ظلت القيادة السياسية الكينية منذ أوائل ١٩٩٢ تناشد الأطراف الجنوبية لتوحيد صفوفها ووقف النزاعات الجانبية بينها. هذا وقد سمحت السلطات الكينية للمنظمات الإنسانية والكنسية يديرها مسؤولون من أجنحة الحركة الشعبية ورجال دين جنوبيين، العمل في أراضيها. ويوجد مقر «مجلس الكنائس السوداني الجديد» في نيروبي. فالعلاقات الكينية مع جنوب السودان في اعتقادي قابلة إلى أن تتحول إلى علاقة مستقرة في حالة انفصال الجنوب، خاصة في مجال التبادل التجاري، إذا ذكرنا أن الجنوب مغلق ويفتقد إلى ميناء تجاري. وأتمنى أن يتمكن الجانبان من إيجاد حل لمشكلة تهريب الثروة الحيوانية من جنوب السودان إلى شرق إفريقيا، وإلى كينيا بصفة خاصة حيث هربت الأفيال ووحيد القرن بأعداد كبيرة. وفي حالة اعتراف الحكومات الكينية والأوغندية والكنغولية بهذه الحقيقة، قد تحل المشكلة من دون حساسيات. لكن جوهر

العلاقات المستقبلية بين الجنوب وكينيا ستكمن في إيجاد صيغة عملية لحل أسباب التوتر الأمني المستمر في «مثلث المي» واتخذت حكومات كل من كينيا وإثيوبيا وجنوب السودان قرارات حاسمة لحل الخلافات بين القبائل الثلاث، خاصة في مجال المراعي وحق استخدام هذه المراعي وتوفير المياه اللازمة لجميع القبائل. السؤال الذي يجب الإجابة عليه هو لماذا رفضت الحكومات الكينية المتعاقبة دعم الثوار الجنوبيين عسكرياً على الرغم من أنها قادرة على القيام بذلك ولها المصلحة فيها؟ هل صحيح أن قبائل لوه التي تقطن في كينيا وأوغندا كانت وراء تردد هذه الحكومات لدعم الكفاح الجنوبي؟ ولماذا ظلت قبائل لوه الكينية والأوغندية تهاجر إلى أوروبا وأميركا الشمالية بصفتهم من قبيلة الأشولي في جنوب السودان بينما يرفضون علناً دعم الثورة الجنوبية سياسياً في بلادهم؟ وبما أن جنوب السودان لا يملك ميناءً تجارياً، فهل ستستخدم ميناء ممباسا الكيني؟ وهل تقبل الحكومة الكينية مثل هذا الاقتراح مستقبلاً؟ وهل تتطرق القيادات السياسية الجنوبية بصدد هذا الموضوع مع القيادات الكينية؟ لماذا اختارت كينيا الحياد في تعاملها مع قضية جنوب خلافاً للمواقف العلنية لكل من أريتيريا وأوغندا؟ هل الجنوبيون مستعدون للاستغناء عن «مثلث المي» كما اقترحت الحكومة البريطانية في الثلاثينات؟ وماذا يكون موقف أبناء توبوسا من ذلك؟ وهل للقيادات الجنوبية فكرة ربط جنوب السودان بكينيا بخط سكة حديد لتسهيل التجارة البرية بين الجانبين وبالتالي تشجيع الاستثمار في المناطق الحدودية؟

الكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً)

يرجع تاريخ العلاقات السياسية بين جنوب السودان والكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً) إلى أوائل الستينات من القرن العشرين عندما كانت كنشاسا إحدى أهم المدن التي احتضنت الثورة الجنوبية. كما تميزت الكونغو الديمقراطية بكونها أحد المصادر الأولى لتسليح الثورة الجنوبية، ليست من حكومة الكونغو، بل عندما اعترض الثوار الجنوبيون في منتصف الستينات شحنة سلاح تابعة للحكومة السودانية محملة بالسلاح في طريقها إلى المعارضة الكونغولية آنذاك المعروفة بـ «سمبا» عبر غرب الاستوائية. هذا قد نفت الحكومة السودانية الأنباء عن اعتراض قوافل تحمل السلاح إلى المعارضة الكونغولية من قبل ثوار جنوب السودان، وسربت معلومات لوسائل الإعلام العالمية أن الأسلحة المزعومة ربما كانت مساعدات لوجستية أرسلتها حكومة الرئيس جمال عبد الناصر إلى مناصري الرئيس الحكومة الكونغولي الراحل بتاريس لوممبا الذي اغتاله في ١٣ فبراير ١٩٦١ رجال أمن الرئيس كسايوبو وقائد جيشه آنذاك كولونيل جوزيف ديزري مابوتو قبل أن يغير أسمه إلى مابوتو سيكوسيكو. وتعد هذه القوافل أول مصدر مباشر لتسليح ثوار جنوب السودان في أولى مراحل نضالها. وكانت حكومة مابوتو سيكوسيكو الذي استولى على السلطة عام ١٩٦٥، لم تكن متحمسة في دعم الثورة الجنوبية خوفاً منها أن تقوم الحكومة السودانية بالمثل. قبل تلك الفترة كان الثوار الجنوبيون يتلقون عبر الكونغو السلاح من تجار السلاح على الحدود، خاصة ضباط الجيش الكونغولي.

وعلى الرغم من استفادة الثورة الجنوبية من السوق السوداء للسلاح، إلاّ أن التجار الكونغوليين عمدوا إلى وضع الكمائن للثوار الجنوبيين عند طرق عودتهم من الكونغو بعد شراء السلاح، ومات بهذه الطريقة عدد كبير من الثوار الجنوبيين، وعادة ما يعاد السلاح في حالة نجاح نصب هذه الكمائن من قبل الكونغوليين. لكن هذه العراقيل والصعوبات لم تقهر عزم الثوار الجنوبيين من شراء السلاح من الكونغوليين. ومعلوم أن الكونغو دولة مشهورة بأنواع كثيرة من السحر. ويقال إنه بعد أن يتم شراء الجنوبي السلاح من الكونغوليين تقوم بعض النساء التي تربطهن بعلاقات عاطفية بالثوار الجنوبيين بتنويمهم بالسحر ومن ثم سرق السلاح وإعادته إلى تجار السلاح. وفي بعض الأحيان يقال إن النساء يقمن بتخويف الثوار الجنوبيين مستخدمات السحر وعند هروب هؤلاء تقوم النساء بجمع السلاح. على رغم كل هذه المخاوف وخطورة الحياة في الكونغو في تلك الأوقات إلاّ أنّ عاصمتها كانت منفذاً مهماً لاتصالات القيادات الجنوبية بالخارج. لكن لأسباب تتعلق بصعوبة التفاهم اللغوي بين القيادات السياسية الجنوبية مع نظرائهم الكونغوليين، كان لا بد من نقل النشاطات السياسية للثورة الجنوبية إلى نيروبي وأديس أبابا وكمبالا لأن اللغة المتداولة في هذه المدن هي الإنجليزية بينما الفرنسية هي اللغة الرسمية في كل من الكونغو البرازبيل والكونغو كنشاسا.

ولا بد من الإشارة هنا أن أهم عنصر المساعدة في العلاقات الكونغولية مع جنوب السودان هي الحدود المشتركة وتداخل السكان المحليين فيها. فالزاندي، وهي أكبر قبيلة في الاستوائية،

تعيش على الحدود الكونغولية مع جنوب السودان. كما يوجد أفراد هذه القبيلة في شمال غرب الكونغو ولهم تأثير سياسي كبير في المجريات السياسية في الكونغو، ولهذا السبب كان لبعض أفراد قبيلة الزاندي السودانية الفرصة للدراسة في الكونغو في الخمسينات، خاصة في المدارس التابعة للكنيسة الكاثوليكية هناك. وبقوا هناك وأصبحوا من الكوادر النشيطة في حكومة مابوتو سيكوسيكو. إلاّ أن إتقان الكونغوليين الفرنسية، كما أشرنا حال دون اغتنام أفراد قبيلة الزاندي الذين يريدون العودة إلى جنوب السودان بعد الحرب الأهلية الأولى، فرصة الدراسة هناك. لذلك أعتقد أن التقارب الثقافي والسياسي الأوغندي بجنوب السودان أقوى بكثير من تقارب مع الكونغو كنشاسا، ذلك لأن اللغة الإنجليزية لعبت دور حلقة الوصل بين الشعبين. هذا ويوجد نحو ستين ألف لاجيء من جنوب السودان في الكونغو الديمقراطية، لكن أغلبيتهم عاد إلى جنوب السودان أواخر ١٩٩٨ بسبب تدهور الأحوال الأمنية في الكونغو الديمقراطية.

ويجب التركيز في هذا الإطار على الجوانب الأمنية والسياسية للعلاقات المستقبلية بين جنوب السودان والكونغو الديمقراطية، كون الكونغو الديمقراطية من الدول الإفريقية الكبيرة مساحة ولها موارد طبيعية كثيرة وجيرانها من الدول المؤثرة في السياسة الإقليمية في القارة. وأعتقد أن جنوب السودان قادر على أن يقنع الكونغو بأن الحواجز الثقافية التي خلفها الاستعمار الأوروبي يمكن تجاوزها لمصلحة الشعبين طالما هناك إرادة مشتركة للقيام بذلك. وفي هذا المجال يمكن لقبيلة

الزاندي السودانية أن تلعب دور حلقة الوصل لترتيب العلاقات السياسية وخاصة التجارية بين الطرفين. لكن علينا الاعتراف بأنه لا يكفي أن تكون القبيلة كبيرة العدد كما هي الحال بالنسبة للزاندي في الاستوائية كي تلعب دوراً مهماً في مجريات الشؤون السياسية في البلاد. التعليم والتنمية البشرية هو العنصر الأهم إذا أردنا أن تلعب الزاندي الدور المطلوب منها في مساعدة الكونغوليين والجنوبيين في إيجاد علاقات متينة. وليس سراً على مستوى جنوب السودان أن الزاندي يفتقرون إلى كوادر متعلمة. لذلك على الدولة المرتقبة في الجنوب تشجيع أفراد قبيلة الزاندي على الالتحاق بالمدارس والجامعات حتى لا يتحول قلة المتعلمين في صفوفهم إلى عنصر عدم الاستقرار ليست فقط في الاستوائية مستقبلاً بل على مستوى جنوب السودان. فالسؤال الذي يتبادر إلى الذهن في أول وهلة هو: ما هو المطلوب من الجانب الكونغولي ومن طرف جنوب السودان حتى يطورا علاقاتهم السياسية مستقبلاً إلى مستوى مرضٍ؟ وهل للكونغو الديمقراطية مطامع سياسية وجيوبولتيكية في جنوب السودان قد تتطور وتتحول في المستقبل إلى خلافات حادة ؟ وهل لجنوب السودان مطامع حدودية في الكونغو؟ وهل لديه مخاوف سياسية تجعله غير متحمس إلى تطبيع العلاقات مع جارتها الجنوبية؟ والسؤال الأخير: لماذا تجنب ويكل الوسائل الرئيس الراحل مابوتو سيكوسيكو مساندة الثورة الجنوبية عسكرياً وهل كان للقبائل على الحدود المشتركة يد في هذا القرار؟

إفريقيا الوسطى

للحدود الغربية لجنوب السودان مع جارته إفريقيا الوسطى ذات أهمية إستراتيجية خاصة كونها بعيدة من النفوذ السياسي للحكومة المركزية السودانية، إلاّ في الحالات النادرة. ويمكن أن نذكر هنا الحادثة التي حدثت في ١٦ فبراير ١٩٧٦ عندما تمرد النقيب الفرد أقويت أوان في بحر الغزال واتجه مع قواته إلى الحدود الغربية مع إفريقيا الوسطى، ويتواطىء من بعض ضباط الجيش السوداني من أبناء بحر الغزال وبقيادتهم، قتل النقيب أقويت، ومن ثم استطاعت الحكومة السودانية إقناع الدكتاتور جان بدال بوكاسا بارجاع عناصر التي تمردت وطلبت اللجوء السياسي في بونقوي. بخلاف هذه الحادثة لم يكن لإفريقيا الوسطى كحكومة تأثير مباشر في العمليات العسكرية للثورة في الجنوبي السودان في الستينات من القرن العشرين. فالقبائل التي تعيش على جانبي الحدود المشتركة تُعدّ صغيرة عددياً، على الرغم من ذلك فإن أفراد هذه القبائل لعبوا دوراً بارزاً في تطور الثورة الجنوبية في شرق إفريقيا. وكانت إفريقيا الوسطى إحدى الدول التي ضيفت اللاجئين الجنوبيين في الستينات ولكن لأسباب تتعلق باختلاف المناهج التعليمية بين السودان وإفريقيا الوسطى لم يتمكن أبناء اللاجئين الجنوبيين من الدخول في المدارس الحكومية هناك.

وقد لجأ إلى إفريقيا الوسطى منذ عام ١٩٨٥ نحو ٣٢ ألف لاجىء من جنوب السودان معظمهم من سكان ولايات بحر الغزال. وعندما نتحدث عن علاقات مستقبلية بين جنوب

السودان وإفريقيا الوسطى يجب أن يتم التركيز على المصالح السياسية بين الطرفين، ويشكل خاص المصالح التي تتعلق بالحدود المشتركة. وذلك لأن للجنوب حدود طويلة مع إفريقيا الوسطى. وتوجد في الحدود قبائل تقطن وتتحرك بشكل موسمي على جانبي الحدود الدولية ومن بين هذه القبائل من جانب الحدود السودانية، قبيلة باندا التي تقطن في منطقتي سوفو وبيلي وهي مناطق تقع بين دويم زبير وراجا وتوجد قبيلة الزاندي على حدود الجنوب الغربي بين جنوب السودان وإفريقيا الوسطى. أما قبيلة مانقايات فتسكن في منطقة تحمل الاسم نفسه وتقع بين سوفو وراجا. أما قبيلة يولو، التي تسكن في راجا فهي جارة للقبيلة فورقي. بالنسبة للقبيلة بلانداء فهي تقطن سكانها في دوم روبو بالإضافة إلى جارتها كريش التي تعيش في بورو وحفرة نحاس وكفية قينجة.

إن كثافة السكان من الجانب جنوب السودان يتطلب اهتمام الطرفين بالجوانب الأمنية لضبط أمن المراعي ولمنع أية حساسية سياسية أو أمنية تقف حائلاً أو تعرقل تطور العلاقات بين الجنوب وإفريقيا الوسطى مستقبلاً. ويجب أن تكون التنمية البشرية في مجالات الصحة العامة والتعليم والبنية التحتية من أولويات اهتمام وعمل الجانبين في المدن والقرى التي تقع على الحدود المشتركة.

ليبيا

لليبيا اتصالات شبه مستمرة ببعض القيادات الجنوبية منذ السبعينات من القرن العشرين إلى اليوم. ومن المعروف أيضاً أن

لليبيا نفوذ سياسي مهم في إفريقيا وذلك لما لها من التأثير المادي والمعنوي على بعض القيادات الدول الإفريقية الفقيرة. وكذلك لليبيا دور مهم، من خلال دعمها المادي واللوجيستي لبعض الحركات التحررية الإفريقية. فكان أول اتصال ليبي مباشر مع القيادات التحررية الجنوبية في عام ١٩٧٨، بعد فترة وجيزة من قيام «جبهة أنانيا الوطنية» في أدغال الجنوب التي تطورت لاحقاً إلى حركة أنانيا الثانية. فقد زارت قيادات هذا التنظيم الجنوبي العاصمة الليبية طرابلس والتقوا بالعقيد معمر القذافي، وحصلوا، كما تبين لاحقاً، على دعم مادي وأرسل بعض كوادرهم إلى ليبيا ليتدرب هناك. كما طلبت القيادة الليبية من المسؤولين في «حركة أنانيا الثانية» أن يتعاونوا مع «الجبهة الوطنية» المعارضة آنذاك بقيادة المرحوم الشريف الهندي والصادق المهدي. ويبدوا أن قيادة أنانيا الثانية كانت لها علاقات وثيقة مع البعثيين السودانيين الذين كانوا يتنقلون في تلك الفترة بين طرابلس ودمشق وبغداد وبيروت. فباعتراف بعض القيادات أنانيا الثانية، لقد كان للدعم المادي الليبي أثر سلبي على علاقات قيادة الثورة الجنوبية ونظام منغستو، إذ حاولت أديس أبابا مراراً، خاصة بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٢، منع القيادات السياسية الجنوبية الذين كانوا يقطنون في العاصمة الإثيوبية من زيارة المقر العسكري للحركة في «بيل فام» والمخيمات اللاجئين بالقرب من قمبيلا. وربما لهذا السبب اختارت بعض القيادات السياسية لأنانيا الثانية بقاء خارج إثيوبيا ينتقلون بين لندن ونيروبي وكنشاسا وكمبالا.

وعلى الرغم من ترسخ العلاقات الليبية مع القيادات الجنوبية

على مستوى الدعم المادي واللوجستي، وبدلاً من الاستفادة من الأموال التي منحتها إياهم طرابلس لشراء الاحتياجات العسكرية، إختار معظم قيادات جبهة أنانيا الوطني العيش في شرق إفريقيا، ينفقون أموال الحركة في فنادق وملاهي شرق إفريقيا. وهناك تمكن رجال أمن سفارة السودان في نيروبي، بعد دفع رشوة إلى الشرطة الكينية، وذلك في أوائل ١٩٨٤، من إلقاء القبض، وعلى دفعات، على أربع من القيادات السياسية لأنانيا الثانية، ونقلوهم في صناديق مقفولة إلى الخرطوم حيث أودعوا في سجون أمن الدولة، لحين اندلاع إنتفاضة إبريل ١٩٨٥ التي أطاحت حكومة الجنرال نميري، حيث أطلق سراحهم في عهد الصادق المهدي مقابل تعاونهم مع الحكومة ضد الحركة الشعبية. من جهة أخرى، بدأت الحركة الشعبية تعاونها السياسي والعسكري مع ليبيا عبر «الجبهة الوطنية». وبعد أن قضت الحركة الشعبية على قيادة أنانيا الثانية في الأراضي الإثيوبية وطردهم منها بالتعاون مع العقيد منغستو كما أشرت سابقاً، زار العقيد جون قرنق ليبيا برفقة بعض المستشارين الشماليين والتقوا بالعقيد القذافي. وبحلول منتصف ١٩٨٤ بدأت التعاون السياسي والأمني عملياً بين الحركة الشعبية والحكومة الليبية حتى وصلت إلى مستوى التنسيق العسكري بهدف الإطاحة بحكومة الجنرال نميري. وفي هذه الفترة، كانت ليبيا مقراً رئيساً للمعارضة الشمالية، كما أسلفت الذكر، والتي حرصت على أن تبقى الحركة الشعبية حليفاً قوياً لها. لم يدم طويلاً هذا التحالف الجنوبي الشمالي في المنفى، إذ تبدلت التحالفات بعد الانتفاضة الشعبية التي أطاحت بحكومة نميري. وعاد أعضاء «الجبهة

الوطنية» إلى السودان، وبسرعة هائلة استطاعت أن تهيمن على السلطة بعد الانتخابات البرلمانية التي أجريت في إبريل –مايو ١٩٨٦. أما الحركة الشعبية، على الرغم من تمسكها بإعلان كوكادام، لم تكن في وضع تستطيع إقناع الجنوبيين، على الرغم من الإشاعات الكثيرة التي ترددت أن العقيد قرنق في طريقه إلى الخرطوم بعد أيام من الانتفاضة، بأن طرد حكومة نميري ومن بعده استقالة الجنرال سوار الذهب، ومن ثم إجراء الانتخابات العامة التي جاءت بحكومة مدنية، كافية أن تشجع الجنوبيين على العودة إلى السودان. وربما لهذا السبب رفضت الحركة خوض الانتخابات. إلا أن رفض الحركة العودة إلى السودان أدت إلى تراجع ليبيا لمواقفها وأوقفت دعمها السياسي والعسكري إلى الحركة الشعبية. وحولت الحكومة الليبية دعمها بالكامل إلى الحكومة المدنية برئاسة الصادق المهدي ومن بعده حكومة الفريق البشير. وكل المحاولات التي قامت بها الحركة وبعض القيادات الشمالية، في الفترة مع بعد ١٩٩٠، من تقريب طرابلس مع العقيد قرنق، كان بطيئاً جداً، لأن العقيد القذافي، مثله مثل الرئيس المصري حسني مبارك، لا يريد أن ينفصل جنوب السودان. ويبدو أن الرئيسين على رغم من التصريحات العلنية ونشر العقيد قرنق لثلاثة كتب تنادي ببناء سودان جديد موحد وأنه ضد الانفصال بكل أنواعه، لكنهم لا يصدقونه، فحسب رأيهم إن العقيد قرنق لا يستطيع لوحده إقناع الجنوبيين بأفكاره التوحيدية طالما وربط نفسه بقبول حق تقرير المصير للشعب الجنوبي منذ أن أعلن ثلاثة من زملائه هذا المبدأ في أواخر ١٩٩١. لكن طرابلس تعترف ضمنياً بأن العقيد قرنق، كشخص،

له ميول وحدوية، على عكس الدكتور ريك مشار والدكتور لام أكول، الذين ينادون جهراً بالانفصال من دون تحفظ، وأن العقيد قرنق ظل يحتفظ بأفكاره الوحدوية منذ قيام الحركة الشعبية في منتصف الثمانينات. وربما لهذا السبب بقيت قنوات الاتصال بين طرابلس والقاهرة والدكتور قرنق والتي توجت بزيارة للعقيد قرنق إلى ليبيا في أواخر ١٩٩٧ وفي سبتمبر ١٩٩٩، والتي جدد فيه رئيس الحركة الشعبية تمسكه بوحدة السودان ووعد الليبيين، كما فعل في القاهرة في أواخر ١٩٩٧، بأنه يتمسك بمبادئ التجمع الوطني الديمقراطي التي تعطي الأولوية إلى الوحدة. ولمعرفة المزيد عن أفكار الدكتور قرنق بشأن وحدة السودان يمكن الرجوع إلى كتابه (جون قرنق: رؤيته للسودان الجديد قضايا الوحدة والهوية. تحرير وترجمة الدكتور الواثق كمير. الجيزة: المجموعة الاستشارية لتحليل السياسات والاستراتيجيات التنمية، ١٩٩٨). وعليه يمكن القول أنه لليبيا أصدقاء من القيادات الجنوبية الذين من خلالهم يمكن أن تتعامل طرابلس مع أية حكومة في الجنوب. شخصياً، لا أرى أي ضرر لليبيا من قيام دولة مستقلة في جنوب السودان على المدى البعيد. لكنه صحيح أيضاً أنه لليبيا مصالح سياسية في شمال السودان تجعلها تتمسك بوحدة السودان. لكن هل التمسك الليبي بوحدة السودان لمصلحة شمال السودان أم أنه لمصلحة ليبيا؟ ولا أعتقد أنه لليبيا المعرفة الدقيقة لتوازن القوى العسكرية وحتى السياسية في جنوب السودان، لأن الأسلوب التي تبعته ليبيا في تعاملها مع قضية السلم والحرب في الجنوب ظلت محصورة بأشخاص، وعبر القيادات السياسية الشمالية التي لها

علاقات سياسية مع بعض الجنوبيين، وهذا هو الأسلوب نفسه الذي تتبعه مصر. فلا أدري كيف تكون العلاقات الليبية الجنوبية في حالة قيام دولة في جنوب السودان. والسؤال الأخر الذي يجب الإجابة عليه هو هل لليبيا فعلاً مصالح سياسية واقتصادية مباشرة في جنوب السودان يمكن من خلالها معرفة السبب الذي جعل ليبيا تهتم بقضية جنوب السودان وعليه اختارت مساندة بعض القيادات الجنوبية لتحقيقها مستقبلاً؟ أم هذه المصالح خفية وسرية لا تريد لطرابلس التحدث عنها علناً؟ وهل للاهتمام الليبي بأسلمة جنوب السودان دور في ارتباطها ببعض القيادات الجنوبية يمكن من خلالهم تحقيق هذا الهدف؟ لا بد من الإشارة هنا أن العقيد القذافي استطاع خلال العقود الثلاثة الماضية من حكمه ربط علاقات شخصية حميمة وقوية مع القيادات الإفريقية أدت إلى تأسيس مؤسسات ومراكز إسلامية في شرق وغرب القارة الإفريقية بتعاون واهتمام مماثل مع حكومات المملكة العربية السعودية وقطر والكويت ودولة الإمارات. وبالفعل، تحت تأثير مباشر من العقيد القذافي اعتنق رئيس جمهورية غابون البرت بونقو الإسلام في سبتمبر ١٩٧٣ بعد زيارة قصيرة إلى ليبيا، وغير اسمه إلى «عمر بونقو». أما الرئيس الإفريقي الثاني الذي اعتنق الإسلام فهو الراحل جان بدال بكاسا، الدكتاتور السابق لجمهورية إفريقيا الوسطى، الذي أعلن اعتناقه الإسلام في أكتوبر ١٩٧٦ خلال زيارة القذافي لبانقوي وأخذ لنفسه اسم «صلاح الدين أحمد». الرئيس الإفريقي الثالث الذي يعتنق الإسلام هو رئيس جمهورية بنين ماثيو كريكو خلال زيارة إلى ليبيا منتصف السبعينات. وأخر زعيم إفريقي يعلن

نيته بعد زيارة إلى ليبيا اعتناق الإسلام، الرئيس الليبيري شارلس تايلور الذي أعلن في أغسطس ١٩٩٩ أنه ينوي اعتناق الإسلام بعد اقتناعه بتعاليمه. يبقى أن نطرح السؤال الآخر: إلى أي مدى ينعكس الصراع على النفوذ بين طرابلس والقاهرة للتأثير في شمال السودان اقتصادياً وسياسياً على جنوب السودان في حالة انفصاله؟ والسؤال الأخير: هل لليبيا اهتمام بحفر قناة جونقلي؟

فرنسا

لا شك في أن لفرنسا مصالح اقتصادية مهمة في جنوب السودان تجعلها تهتم بقضايا الحرب والسلم في السودان. وأهم هذه المصالح «قناة جونقلي» في منطقة أعالي النيل حيث تقوم بتنفيذها شركة فرنسية، قبل أن يتوقف العمل فيها عام ١٩٨٤. كما أن لشركة النفط الفرنسية «توتال» مصالح في السودان إذ كانت تقوم بالتنقيب عن النفط في بعض أجزاء جنوب السودان.

تاريخياً، يعود الاهتمام الشعبي الفرنسي بقضية جنوب السودان إلى منتصف الستينات من القرن العشرين عندما كانت باريس أحد أهم المراكز في أوروبا التي يتركز فيها النشاط الإعلامي لحركة تحرير جنوب السودان. وكانت بعض المنظمات الإنسانية والكنسية الملمة بخلفية النزاع التاريخي في السودان قد حاولت في الستينات حث الحكومة الفرنسية على مساعدة الثوار الجنوبيين، لكن الحكومات الفرنسية المتعاقبة، خاصة في عهد الجنرال شارل ديغول، كانت لها اهتمامات في أماكن أخرى

في إفريقيا الفرنسية. ثانياً، كانت الحرب الباردة في أشد مراحلها وكانت من أولويات السياسة الخارجية الفرنسية أن تظل متحفظة مع الخرطوم، سواء كان في عهد الجنرال عبود أو في عهد حكومتي المهدي ومحجوب الذين كانوا مع المعسكر الغربي، ضد المعسكر الشرقي. كذلك لم يكن هناك مبرر لباريس أن تؤيد الثوار الجنوبيين الذين حتى منتصف الستينات كانوا غير منظمين بصورة تلفت نظر الدول الكبرى إلى قضيتهم. لكن وجود ممثل الحركة في باريس لعب دوراً مهماً بلفت أنظار الناشطين في المؤسسات الإنسانية الفرنسية إلى دعم الثورة الجنوبية معنوياً، في الأقل، وإعلامياً حتى يدرك الفرنسيون أنه هناك شعباً وفي مكان ما من العالم يواجه صعوبات كثيرة في سبيل تحقيق حريته.

وبينما كانت المنظمات الفرنسية تقوم بتوعية شعبها ومثقفيها على ضرورة مساعدة الشعب في جنوب السودان، خاصة اللاجئين في المنفى، كانت هذه المنظمات تلفت انتباه باريس إلى الأهمية الاقتصادية والإمكانيات الزراعية والثروات الحيوانية والمائية في جنوب السودان، بالإضافة إلى أن جزءاً مهماً من الشعب الذي يقطن هذه المنطقة من السودان يشكل معقل المسيحية في البلاد. واستمر الوضع هكذا من دون تحرك يذكر من قبل حكومة فرنسا من أجل المساعدة بأية طريقة الشعب في جنوب إلى فترة ما بعد اتفاقية أديس أبابا للسلام أوائل السبعينات عندما قررت حكومتا السودان ومصر بدء تنفيذ مشروع «قناة جونقلي»، إذ استقر الرأي على أن تقوم شركة فرنسية بمهمة حفر القناة. ومنذ ذلك الحين بدأت بعثات

استكشافية فرنسية بزيارة جنوب السودان، ومنطقة أعالي النيل بصفة خاصة، وبدأت أيضاً منظمات وشركات فرنسية خاصة بالدخول إلى السودان وازدادت بالنتيجة الاهتمامات الفرنسية، خاصة في مجال الاقتصاد في جنوب السودان. وما لبث أن بدأت الشركة الفرنسية بحفر القناة المذكورة، فقد تقدمت شركة «توتال» النفطية بطلب إلى الحكومة السودانية بأن تقوم بالتنقيب عن البترول في جنوب السودان، لكن الحكومة السودانية فضلت أن تقوم شركة «شيفرون» الأمريكية بجزء كبير من هذه المهمة، إذ كانت في ذلك الوقت أمريكا من أهم حلفاء الرئيس الأسبق جعفر نميري.

وحتى لا تتدهور العلاقات الفرنسية السودانية بسبب رفض طلبها بالتنقيب عن البترول في محافظة بانتيو، أعطت الحكومة السودانية موافقتها لشركة «توتال» على القيام بالتنقيب عن النفط شمال أعالي النيل بجنوب السودان. ولا بد من الإشارة هنا أن العلاقات الفرنسية الأمريكية التي يمكن وصفها بأنها في توتر بشكل دائم، كانت وراء فشل شركة «توتال» من كسب ود الخرطوم لإعطائها حق التنقيب في أحد الحقول الموجودة في محافظة بانتيو حيث يوجد بتركيز احتياط النفط السوداني. ولذلك عندما هاجم الثوار الجنوبيون مقر شركة «شيفرون» في محافظة بانتيو في إبريل ١٩٨٤، والتي أدت إلى توقف العمل في حقول «الوحدة»، لم تشعر، على ما يبدو، باريس بالخسارة عندما هاجمت مجموعة أخرى من الثوار مقر الشركة التي كانت تقوم بعملية حفر القناة بمنطقة «قنال» بالقرب من ملكال في العام نفسه. وعليه يمكن القول إن التنافس بين «توتال» و«شيفرون»

ربما له علاقة مباشرة بالطريقة التي تتعامل بها كل من باريس وواشنطن مع مشكلة جنوب السودان.

فبينما رفضت واشنطن التعامل مع الحكومة الإسلامية التي استولت على السلطة في يونيو ١٩٨٩، كانت فرنسا تتبع سياسة مزدوجة وخطيرة في السودان. فبينما كانت باريس تقوم بتسليح الحكومة السودانية بأسلحة ثقيلة في أوائل التسعينات وتعطي الخرطوم صور فضائية لمعسكرات أجنحة الحركة في الجنوب، كانت الحكومة الفرنسية تظهر نفسها بصورة دولة كبرى مهتمة بقضية جنوب السودان من خلال تعاملها مع أجنحة الحركة الشعبية ومن خلال عضويتها لأحقاً في «منتدى شركاء إيقاد». ومن الجدير بالذكر أنه عندما انشقت بعض قيادات العسكرية عن الحركة الشعبية في أغسطس ١٩٩١، التي صادفت وجود وزير الشؤون الإنسانية الفرنسية آنذاك برنارد كوشنير في زيارة للأطفال المتضررين من الحرب في المناطق الخاضعة للمنشقين عن الحركة، والذي يعمل حالياً مسؤول الإدارة المدنية التابعة للأمم المتحدة، أعتقد بعض الأوساط السودانية والأمريكية أن الوزير الفرنسي ربما أعطى الدكتور ريك مشار والدكتور لام أكول موافقة باريس على خطوتهم التي أعلنوها في مدينة الناصر الجنوبية. ولاحقاً تجلت ملامح هذه السيناريو في الطريقة التي تعاملت بها واشنطن مع المنشقين حيث حاولت الإدارات الأمريكية المتعاقبة الإظهار أنها تتعاطف مع الحركة الشعبية، جناح العقيد جون قرنق، بينما أظهرت طريقة ردود أفعال باريس لهذا الموقف الأمريكي اتجاه مشكلة جنوب السودان الانطباع بأن باريس تميل نحو تأييد «مجموعة الناصر» الذين ينادون

بالانفصال الجنوب. وربما لهذا السبب عملت باريس من خلال نفوذها الأوروبي أن يشكل «منتدى شركاء إيقاد» لإدراكها أنه لواشنطن تأثيراً كبيراً في الدول الأعضاء في لجنة «إيقاد» التي خولتها منظمة الوحدة الإفريقية بإيجاد الحل لمشكلة جنوب السودان في مارس ١٩٩٣.

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن الحكومة الفرنسية، على عكس من الولايات المتحدة، ملمة بخفايا وخلفية النزاع السوداني بحكم وجودها من خلال الشركات العاملة في السودان في السبعينات في جنوب السودان، ومن خلال عضويتها في «منتدى شركاء إيقاد» وبالتالي تمكن الأفراد المسؤولون في الوزارة الخارجية الفرنسية عن ملف جنوب السودان من التعرف على الخفايا السياسية والتركيب القبلي والسياسي في الجنوب. ويستطيعون قراءة الملامح والتحالفات السياسية والقبلية والعسكرية بدقة بين السياسيين الجنوبيين في حالة الانفصال. أما واشنطن، فيبدو أنها لا تهتم بالتفاصيل ولا بالتحالفات المستقبلية في دولة الجنوب، كون السياسة الخارجية الأميركية تفرضها مصالح التجار ورجالات الاستخبارات الذين يضعون مصالحهم فوق كل شيء، وبالتالي فهم غير مهتمين بموازين القوى ولا بالتحالفات المستقبلية في الجنوب بقدر ما يهتمون بمن سيتولى السلطة في الجنوب. والسؤال الذي تحاول واشنطن الإجابة عليه هو من هو الحليف القوي الذي سيعطي شركة «شيفرون» حقوق التنقيب عن البترول في الجنوب في المستقبل؟. من جهة أخرى إن القيادات السياسية في الولايات المتحدة تعطي الأولوية لتأثير الإعلام في السودان ولا تهتم مخابراتها بالتفاصيل، بينما

فرنسا تهتم بالتفاصيل ولقياداتها القدرة على تحليل الواقع السياسي والعسكري للقوى الجنوبية المختلفة. وواشنطن تعتمد على الرأي السائد إعلامياً وبالتالي تتعامل مع القيادات الجنوبية التي لها وجود إعلامي وأكاديمي على المستوى الدولي.

وهناك عدة تساؤلات يجب التنبه إليها وطرحها: هل لباريس خطط مرسومة تحاول خلالها تكثيف دورها عبر «منتدى شركاء إيقاد» ومن خلال منظماتها الإنسانية العاملة في مجالات الإغاثة في جنوب السودان تحقيقها؟ وهل لفرنسا دور سياسي مستقبلي في جنوب السودان؟ أم أن الهدف الأساسي من اهتمام باريس بقضية الجنوب هو محاربة واشنطن، وبالتالي لا تهتم الإدارات الفرنسية بالأضرار التي نجمت عن هذه المنافسة وانعكاساتها على الشعب في الجنوب؟ وماذا سيكون موقف باريس مستقبلاً إذا ما قررت القيادات السياسية والشعب في جنوب السودان عدم مواصلة حفر «قناة جونقلي»؟ وهل لاهتمام باريس في الوقت الحاضر بقضية جنوب السودان علاقة بتنسيق مسبق مع القاهرة؟ وهل للشركات الفرنسية دور ما في الخلافات التي حدثت بين السياسيين الجنوبيين على غرار دور السلبي الذي لعبته شركة «ألف» الفرنسية في كونغو برازيبل عام ١٩٩٨؟ وهل هناك تفاهم سري بين الشركات الفرنسية مع بعض السياسيين الجنوبيين؟ ولماذا أعطت الحكومات الفرنسية الانطباع بأنها تساند جهة جنوبية بمجرد أن واشنطن أوحت بأنها تتعاطف مع طرف جنوبي آخر؟ وهل يعني ذلك أن باريس وواشنطن تعدان الحرب الأهلية السودانية مضرة بمصالحهم الاقتصادية، وبالتالي فإن قضية جنوب السودان جزء لا يتجزأ من «حرب

النفوذ الاقتصادية»، بين الدولتين في إفريقيا؟ لماذا حاولت باريس، وما تزال، أن تبقى علاقاتها جيدة مع الخرطوم على الرغم من تأزم العلاقات الأوروبية مع الخرطوم؟ وهل للقيادات السياسية الجنوبية رؤية واضحة لمستقبل العلاقات الجنوب مع كل من واشنطن وباريس، مع العلم بأنه من الصعب التعامل معهما بالمستوى نفسه؟ ثم ما هي المجالات التي يمكن أن تستفيد منها الدولة في الجنوب من فرنسا ومن الدول الأوروبية المهمة الأخرى مثل المانيا وأيطاليا ونرونج وهولندا وفنلندا وسويد بالتحديد؟ وأخيراً هل هناك فعلاً قنوات اتصال مستمرة بين المسؤولين الفرنسيين ونظرائهم في جنوب السودان يمكن استثمارها مستقبلاً لتحديد ملامح العلاقات السياسية والاقتصادية بين الشعبين؟

بريطانيا

من الصعب جداً الحديث عن العلاقات التي تربط جنوب السودان ببريطانيا بحيث يمكن وصفها بأنها ممتازة، مميزة أو سيئة، ذلك لأنه لا وجود لمثل هذه العلاقة أصلاً. فمنذ أن أقنع السيد ألكسندر هلم الحاكم العام البريطاني في السودان قادة تمرد الجنوبيين في التوريت في ٣٠ أغسطس ١٩٥٥ بأن يسلموا أنفسهم إلى القوات الحكومية مقابل ضمانات شخصية منه، وما تترتب على ذلك من إعدامات جماعية للمتورطين في حركة التمرد بما فيه قائد التمرد الملازم رينالدو لويلو، فلم يعد الجنوبيون يثقون في بريطانيا. ولاحقاً اتضح للقيادات الجنوبية

بأن السبب الذي جعل بريطانيا تضحي بمصير الجنوب السياسي كانت لأسباب استراتيجية أهمها تواجدها في قناة السويس. وحتى اليسار البريطاني الذي حاول أن يظهر اهتمامه بقضية الجنوب في الستينات قد تراجع بعد أن ابتزته الحكومات المركزية السودانية وحملته مسؤولية خلق النزاع الجنوبي – الشمالي في السودان. وعليه قررت الحكومات البريطانية كافة الابتعاد عن التدخل في مشكلة جنوب السودان. وحتى الأشخاص الذين اهتموا بقضية الجنوب لاحقاً، حاولوا أن يوحوا بأن ما يقومون به من نشاط كونهم أشخاصاً وليس حكومة. وبالفعل قام بعض هؤلاء بتمويل بعض النشاطات الإعلامية وشجعوا مكتب تمثيل «حركة تحرير جنوب السودان» في لندن أن يقوم بتوعية الرأي العام البريطاني بقضية الجنوب من خلال صفحات مجلة «The Grass Curtain» أو «جدار العشب» التي كانت الحركة تصدرها بين عامي ١٩٦٩–١٩٧٢. خارج هذا الإطار، حاولت الحكومات البريطانية بكل الوسائل الابتعاد عن مشكلة جنوب السودان. وظل الوضع هكذا خلال الستينات والسبعينات والثمانينات، دون أي تغيير يذكر، حتى حلول التسعينات عندما بدأت اتصالات خفية بين واشنطن ولندن لتنسيق المواقف حول إيجاد حلول لمشكلة جنوب السودان وذلك في ضوء ما تقتضيه المصالح الاقتصادية في جنوب السودان للبلدين.

وبحكم عدم معرفتها الدقيقة بالتركيب القبلي والديمغرافي في جنوب السودان، فقد كانت واشنطن حريصة أن تبلغ لندن بما تحاول القيام به. فواشنطن تبنى سياستها اتجاه الجنوب على عنصرين أساسيين: أولاً، أنها كانت تفكر أن تستخدم الدول

المجاورة لجنوب السودان كأدوات لتنفيذ سياستها الرامية إلى الإطاحة بحكومة البشير والإتيان بحكومة ائتلاف بين الحركة الشعبية والأحزاب الشمالية المعارضة. العنصر الثاني لسياستها اتجاه الجنوب مبنية على فكرة تأييد ومساندة إحدى القبائل الكبرى في جنوب السودان لتقوم بقيادة الحركة الشعبية بدعم من قبل واشنطن ولندن. وعلى ما يبدو كانت واشنطن ترجح قبيلة دينكا لأنه حسب وجهة نظر حكومة الولايات المتحدة، فإن غالبية القيادات السياسية والعسكرية في الحركة الشعبية تنتمي إلى هذه القبيلة ولهذه القيادات اتصالات منظمة مع الخارج. ومن ناحية أخرى كانت واشنطن ترى أيضاً أن قيام تحالف بين الدينكا والنوير يمكن أن يؤدي إلى قيام دولة قوية سياسياً في جنوب السودان. ونقلت واشنطن هذه الاقتراحات إلى لندن وكان رد بريطانيا مختلف تماماً عن توقعات وسيناريوهات الولايات المتحدة الأميركية. ففي ديسمبر ١٩٩٣ حصلت صحيفة سودانية على نسخة من مذكرة داخلية من جون ميجور رئيس الحكومة آنذاك إلى وزير الدولة للشؤون الخارجية آنذاك دوغلاس هوغ رداً على مذكرة بعث بها الأخير إلى ميجور في ٣٠ ديسمبر ١٩٩٣ يقترح فيها الخطوط العريضة لسياسة بريطانيا اتجاه جنوب السودان، لينصح فيها أيضاً رئيس الوزراء أن يكون التنسيق المستقبلي بين واشنطن ولندن مبنياً على هذه المذكرة. فرسالة ميجور إلى هوغ كما نُشرت في صحيفة «السودان الحديث» في ٦ فبراير ١٩٩٤ و«السفير» اللبنانية في ١٨ مارس ١٩٩٤ يمكن تلخيص مضمونها، من بين مواضع أخرى، على الشكل التالي: إن قبيلة دينكا فقدت شعبيتها في أواسط القبائل الجنوبية بعد أحد

عشر عاماً من الحكم في الجنوب قبل الحرب الحالية، وبعد تسعة أعوام من السيطرة على الحركة الشعبية قبل الانشقاق في صفوفها، وبالتالي لا جدوى من دعمها لتقود النضال في الجنوب، لأن القبائل الأخرى ستتمرد عليها في حالة قيام دولة في الجنوب. أما الفصائل الأخرى (قبيلة النوير وحلفاؤها الشلك)، تقول خطة ميجور، من الصعب التكهن في نجاحها في قيادة الجنوب، فإنها تفتقر إلى خبرة في الحكم. والمشكلة الأخرى حسب رأي ميجور تكمن في أنه إذا أخذت هذه الفصائل الأخرى قيادة الحكم في الجنوب، فمن الممكن جداً أن يثور الدينكا ضدهم وستكون النتيجة عدم الاستقرار السياسي في الدولة المرتقبة. فالحل لهذه المشكلة حسب مذكرة ميجور هي أن تقوم بريطانيا بدعم مادي وسياسي وإذا لزم الأمر، بمساندة عسكرية، للقبائل الاستوائية عبر الكنيسة الانغليكانية السودانية التي يتكون غالبية أتباعها من أبناء الاستوائية، حتى يتمكنوا من السيطرة على أجنحة الحركة الشعبية ومن ثم السيطرة على الحكم في جنوب السودان وبذلك يمكن ضمان الاستقرار السياسي هناك. فالشلك والنوير والدينكا حسب مضمون مذكرة ميجور، يمكنهم قبول فكرة أن يحكم الجنوب أحد زعماء الاستوائية، لكن من الصعب، يقول ميجور، تصور أو تخيل أنه يمكن للفصائل الأخرى من حكم الجنوب وتبقى الدينكا تتفرج.

هذا هو إذاً مضمون مذكرة جون ميجور التي حاولت بريطانيا تطبيقها في جنوب السودان. ويمكن القول إن هذه المذكرة، على الرغم أنها لم تطبق رسمياً في دوائر النفوذ لأبناء الاستوائية في المنفى، إلاّ أنه لوحظ في الفترة الممتدة بين عام ١٩٩٤ و١٩٩٧

وبصورة ملفتة أن أساقفة الكنيسة الأسقفية السودانية في المنفى بدأوا يلعبون دوراً بارزاً في توجيه سياسات الحركة الشعبية، خاصة في المناطق الخاضعة للعقيد جون قرنق، من خلال نشاطات «مجلس كنائس السودان الجديدة NSCC» التي يوجد مقرها في العاصمة الكينية نيروبي. وفي الفترة نفسها استطاع أبناء الاستوائية السيطرة على قيادة «مجلس الكنائس السوداني» الذي يوجد مقره في العاصمة السودانية الخرطوم. وأصبحت المنظمات الإنسانية الأوروبية تهتم بصورة مفاجأة بقضايا السلم والحرب في الجنوب. ويحلول عام ١٩٩٤ لوحظ أن أساقفة الكنيسة الأسقفية السودانية في المنفى أصبحوا الناطقين باسم الجنوب في المحافل الدولية وازداد أعداد أبناء الاستوائية الذين يرسلون إلى بريطانيا للدراسة هناك بدعم من المنظمات الإنسانية والكنسية في بريطانيا، ومعظمهم، باستثناء بعض أبناء قبيلة دينكا، يأخذون توصياتهم من الكنيسة الأسقفية السودانية في المنفى. لكن على ما يبدو، رفضت غالبية المثقفين من أبناء الاستوائية مشروع «ميجور - هوغ»، وكما على ما يبدو تحفظت عليه واشنطن أيضاً، والدليل على ذلك كانت محاولة واشنطن إجراء مصالحة بين العقيد قرنق والدكتور مشار في أكتوبر ١٩٩٣ تحت رعاية السيناتور هاري جونستون، وربما خيبت هذه المحاولة آمال لندن من إمكانية نجاح سياستها المقترحة. ومن الأسباب التي يجعل المراقب يتكهن بأن لندن ربما حاولت تنفيذ مشروعها السياسي فعلياً في الجنوب، هو الكيفية التي تم بها انسحاب وبشكل مفاجيء وخلال يوم واحد خمسة عشر من حملة شهادات عليا من أبناء الاستوائية الذين

كانوا أعضاء في الحركة الشعبية- المتحدة وذلك في سبتمبر ١٩٩٤. بعد هذه الاستقالة الجماعية بفترة أعلن كل من الدكتور ريتشارد كيبي مولا والفرد لادو قوري قيام حركتين جنوبيتين برئاستهما في العاصمة الكينية.

وعلى الرغم من عدم رغبة لندن في القيام بدور مباشر لحل مشكلة جنوب السودان، إلاّ أنه لا يمكن للمرء إلاّ أن يقدر الدور الذي لعبته البارونة كارولين كوكس، رئيسة منظمة «التضامن المسيحي» التي عملت جاهدة على تعريف العالم بالمتاعب والآلام التي يعاني منها الجنوبيون. وقد كان لهذه النائبة البريطانية في مجلس اللوردات دور مهم في تحريك ضمير الشعوب الأوروبية للتعاطف مع الشعب في جنوب السودان، إذ بدأت منذ أوائل ١٩٩٣ بتنظيم ندوات وورش عمل لتوعية المنظمات الحكومية والإنسانية الأوروبية والبريطانية بالوضع المأساوي في جنوب السودان وكانت منظمتها من المنظمات الأوائل التي اكتشفت ممارسة القبائل العربية في غرب دارفور تجارة الرقيق، إذ يخطفون الأطفال والنساء ليستخدموهم في مراعيهم وكخدم في بيوتهم. إلاّ أن منظمة «التضامن المسيحي» أخطأت عندما بدأت حمل جميع تبرعات وجمع أموال من أجل إعادة الجنوبيين المخطوفين لأن تلك المهمة تقع على عاتق الحكومة السودانية والحركة الشعبية التي باسم ومن أجل حرية المواطنين في الجنوب تقاتل الحكومات المركزية السودانية. وذلك لأنه بهذه الطريقة شجعت منظمة التضامن القبائل التي تقوم بهذه العمليات لتحويلها إلى شركات استثمار ويتنسيق مع «قوات دفاع الشعبي»، ولهذا السبب ازدادت عمليات الخطف في

بعض أجزاء بحر الغزال. لكن أعود وأشدد على أن للبارونة كوكس دوراً فريداً ومهماً في التحرك الذي شهدته أوروبا عام ١٩٩٥ في سبيل إيجاد حل سلمي لمشكلة جنوب السودان في الإطار الإقليمي الإفريقي، بغطاء دولي. ومن خلال التحرك الأوروبي تدفقت المساعدات الأوروبية على ضحايا الحرب والمجاعة في جنوب السودان، خاصة في يونيو ١٩٩٨.

ولا بد من الإشارة إلى الدور الكبير الذي قام به الراحل ديرك فاتشيت نائب وزير الخارجية البريطاني الذي ومن خلال رحلاته المكوكية بين نيروبي والقاهرة والخرطوم استطاع ترتيب وقف النار لتمكين رحلات الإغاثة الجوية التي تنظمها الأمم المتحدة من نقل الأغذية والأدوية إلى جنوب السودان أوائل ١٩٩٨. إلاّ أنه على الرغم الاهتمام الذي أولتها المنظمات الإنسانية والكنسية من خلال زيارة رئيس أساقفة كانتبري الدكتور جورج كيري إلى جنوب السودان منتصف ١٩٩٢، أو الزيارات الرسمية كزيارة ديريك فاتشيت وموظفين بريطانيين إلى المناطق المتضررة في الجنوب، تبقى هناك أسئلة عالقة تحتاج إلى إجابات واضحة: لماذا تريثت بريطانيا لفترة طويلة في أخذ قرار لتدخل مباشر في المحاولات التي تهدف إلى إيجاد حلول لمشكلة جنوب السودان، على الرغم من أنها الدولة الوحيدة التي ترتبط بجنوب السودان تاريخياً ولعبت دوراً بارزاً في خلق النزاع الحالي؟ أم أن لندن قد اختارت الحياد ولعب دور شاهد الزور لحين ما يأتي الوقت المناسب الذي يطلب فيه الجانبان منها التدخل؟ وهل هناك اتصالات رسمية بين القيادات الجنوبية بأجنحتها كافة مع الحكومات البريطانية، وبالتالي يمكننا التكهن بأن هناك أسباب

مقنعة تبرر صمت لندن؟ وما هي المصالح الاقتصادية لبريطانيا في جنوب السودان؟ وهل المنظمات البريطانية الإنسانية والكنسية التي تعمل في مجال الإغاثة والتعليم في جنوب السودان مفوضة رسمياً من قبل الحكومات البريطانية أن تقوم نيابة عنها بتنسيق العلاقات المستقبلية بين لندن والدولة المرتقبة في جنوب السودان؟ أم ما زالت الحكومة البريطانية تجهز نفسها لتنفيذ السياسة التي اقترحها جون ميجور، لكنها تنتظر الوقت المناسب؟ وهل فعلاً للندن اتصالات مباشرة مع القيادات الجنوبية أم من خلال «منتدى شركاء إيقاد»؟ وكيف ترى بريطانيا في ظل حالة التشرذم السياسي الحالي في أوساط الحركات التحررية الجنوبية مسار علاقاتها المستقبلية مع القيادات السياسية في الجنوب؟ ولماذا تؤيد بريطانيا انفصال جنوب السودان ضمنياً عبر اقتراحات لجنة «إيقاد» وترفض التعامل مباشرة مع الحركات التحررية الجنوبية؟ وكيف تنظر لندن إلى التحالف بين الدكتور ريك مشار والدكتور لام أكول مع الحكومة من جهة وتحالف الدكتور جون قرنق مع القيادات الشمالية في التجمع الوطني الديمقراطي؟ وهل لبريطانيا ميول لدعم طرف جنوبي دون الآخر كما يبدو بالنسبة لسياسة واشنطن اتجاه الجنوب حالياً؟ وما هي مصلحة الشعب في الجنوب في إقامة علاقات سياسية مع بريطانيا إذا قامت دولة في الجنوب؟

الولايات المتحدة الأمريكية

من الصعب تحديد الفترة الزمنية التي بدأت الولايات المتحدة

باهتمامها الرسمي والشعبي بقضية جنوب السودان. إلا أن أكتوبر ١٩٩٣ كانت بمثابة نقطة الانطلاق لاهتمام الكونغرس الأمريكي بقضية الحرب الأهلية السودانية. وكانت الفعاليات السياسية السودانية المعارضة قد اجتمعت في العاصمة الأمريكية بدعوة من لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الأمريكي برئاسة السناتور الأمريكي هاري جونستون الذي استطاع جمع، على هامش الاجتماع، العقيد جون قرنق والدكتور ريك مشار لأول مرة منذ انشقاق الأخير عن الحركة في أغسطس ١٩٩١. وكانت المرة الأولى التي يتدخل فيها الكونغرس الأمريكي مباشرة لحل النزاع السوداني. وحثت اللجنة الفرعية للشؤون الإفريقية في الكونغرس الزعيمين الجنوبيين على توحيد أهدافهم والنضال من أجل تقرير مصير شعب في الجنوب. وبالفعل، بعد إشكالات بروتوكولية، وقع الزعيمان على وثيقة تنادي، من بين أمور أخرى، بالاعتراف بحق تقرير المصير للشعب في جنوب السودان. إلا أنه سرعان ما اختلف الرجلان مرة أخرى بعد فترة وجيزة من «إعلان واشنطن». وكان أعضاء من الكونغرس الأمريكي وعدد لا بأس به من السياسيين الأمريكيين، أبرزهم السناتور فرانك وولف قاموا بزيارة المناطق الخاضعة لسيطرة جناحي الحركة في أواخر ١٩٩٣ وشهدوا آثار المجان التي ارتكبتها أطراف الحرب الجنوبية في كل من أيود وبور.

أما المنظمات الإنسانية الأمريكية، وخاصة والوكال الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) التي تعمل في جنوب السودان، فقد بدأت تدخلها بصورة رسمية في إبريل ١٩٩٠ عندما أسست الأمم المتحدة منظمة عمليات شريان الحياة-

السودان (OLS) ودفعت الحكومة الأمريكية مبالغ لا بأس بها من الأموال لغرض إغاثة المتضررين من الحرب السودانية. لكن اهتمام الكونغرس الأمريكي بقضية الحرب السودانية، لم يقابله على ما يبدو اهتمام مماثل من الدوائر الحكومات الأمريكية المتعاقبة. فمنذ اندلاع الحرب الحالية في منتصف عام ١٩٨٣ لم يكن هناك اتصال مباشر بين الإدارة الأمريكية والثوار الجنوبيين، مع العلم أن الحركة الشعبية كانت تتلقى مساعدة نظام منغستو الماركسي، وإذا حدث أي اتصال رسمي بالحركة، ربما حدث ذلك بعد سقوط النظام الشيوعي في أديس أبابا. وذلك لأن الحكومات الأمريكية قبل مايو ١٩٩١ كانت تنظر إلى الحركة الشعبية كونها حركة اشتراكية تميل إلى الأفكار الشيوعية. ويبدو لهذا السبب رفضت واشنطن أن تقبل الحركة الشعبية كونها الممثل الشرعي للجنوبيين. وربما لهذا السبب أيضاً رفضت الحكومات الأمريكية التعامل مع الحركة مباشرة بل من خلال الدول المجاورة كأريتيريا وإثيوبيا وأوغندا وكينيا.

ومنذ عام ١٩٩٦ بدأت الإدارة الأمريكية رسمياً دعم هذه الدول مادياً «لتدافع عن نفسها» من تدخلات النظام في الخرطوم الإسلامي الذي وضعته واشنطن منذ أوائل التسعينات في لائحة الدول التي تحمي الإرهاب الدولي.

وبطريقة غير مباشرة أصبحت الحركة الشعبية بقيادة العقيد جون قرنق تلتقي الدعم من واشنطن من خلال هذه الدول وأيضاً من خلال التجمع الوطني الديمقراطي، وهي التجمع السياسي السوداني الذي اختارتها الولايات المتحدة لاستخدامه في سبيل الإطاحة بحكومة الخرطوم التي انتسبت الحركة الشعبية إلى

عضويتها عام ١٩٩٠. وربما لأن الحركة الشعبية من أبرز التنظيمات العسكرية في تحالف المعارضة، فقد نشطت ميدانياً، وبحلول أوائل ١٩٩٦ فتحت جبهة عسكرية جديدة في شرق البلاد من خلال «لواء السودان». وحتى عندما التقت مادلين أولبريت وزيرة الخارجية الأمريكية بالعقيد جون قرنق في العاصمة الأوغندية كمبالا أواخر ١٩٩٧، كان بصفته عضو القيادة العليا في التجمع الوطني وليس كونه قائداً للحركة الشعبية. أما الاتصال الثالث غير المباشر للإدارة الأمريكية بالقيادات الجنوبية كان في منتصف ١٩٩٦، عندما اختطفت عناصر تابعة للجنرال المرحوم كربينو كوانين بول عمال الإغاثة التابعين للصليب الأحمر الدولي في بحر الغزال. وانتدبت واشنطن مندوبها آنذاك في الأمم المتحدة بيل ريشاردسون ليتفاوض مع كوانين بول. واستطاع ريشاردسون تأمين إطلاق سراح الرهائن مقابل تعويضات لم يفصح الطرفان عن نوعيتها أو قيمتها. وكان أخر مرة تتصل فيها حكومة الولايات المتحدة بقيادي جنوبي في ٢٣ أكتوبر ١٩٩٩ عندما التقت وزيرة الخارجية الأميريكية مادلين أولبرايت بالعقيد جون قرنق في العاصمة الكينية نيروبي، وجاء هذا اللقاء نتيجة لضغوطات التي مارستها الكنائس الأميريكية ومجلس الشيوخ الأميريكي التي حثت الأدارة الأميريكية علي ممارسة الضغط على الخرطوم والحركة الشعيبة لأيجاد حل لمشكلة الجنوب ووقف المعاناة هناك. والسؤال الذي يجب طرحه هنا: ما هو السبب الذي جعل واشنطن تتحاشى التعامل مع القيادات الجنوبية مباشرة بدلا من استخدام الدول المجاورة والسياسيين الشماليين، سواء كانوا في المعارضة أو في الحكومة لتحقيق هذا الغرض؟

أولاً يجب التذكير هنا أن شركات النفط الأمريكية، وعلى

رأسها شركة «شيفرون»، هي التي قامت بالتنقيب عن النفط في جنوب السودان ابتداءً من عام ١٩٨١ حتى إبريل ١٩٨٤، عندما هاجم مقاتلون من الحركة الشعبية إحدى مناطق التنقيب في محافظة بانتيو. وأدى هذا الهجوم إلى توقف العمل في حقول النفط في هذه المحافظة الجنوبية. ويبدو أنه كانت هناك أسباب أخرى أدت إلى اهتمام الشركات الأمريكية وذلك نسبة للسرعة والدقة التي انتهجتها في اكتشاف واستخراج النفط. لكن الشركات الأمريكية كانت لديها تعليمات واضحة من قبل الرئيس جعفر نميري ووزير الطاقة والثروة المعدنية آنذاك الشريف التهامي، إذ أمرت الشركات أن لا تتعامل مباشرة وأن لا تعطي أية معلومات للحكومة الإقليمية في جنوب وخاصة في مجال التعدين في جنوب. ويبدو أن هذه السياسة والتوجيهات نجحت في احتواء تسريب المعلومات المتعلقة بالبترول إلى السياسيين الجنوبيين الذين لم يكونوا يدركون ما كان يجري في الأراضي الجنوبية. ومثال على ذلك، كان موظفو الشركات النفطية العاملة في الجنوب تصطاد الفيلة ووحيد القرن عن طريق تخديرها باستخدام الطائرات المروحية ويقومون بقلع أنيابها لترسل إلى الولايات المتحدة الأمريكية في صناديق مغلقة مكتوب عليها «قطع غيار عاطلة» عبر مطاري نيروبي والخرطوم. وربما كان يقوم بهذه العمليات عمال أجانب بالتعاون والتنسيق مع رجال الأمن الدولة السودانية الذين أنيطت بهم مهمة حماية أبار البترول ومراقبة أعمال هذه الشركات.

وبالفعل عندما أوقفت شركة «شيفرون» أعمالها في الجنوب

لم تكن القيادات السياسية في الجنوب تدرك عدد الآبار التي تم اكتشافها ولا تعرف حتى نوعية النفط الذي اكتشف في الجنوب، لا بل ظل البعض منهم إلى اليوم يظن أن النفط اكتشف «جنوب غربي الخرطوم» كما كانت ولا تزال وسائل إعلام الدولة تعمل على ترويجه. فهذه الشركات، وكانت أكثر من اثنتي عشرة شركة، تعكس وجهة نظر سياسة إدارة الرئيس رونالد ريغان، واستمرت هذه السياسة، أي عدم التعامل مع القيادات السياسية الجنوبية مباشرة، في عهد الرئيس جورج بوش ووليم جفرسون كلنتون. لكن قرار الحكومة السودانية لإعطاء امتيازات النفط لشركات كندية وماليزية وصينية وبريطانية في عام ١٩٩٤ جعل واشنطن تعيد النظر في سياستها بشأن مسألة جنوب السودان في الفترة الأخيرة. وبالفعل زار جنوب السودان ثلاثة من أعضاء الكونغرس الأمريكي أوائل يونيو ١٩٩٩ وهم سام براونباك ودونالد فين وتوم تاكريدو الذين طالبوا إدارة الرئيس كلينتون بالتدخل في وقف الحرب في جنوب السودان وإيجاد حل سلمي للمشكلة. هذا وذهب أحدهم إلى حد القول أنه إذا فشلت المبادرات السلمية على واشنطن القيام بمساعدة الحركة الشعبية عسكرياً. وكان بيل فيرست، رئيس لجنة العلاقات الخارجية الفرعية بالشؤون الإفريقية في مجلس الشيوخ الأمريكي، قد طالب في مقالة نشر في صحيفة «الواشنطن بوست» يوم الخميس ١٠ يونيو ١٩٩٩ الولايات المتحدة «مضاعفة جهودها من أجل وضع نهاية للحرب الأهلية في السودان». واقترح «تعيين مبعوث خاص بجذب أنظار ويكون له الثقل السياسي الذي نحتاج إليه» وهذا ما حدث فعلاً إذ عين الرئيس كلنتون السناتور السابق

هاري جونستون مبعوثاً خاصاً في السودان. ودعا السناتور فيرست إلى الاعتراف بأن «الصراع السوداني هو عبارة عن جهد محسوب ومستمر من جانب حكومة الخرطوم لإخضاع واقتلاع أو تحويل قطاعات من الشعب بالقوة إلى الإسلام». وأضاف أنه «تبقى أن تجري عمليات الإغاثة بحيث توجه الاهتمام إلى جذور الكارثة الإنسانية». ودعا السيناتور فيرست إلى وجوب العمل لإعادة تنشيط عملية السلام الحالية متعددة الأطراف وممارسة ضغط على الأطراف المتحاربة ومؤيديهم من أجل الجلوس على طاولة مفاوضات السلام. وخلص إلى القول أنه «إذا لم تنجح حكومة الخرطوم في هدفها التطهير العرقي فإن الحرب لن تتوقف من تلقاء نفسها».

هذا وقد استطاع السيناتور فيرست رئيس اللجنة الفرعية للشؤون الإفريقية في الكونغرس، وهو جمهوري من ولاية كانساس وزميله سام براونباك، إصدار مقترح قانون لجزء من قانون تخصيصات العمليات الخارجية رقم (s.1234) وذلك في ٣٠ يونيو ١٩٩٩، حيث صوت عليه مجلس النواب الأمريكي ٩٧ مقابل ٢. ويدعو مقترح القانون إلى زيادة المساعدات الإنسانية الأمريكية للشعب في جنوب السودان. وطالب القانون أيضاً بحظر الطيران الحكومي فوق أو الذهاب إلى جنوب السودان، كما صدر مقترح قانونان للكونغرس هما (H. Com. Res. 75) و (S. Res. 109) في أول من يوليو ١٩٩٩ تصبان في الاتجاه نفسه. ووقع الرئيس كلينتون على هذا القانون في ٢٩ نوفمبر ١٩٩٩. وقد أدى توقيع الرئيس الأميريكي على هذا القانون إلى مشاكل كثيرة، كما أدي إلى مشادات حادة بين الأمم المتحدة وحكومة الولايات

الأميريكية من جهة وبين الأخيرة وحكومة السودان من جهة أخرى. وتجدر الأشارة إلى أنه في المستقبل البعيد قد لا يكون قرار الكونغرس هذا لصالح النضال الجنوبي ذلك لأن أركان الحكم في واشنطن ليست متفقة على هذه الخطوة، كما أن ولاية الرئيس كلينتون ستنتهي في نهاية العام. ويذكر أن الكونغرس الأمريكي اعترف وبالإجماع بحق تقرير المصير للشعب في جنوب السودان أوائل التسعينات.

لا شك في أن الولايات المتحدة هي القوة السياسية والعسكرية الوحيدة في العالم القادرة على أن تفرض إرادتها من دون إذن من أية دولة. وأعتقد أيضاً أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لها مصالح سياسية تجعلها تتريث في الاعتراف بحق الشعب في الجنوب في تقرير المصير. فالولايات المتحدة تربطها علاقات جيدة بمصر وكذلك مع معظم الدول المجاورة لجنوب السودان، التي ترى في قيام دولة في جنوب السودان تحدياً كبيراً لطموحاتهم ودورهم في قيادة إفريقيا. فالتأثير الأمريكي للأوضاع السياسية والتحالفات الإقليمية في شرق وغرب إفريقيا واضحة. ولعل القارىء يذكر تصريح الدكتورة مادلين أولبرايت لصحيفة «ديرشبيغل» الألمانية في ٢٦ يوليو ١٩٩٩ التي أكدت أن واشنطن واثقة من نفسها وقادرة على أن تفرض الحلول إن أرادت ذلك كما حدثت في شمال إيرلندا وفي البوسنة وفي كوسوفو، وقالت السيدة أولبريت «في الوقت الحاضر لا بديل لنا في السياسة الدولية، ومن دوننا لا يمكن لأي أحد أن يفعل شيئاً». لا بد من الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأميركية لم تهتم بقضية جنوب السودان إعلامياً بصورة توضح اهتمامها

السياسي. فقد رصدت شبكات التلفزيون الرئيسة الثلاث في أميركا خلال الشهور السبعة الأولى من عام ١٩٩٩ فتبين أن هذه الشبكات الثلاث لم تنشر شيئاً عن تلك الحرب سوى في ثلاث حالات جاءت جميعها على شبكة (CBS). أما شبكة (ABC) وشبكة (NBC) فلم ترد كلمة جنوب السودان على ألسنة مذيعيها. علماً أن الشبكات الثلاث باستثناء شبكة (CNN), قدمت في الفترة ذاتها أخبار وتعليقات حول الحرب في كوسوفو ٧٥٠ مرة.

هناك عدة أسئلة يجب طرحها حول العلاقات الأمريكية مع جنوب السودان في مستقبل أهمها: ما هي المصالح الأمريكية في جنوب وكيف تتعامل الحكومات الأمريكية مع القيادة السياسية في جنوب السودان؟ وهل لجنوب السودان مصالح محددة في تعامله مع واشنطن؟ وهل للإدارات الأمريكية واستخباراتها الخارجية دور في الانقسامات التي حدثت في الحركة الشعبية؟ ولماذا رفضت واشنطن التدخل في جنوب السودان عام ١٩٩٢ على غرار تدخلها في الصومال؟ وهل لتشرذم الصفوف الثوار الجنوبيين علاقة بتردد واشنطن لفتح قنوات اتصال مباشرة مع القيادات الجنوبية؟ وما هو الموقع الإستراتيجي والسياسي للدولة في جنوب السودان المرتقبة للولايات المتحدة الأمريكية؟ ولماذا قبلت الولايات المتحدة إعادة توطين الآلاف من الجنوبيين في بلادها بينما ترفض التدخل مباشرة للضغط على حكومة الخرطوم لإيقاف الحرب وإيجاد حل نهائي وسلمي لمشكلة الجنوب؟ لماذا قبلت وأيدت الإدارات الأمريكية وساطة «إيقاد» لحل قضية الجنوب على رغم من علم واشنطن بأن الخرطوم قادرة على أن تماطل في الدخول في حوار جاد عبر «إيقاد»، وهذا

ما حصل فعلاً في الفترة الممتدة من مايو ١٩٩٤ إلى مايو ١٩٩٧؟ وهل فعلاً لدائرة السودان في وزارة الخارجية الأمريكية رؤية واضحة لحل النزاع السوداني كما يزعم البعض؟ لماذا اختارت الإدارة الأمريكية التعامل مباشرة مع «التجمع الوطني الديمقراطي» عبر سفرائها في كينيا ومصر، وليست مع الحركة الشعبية، على رغم من علم هذه الإدارة أن الحركة الشعبية هي القوة العسكرية البارزة والأقوى في التجمع؟ وهل لواشنطن حسابات شرق أوسطية سياسية تجعلها تتريث في تدخل لحسم الحرب السودانية الطويلة؟ ماذا يقول القيادات والسياسيون السودانيين والرؤساء الأفارقة لمخططي السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا أمثال هيرمان كوهين وجورج موس وسوسن رايز حول إمكانيات حل مشكلة جنوب السودان؟ وهل هناك أجندة خفية لا تعرفها القيادات الجنوبية وراء تريث أمريكا أم أن الإدارة الأمريكية عقدت اتفاقيات سرية مع بعض القيادات السياسية الجنوبية على حساب قيادات أخرى، وينتظر السياسيون الأمريكيون الوقت المناسب لتنفيذها؟ ولماذا اختارت واشنطن التنسيق مع القاهرة لحل مشكلة جنوب السودان على رغم تباين مصالحهما في هذا الجزء من السودان؟ وهل لمصر دور ما وراء رفض الولايات المتحدة الدخول في الوساطة مباشرة كما فعلت في مناطق أخرى من العالم؟ وهل لشركات النفط الأمريكية دور خفي وراء رفض الإدارة الأمريكية التعامل مباشرة مع القيادات الجنوبية؟ لماذا رفضت الشركات الأمريكية العودة إلى السودان لمواصلة عملها في مجال التنقيب عن النفط مع علمها أن الحكومة السودانية كانت ترغب في ذلك؟ وهل

تنتظر هذه الشركات العودة إلى الجنوب بعد الاستقلال لاستئناف عملها؟ وما هو الوضع بالنسبة للشركات الصينية والأندونيسية والماليزية والكندية والشركات العربية والأوروبية الأخرى التي تعاقدت مع الحكومة الحالية في حالة انفصال الجنوب عن الشمال؟ وهل تريد واشنطن ضمانات خطية من الدكتور ريك مشار والدكتور جون قرنق تتعلق بمستقبل الشركات الأمريكية لاستئناف عملها في جنوب، مقابل دعم أمريكي سياسي لحل مشكلة الجنوب؟

الدول الأخرى

هناك دول أخرى سيضطر جنوب السودان إلى التعامل معها سواء أكان على المستوى الثنائي من خلال المؤسسات الدولية الاقتصادية والسياسية. وأعتقد أيضاً أنه من مصلحة جنوب السودان التعامل مع هذه الدول لأنها دول صناعية ولها ثقل اقتصادي وسياسي.

الصين

لقد لعبت الصين دوراً إيجابياً في تدريب بعض الكوادر الطبية في مستشفيات ملكال وجوبا وواو، خاصة في الطب الطبيعي أواخر الثمانينات. وعلى رغم من أنه ليست للصين علاقات سياسية مباشرة مع جنوب السودان، إلاّ أنه من الطبيعي في حالة قيام دولة في الجنوب، أن تعمل الدولة الحديثة على توثيق

علاقاتها الاقتصادية مع بكين كونها الدولة الآسيوية الوحيدة التي استطاعت أن تجتاز الصعوبات الاقتصادية التي خلقتها مؤسسات أمريكية مالية منتصف عقد التسعينات لإضعاف اقتصاديات «النمور الآسيوية» التي أصبحت تنافس واشنطن علناً. كما للصين أيضاً إمكانات بشرية هائلة تجعلها تهتم أن تكون لها علاقات اقتصادية مع دول العالم كافة، خاصة التي لها إمكانيات اقتصادية واعدة. وهنا تدخل الاهتمام الصيني في مجال استثمار في صناعة النفط في جنوب السودان. ولعل القارىء يعلم أن «الشركة الوطنية الصينية للبترول» هي التي قامت ببناء خط أنابيب النفط التي يبلغ طولها ١٥٠٠ كيلومتر من هيجليج إلى بورتسودان. كما قامت الشركة نفسها ببناء مصفاة الخرطوم التي تبلغ سعته ٢٥ مليون طن سنوياً. وبما أن معظم احتياط النفط السوداني يوجد في جنوب السودان، فمن الطبيعي جداً أن تكون هناك علاقات اقتصادية مهمة بين الصين والدولة المرتقبة. وهناك مجالات أخرى مهمة يمكن للجانبين الاستثمار والتعاون فيها خاصة في مجال التكنولوجيا الخفيفة والإلكترونيات والطب البشري والطب النباتي والهندسة المعمارية. وليس سراً القول أن الصين من الدول المرشحة أن تقود العالم في القرنين القادمين لما لديها من قوة بشرية متجانسة وإمكانات اقتصادية هائلة ومن مصلحة جنوب السودان أن تكون له علاقات مميزة مع بكين.

الهند

للهند ميزة خاصة في شبه القارة الهندية كونها من الدول العالم الثالث متعددة الأعراق والأديان اعتمدت النظام الديمقراطي وتطورت تكنولوجياً بسرعة بسبب استقرارها السياسي. وبما أن الدولة المرتقبة في جنوب السودان تفتقد إلى البنية التحتية، خاصة في مجال الكوادر البشرية المدربة، فأعتقد أن قيام علاقات وتعاون وثيق بين جنوب السودان والهند في مجال الإدارة يتمكن الجنوب من تدريب أكبر عدد من الكوادر في مجال الحقوق والإدارة العامة بالإضافة إلى الزراعة (السكر والأرز)، وهي مجالات تعد الهند الدولة الرائدة فيها. ويذكر أن عدداً لا بأس به من الجيل الثالث والرابع من مثقفي جنوب السودان تلقوا تعليمهم العالي في الهند، خاصة في حقل الاقتصاد. ويمكن أيضاً أن تستفيد الدولة في جنوب من خبرة الهند في مجال الطيران المدني من خلال تدريب كوادر جنوبية هناك.

روسيا الاتحادية

لا شك أن روسيا الاتحادية تمر منذ انهيار الاتحاد السوفيتي صيف ١٩٨٩ بمشاكل اقتصادية كبيرة ومتعددة عليها البحث عن أسواق واستثمارات جديدة، خاصة في مجال الصناعة والتبادل التجاري مع الدول الواعدة في مجال الصناعة الخفيفة. ولجنوب السودان ثروة حيوانية هائلة تمكنه من الدخول في

منافسة في الأسواق العالمية، وبما أن القرن القادم سيشهد محاولات كبيرة من جانب روسيا للنهوض باقتصادها، فإنه من الحكمة أن تتجه روسيا تجاه إفريقيا كونها القارة الواعدة اقتصادياً، مما يتطلب العمل من الآن على تحديد المجالات التي يمكن الاستفادة لجنوب السودان من خلالها في علاقاته المستقبلية مع روسيا. على حد علمي لم تكن هناك علاقات مباشرة بين قيادة «الحركة الشعبية لتحرير السودان» مع روسيا، على الرغم من وجود مندوب الحركة في موسكو حتى إبريل ١٩٩٤ عندما طلب منه مغادرة الأراضي الروسية، ربما بتدخل من الحكومة السودانية. لكن المهم أن تكون العلاقات المستقبلية مدروسة وموجهة نحو بناء جسور صداقة يستفيد منها الشعبان، مما يتيح لجنوب السودان فتح أسواقه أمام المستثمرين الروس، خاصة في مجال الصناعات الخفيفة والإلكترونات.

اليابان

لليابان دور مميز في العالم اليوم كونها من الدول الصناعية القلائل التي اعترفت العالم بقيادتها في مجال الإلكترونيات من دون أن تدخل مباشرة في التجارة مع دول العالم. وأقصد أن اليابان تغذي العالم بالإلكترونيات بحكم جودة بضائعها مقارنة ببضائع الدول الأخرى التي لها علاقات تجارية مباشرة في السوق العالمي. ولهذا السبب من الضروري قيام علاقات تجارية، خاصة في مجال صناعة السيارات والإلكترونيات والهندسة المعمارية بين الجنوب واليابان. وأعتقد أنه لليابان

خبرة فريدة في بناء البنية التحتية كون بنيتها التحتية قد دمرت خلال الحرب العالمية الثانية واستطاعت في فترة زمنية وجيزة، نحو عشرين عاماً فقط، أن تنهض باقتصادها إلى أعلى المستويات. ويمكن الاستفادة أيضاً من خبرة اليابان في شبكة المواصلات والاتصالات، بالإضافة طبعاً إلى تدريب كوادر جنوبية في اليابان في مجال إدارة الأعمال وفي مجال المواصلات البحرية.

جنوب إفريقيا

تعتبر جنوب إفريقيا في الوقت الحاضر، خاصة بعد انهيار النظام العنصري للأقلية البيضاء، من الدول الإفريقية المهمة في مجال التنمية الاقتصادية ولها القدرة على الدخول وبحزم في الأسواق العالمية. كما أصبحت جنوب إفريقيا من دول القارة التي لديها نفوذ سياسي كبير سواء كان في أروقة منظمة الوحدة الإفريقية أو في المنظمات الإقليمية التي أسهمت بالفعل في تنشيطها في السنوات الخمس الماضية. وهي إحدى الدول الإفريقية المرشحة لاحتلال عضوية إفريقيا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إذا ما وافقت الدول الخمس الدائمة في توسيع عضوية المجلس. هذا ويلاحظ أن جنوب إفريقيا لعبت دوراً فاعلاً منذ أواخر ١٩٩٥ في مجال فض النزاعات القارة. وأعتقد انه من الطبيعي أن العلاقات المستقبلية بين جنوب السودان وجنوب إفريقيا ستكون بلا شك مميزة لما لدى الشعبين من القواسم السياسية المشتركة. فالقيادات السياسية والعسكرية

في الجانبين يشتركان في خبرة سياسية متشابهة. وستكون لجنوب إفريقيا من أسواق مهمة في مجال الطاقة في جنوب السودان. وسيحتاج جنوب إفريقيا الاستثمار في مجالات البنية التحتية، الطاقة الكهربائية والمائية، بالإضافة إلى السياحة في جنوب السودان.

نيجيريا

من مصلحة جنوب السودان القومية أن تكون لها علاقات سياسية واقتصادية قوية مع دولة مثل نيجيريا كونها من الدول الإفريقية في غرب القارة تمتلك عدداً كبيراً من المثقفين والتكنوقراطيين في مجالات عديدة. بالإضافة إلى وجود احتياطي كبير من النفط مما يجعلها إحدى الدول التي اكتسبت خبرة طويلة في مجال الصناعة النفطية على مستوى القارة. هذا إذا أخذنا بالاعتبار تركيبة مجتمع نيجيريا وعلاقة هذه التركيبة الاجتماعية بالمشاكل السياسية التي حدثت في أواخر السبعينات بين المسيحيين والمسلمين في نيجيريا، يمكننا القول أن أهمية العلاقات المستقبلية بين جنوب السودان ونيجيريا ستكمن في الاستفادة من تشابه تاريخهما السياسي. ويذكر القارىء الدور الفاعل الذي لعبته حكومة نيجيريا أوائل التسعينات من القرن العشرين لتقريب وجهات النظر بين الشمال وجنوب السودان لإيجاد حل للمشكلة، خاصة فيما يتعلق بعلاقة الدين والدولة، متركزةً على تجربة نيجيريا في هذا المجال. فجنوب السودان يمكن أن تستفيد من تجربة نيجيريا بتطبيق النظام الفدرالي. كما

يمكن أن تستفيد من خبرة نيجيريا في مجال التعليم الأساسي وفي تدريب وتأهيل كوادر التعليم المتوسط. لكن يجب التنبه هنا إنه لنيجيريا تجربة مريرة في مجال التجارة الخارجية، خاصةً على مستوى الأفراد، إذ تعتبر نيجيريا من دول العالم التي يمارس أبناؤها احتيالات منظمة في مجالات الاستثمار وفي «غسيل الأموال»، وتجارة المخدرات والاحتيالات المالية. فهذه المجالات وفي مجالات أخرى يجب أن تتأكد الدولة في الجنوب مستقبلاً أن تكون تعاملاتها مع مؤسسات الدولة في نيجيريا وليس مع الأفراد. وينطبق التنبيه نفسه على بعض المؤسسات الخاصة في جنوب إفريقيا ولبنان وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وكينيا وهونج كونج وفي بعض الدول في أمريكا اللاتينية.

المنظمات الإنسانية والكنسية

تعد منظمة "Operation Lifeline Sudan (OLS)" من أهم المنظمات التي تعمل في مجال الإغاثة في جنوب السودان. وهي منظمة التي أطلقها المجتمع الدولي في إبريل ١٩٨٩، وتجمع نحو ٤٠ منظمة تقوم بتنسيق عمليات. وتتكون عضويتها من عدة منظمات تابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في جنوب السودان. هذا وتوجد العشرات من المنظمات الكنسية والغير حكومية تعمل خارج إطار OLS. وأقيمت OLS بمبادرة من منظمة يونيسف ومنظمة برنامج الغذاء العالمي. ومن أبرز المنظمات الإنسانية والكنسية التي لعبت دوراً كبيراً في سد

حـاجـات المحتـاجين والمتضـرريـن مـن الحرب في الجنـوب المنظمات من الدول الإسكندنافية والبريطانية بالإضافة إلى المنظمـات التـابـعـة للكنيسة الكـاثوليكية والأسقفية والسبتية. ويقال أنه هناك منظمات أخرى اختارت الانحياز ودعم جهات سياسية جنوبية، وربما بتخويل من دولهم، مما جعل البعض يـتسـاءل هـل هـنـاك فـعـلاً، كـمـا تـدعـي الحكـومـات السودانيـة المتعاقبة، بعض المنظمات الإنسانية والكنسية تدعم سياسياً أطراف جنوبية وتعادي الأطراف الأخرى؟ ثم لماذا على الرغم من علم الجميع أن بعض المسؤوليين في منظمة «شريان الحياة» فسدوا إدارة العمليات الإغاثة في جنوب منذ حوالي أحد عشر عاماً، ولم تتدخل حتى الآن الفصائل الجنوبية بمطالبة الأمم المتحدة بإنهاء سريان عقود العمل للموظفين الذين ثبت تورطهم في الفساد المنظم في المنظمة؟ ومعلوم أنه على الرغم من قيام بـعض هـذه المنـظـمـات بـنقل الإغـاثـة إلى المنـاطق الـتـي تضـرر سكانها بسبب أثار الحروب الجانبية بين الفصائل الجنوبية من جهة وبين هذه الفصائل والقوات الحكومية، خاصة بين فبراير ١٩٩٢ ونوفمبر ١٩٩٣ وفي أوائل ١٩٩٨، إلاّ أن منظمة «شريان الحياة» بصفة خاصة، أصبحت، بشهادة بعض الموظفين فيها، مـركـزاً لـلـفسـاد المنظم وملاذ لـتجـارة الممنوعـات عبر جنوب السودان. وحتى الرحلات الجوية للإغاثة إلى جنوب السودان يشير بعض التقارير أن نصف المواد الغذائية التي تنقل إلى هناك تحتوي على أغذية الموظفين التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في الجنوب. وهناك تقارير مكتوبة تثبت أن بعض هذه المنظمات كانت وربما ما زالت وراء الخلافات التي

تواجهها أطراف النزاع في جنوب السودان وإن هذه المنظمات ساعدت وجودها في الجنوب إطالة الحرب لأنها تعطى الدول المانحة تقارير ومعلومات مغلوطة وأرقام وهمية مما يخلق في أوقات الحاجة الحقيقية مشاكل لوجستية من الصعب التعامل معها.

وذهب أحد الباحثين البريطانيين المختصين بشؤون الإغاثة في جنوب السودان إلى حد القول «إن منظمة شريان الحياة مليئة بطفليين يمتصون ويغتنون من خلال التلاعب بالمساعدات المقدمة إلى ضحايا الحرب وهم يتظاهرون أنهم يقومون بمساعدة الجياع». وتشير الباحثة إلى الرواتب العالية والحوافز المعيشية والفوائد الأخرى التي يتقاضها هؤلاء الموظفون. ولا يمكن الحديث عن منظمة «شريان الحياة» وشريكاتها من دون ذكر الحياة اليومية في مدينة لوكوشوكي الكينية على الحدود السودانية مع كينيا. وتعد مدينة لوكوشوكي نقطة إنطلاق عمليات الإغاثة إلى جنوب السودان، حيث يوجد العشرات من الموظفين التابعة للمنظمات الإنسانية. ويعيش هؤلاء الموظفون في رفاهية كاملة إذ يتناولون ثلاث وجبات غذائية يومياً يختارونها من بين خمسة عشر نوعاً من الطعام، في الوقت الذي يتضور جوعاً المئات والآلاف والذين يبعدون بضعة كيلومترات من لوكوشوكي. طبعاً من الخطأ الجسيم، لا بل من غير المنطقي أن نطلق وندعم هذه التهم لتشمل كل عمال الإغاثة العاملين في جنوب السودان. فهناك عدد كبير هم أناس طيبون أمتنو بحياتهم ويممتلكات منظماتهم من أجل خدمة وإغاثة سكان جنوب السودان. وأخص بالذكر غالبية المنظمات الكنسية الأوروبية

والمنظمات الطبية التي بذلت جهود جبارة من أجل مساعدة المحتاجين. أما مخيمات اللاجئين التي يعيش فيها لاجئون جنوبيون في إثيوبيا (فونيدو وديما وأتانق) وفي كينيا (كاكوما وداداب وإيفو) وفي أريتيريا (هيكوتا) وفي خمسة مخيمات اللاجئين السودانيين في شمال أوغندا وفي ثلاثة مخيمات في الكنغو الديمقراطية وفي مخيمين في جمهورية إفريقيا الوسطى، فقد أصبحت مخيمات «ساكنة»، أي أنه طالما ظلت أفاق السلام في جنوب السودان غير مشجعة، فمعنى ذلك أن هذه المخيمات لا تقع في قائمة مخيمات الطوارىء. لذلك مثلها مثل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وسوريا والأردن ومخيمات اللاجئين التوتسي والهوتو في الكونغو الديمقراطية وأوغندا وتنزانيا، أصبحت في قائمة المخيمات «المقيمة» «Settled camps». وينحصر عمل المعتمدية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة على مد اللاجئين بالغذاء، أما الاحتياجات الضرورية الأخرى فيترك للاجىء أن يدبرها.

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو لماذا ظلت السلطات الكينية غائبة منذ عام ١٩٨٩ حتى مايو ١٩٩٩ في مراقبة سير عمليات الإغاثة التي تقوم بها المنظمات الإنسانية إنطلاقاً من مدينة لوكوشوكي، حيث تشهد هذه المدينة هبوط وإقلاع نحو خمسة إلى عشرة طائرات يومياً إلى ومن جنوب السودان؟ ألا تدرك السلطات الكينية المخاطر الأمنية التي تترتب عدم المراقبة عمليات هذه المنظمات على انتهاك سيادة الدولة الكينية؟ أم أنه هناك تفاهماً سرياً بين بعض السلطات الأمنية الكينية في لوكوشوكي مع هذه المنظمات، مقابل فوائد مالية، أدت إلى تغيب

دور السلطات الطيران الكينية في لوكوشوكي دامت نحو عشرة أعوام، وهل تعلم القيادات السياسية الجنوبية في المنفى أن بعض هذه المنظمات لها صلة بمافيات دولية وأنه يوجد بعض الأشخاص في هذه المنظمات يستخدمون طائرات الإغاثة لأغراض تجارية، خاصة تجارة الممنوعات؟ ليس سراً أنه هناك تقارير متكررة تفيد أن هناك بعض الحكومات الغربية حاولت طمر النفايات الكيماوية في بعض أجزاء الجنوب، إن لم تكن قد فعلت هذا بالفعل، بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣. كما هناك تقارير شبه موثوقة بأن بعض المنظمات الإنسانية حولت بعض مناطق جنوب السودان المتاخمة لحدود شرق إفريقيا إلى ممرات لتجارة المخدرات بعد أن سدت كل النوافذ لمثل هذه التجارة في الدول المجاورة. ويقال أن بعض هذه المناطق أصبحت واحة لتجارة الممنوعات بين الشركات التي تعمل تحت ستار المنظمات الإنسانية وبأسماء مستعارة وهمية. ومعلوم أن هناك بعض الأفراد الجنوبيين يعملون مع هذه المنظمات أو أعضاء في الفصائل الجنوبية تم تجنيدهم من قبل المخابرات العالمية في الجنوب لأغراض تجسسية على الحركات التحررية الجنوبية وأصبح هؤلاء الجنوبيون جزءاً مهماً من المفسدين في عمليات الإغاثة في الجنوب. ثمة سؤال أخر، هل صحيح أن جنوب السودان مثله مثل الصومال وأنغولا وسيراليون أصبح من المناطق «المحررة» لتجار المخدرات حيث تزرع هذه المخدرات بتعاون مع بعض القيادات العسكرية المحلية، وتنقل بواسطة طائرات الأمم المتحدة إلى الدول المجاورة؟ وكيف تتعامل الدولة المرتقبة في الجنوب مستقبلاً مع بعض المنظمات الإنسانية

الدولية التي أثبتت تورطها في الأعمال غير المسؤولة؟ وهل صحيح أن بعض هذه المنظمات ترفض وتعرقل المساعي الإقليمية والدولية التي تستهدف وقف الحرب في الجنوب؟ ليست سراً أيضاً أن حالة التشرذم التي عاشها وتعيشها الفصائل الكردية والفصائل الصومالية والتنظيمات الليبيرية كانت وراها منظمات الإغاثة العاملة هناك. كذلك الوضع بالنسبة للتنظيمات الفلسطينية والكمبودية والبوسنية، حيث كانت ولا يزال يعمل في هذه المناطق عدد لا بأس به من الموظفين في الأمم المتحدة ومن المنظمات غير الحكومية، كانوا وربما ما زالوا عملاء ورجال أمن تابعين لبعض الدول الكبرى تحت غطاء إنساني. ولذلك فمن البديهي جداً أن يكون هدف مثل هؤلاء العملاء تأجيج الخلافات بين الفصائل الجنوبية حتى تستمر الحرب، وباستمرارها تستمر أيضاً الأطراف المتنازعة في شراء العتاد العسكري في السوق السوداء التي كما يعلم الجميع تديرها المخابرات العسكرية في السفارات الأوروبية والأمريكية في شرق وغرب وجنوب ووسط إفريقيا. فهل تدرك القيادات السياسية والعسكرية الجنوبية الخطورة التي تشكلها بعض هذه المنظمات على القضية الجنوبية؟ ولعل القارىء يتذكر قضية تهريب اليورانيوم عام ١٩٨٣ من منطقة بانتيو من قبل موظفين تابعين لشركة «شيفرون» الأمريكية بالتعاون مع بعض رجال الأمن الدولة السودانية ويتواطؤ من بعض كبار رجال الدولة في الخرطوم. وكانت المخابرات الفرنسية هي التي كشفت العملية. فكم كمية من اليورانيوم والذهب والمعادن باهظة الثمن التي سرقت وهربت خارج جنوب السودان من قبل المنظمات العاملة في

جنوب السودان خلال السنوات السبعة عشرة الماضية التي شهدت فوضى كبيرة من دون علم الجنوبيين. لا شك أن هذا القرن سيكون قرن المنظمات غير الحكومية والشركات المالية الضخمة لأن هذه المنظمات والشركات هي التي تملك الأموال اللازمة لإدارة اقتصاديات عصر العولمة. وتأتي في أول مقدمة هذه المنظمات الأمم المتحدة وفروعها، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وشركات النفط العالمية. لهذا السبب يجب على القيادات السياسية الجنوبية الانتباه إلى هذه الحقيقة حتى لا تنخدع عندما يأتي الوقت المناسب لمنازلة هذه المنظمات والشركات في الجنوب مستقبلاً. بطبيعة الحال الدول أصبحت لا تستطيع فرض إرادتها على قيادات الدول الأخرى مهما كانت قوتها التكنولوجية، كما حدث لواشنطن في كل من كويا وليبيا، لكن المنظمات الإنسانية وغير الحكومية والشركات الكبرى قادرة أن تفرض إرادتها على الدول عبر أشخاص. فهل جنوب السودان مستعد أن يتعامل مع مثل هذه المنظمات والشركات مستقبلاً بأسلوب يتماشى مع متطلبات العصر؟

الملاحق

الملحق الأول
الحركات التحررية الجنوبية

– الاتحاد الإفريقي الوطني السوداني للمناطق المقفولة (SACDNU)
الأب سترلينو لوهارو وجوزيف أدوهو (١٩٦٢–١٩٦٣)
– الاتحاد الإفريقي الوطني السوداني (SANU)
أقري جادين ووليم دينق نيال (١٩٦٣–١٩٦٥)
– جبهة تحرير أزانيا (ALF)
جوزيف أدوهو (١٩٦٥–١٩٦٦)
–جبهة تحرير السودان الإفريقي (SALF)
أقري جادين (١٩٦٥–١٩٦٧)
– حكومة جنوب السودان الانتقالي (SSPG)
أقري جادين (١٩٦٧–١٩٦٨)
– حكومة النيل الانتقالي (NPG)
غردون مورتات مايان (١٩٦٨–١٩٧٠)
– حركة أزانيا السودانية في شرق إفريقيا (SAMEA)
إذبون منديري (١٩٦٨–١٩٧٠)
– حكومة أنيدي الثورية الإنتقالية (ARPG)
إميديو تافينج (١٩٦٩–١٩٧٠)
– جمهورية نهر سيو (SRR)
صموئيل أبوجون كباشي ومايكل طويل (١٩٦٩–١٩٧٠)
– حركة والجيش تحرير جنوب السودان (SSLM/A)
جوزيف لاقو (١٩٧٠–١٩٧٢)
– جبهة أنانيا الوطنية (APF)
غردون موتات مايان (١٩٧٨–١٩٨٠)
بنسن كوانج لاتجور (١٩٨١–١٩٨٣)
– جبهة تحرير جنوب السودان (FLSS)

لوكورنانق لادو (١٩٨٢–١٩٨٣)
– حركة الوطنية لجنوب السودان (SSPF-AnyaNya III)
لوكا مانوجا (١٩٨٣–١٩٩٣)
– حركة أنانيا الثانية (AnyaNya II)
صموئيل قاي توت (١٩٨٣–١٩٨٤)
وليم شول دينق (١٩٨٤–١٩٨٥)
غردون كوانق شول (١٩٨٥–١٩٨٨)
– حركة والجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLM/A)
جون قرنق دي مابيور (١٩٨٣–٠)
– حركة والجيش الشعبي لتحرير السودان – مجموعة الناصر
(SPLM/A- Nasir Faction)
ريك مشار ولام أكول وغردون كوانق (١٩٩١–١٩٩٣)
– حركة والجيش الشعبي لتحرير السودان– المتحدة (SPLM/A-UNITED)
ريك مشار (١٩٩٣–١٩٩٤)
لام أكول (١٩٩٤–٠)
– حركة والجيش استقلال جنوب السودان (SSIM/A)
ريك مشار (١٩٩٤–٠)
– جبهة استقلال جنوب السودان (SSLF)
رشارد كيبي مولا (١٩٩٤–٠)
– جبهة النضال الوطني لجنوب السودان (SSNPF)
الفرد لادو قوري (١٩٩٤–٠)
– قوة دفاع الاستوائية (EDF)
ثيوبولوس أوشانق لوتي (١٩٩٦–٠)
– حركة استقلال جنوب السودان– الثانية (SSIM II)
وليم نون بانج وجون لوك جوك (١٩٩٦–١٩٩٧)
– حركة والجيش الشعبي لتحرير السودان– مجموعة بحر الغزال
(SPLM/A BG)

كريينو كوانين بول (١٩٩٦-١٩٩٩)
لورنس لوال لوال (١٩٩٨-٠)
- مجموعة بور (BG)
طون أروك طون (١٩٩٦-١٩٩٧)
- قوة دفاع جنوب السودان (SSDF)
ريك مشار (١٩٩٧-٠)
- حركة جنوب السودان المتحدة (SSUM)
فولينو ماتيب نيال وغوردون كوانق شول (١٩٩٨-٠)

الملحق الثاني
الأحزاب السياسية الجنوبية

– الحزب اللبرالي الجنوبي (SLP)

بوث ديو وسريسيو إيرو (١٩٥٢–١٩٥٤)

– الحزب الفدرالي الجنوبي (SFP)

بنجامين لوكي واستنسلاوس فسياما وبوث ديو (١٩٥٤–١٩٥٨)

– حزب الوحدة الوطنية السوداني (SNUP)

سانتينو دينق (١٩٥٧–١٩٦٩)

– جبهة الجنوب (SF)

كلمنت أمبورو (١٩٦٤–١٩٦٩)

– الاتحاد الوطني الإفريقي السوداني في الداخل (SANU- Inside)

وليم دينق نيال (١٩٦٥–١٩٦٨)

صموئيل أرو بول (١٩٦٨–١٩٦٩)

– تجمع جنوب السودان السياسي (SSPA)

صموئيل أرو بول (١٩٨٦–١٩٨٩)

– الاتحاد الوطني الإفريقي السوداني (SANU)

الأب أندرو ويو رياك (١٩٨٦–١٩٨٩)

– حزب الشعب التقدمي (PPP)

جيمس اليابا سرور (١٩٨٦–١٩٨٩)

– المؤتمر السوداني الإفريقي (SAC)

ولتر كونيجوك (١٩٨٦–١٩٨٩)

– الحزب الفدرالي السوداني (SFP)

جاشوا دي وال وقبريال يوال دوك وريت شول جوك (١٩٨٦–١٩٨٩)

– مؤتمر الشعب الإفريقي السوداني (SAPCO)

فاسفيك لادو لوليك (١٩٨٦–١٩٨٩)

– اتحاد الأحزاب الإفريقية السودانية (USAP)

جيمس اليابا سرور وصموئيل أرو بول (١٩٨٧-١٩٨٩)

- الجبهة الديمقراطية لإنقاذ المتحدة (UDSF)

ريك مشار (١٩٩٧--٠)

- الحزب الفدرالي السوداني (SFP)

ريت شول جوك (١٩٩٩--٠)

- حزب الاتحاد الوطني الإفريقي السوداني (SANU)

توبي مادوت (١٩٩٩--٠)

الملحق الثالث

تقديرات عدد اللاجئين من جنوب السودان في العالم حسب وكالات الإغاثة الدولية

(١٩٨٣-١٩٩٩)

(١) إفريقيا	
غانا	٥٠
نيجيريا	٧٥
جنوب إفريقيا	١٥٠
زامبيا	٨٠
زمبابوي	٥٠
تنزانيا	٤٠
بوتسوانا	٢٠
ليبيريا	٥٠
إثيوبيا وأرتيريا	٦٠٠٠٠
كينيا	٤٠٠٠٠
أوغندا	١٦٠٠٠٠
الكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً)	٦٠٠٠٠
إفريقيا الوسطى	٣٢٠٠٠
دول إفريقية أخرى	٣٥٠٠
(٢) الشرق الأوسط	
ليبيا	٢٠٠٠
لبنان	٤٠٠
سوريا	٢٥٠
مصر	٣٥٠٠٠
الأردن	٥٠
دول الشرق الأوسط والخليج الأخرى	٢٥٠٠

(٣) أوروبا	
هولندا	٥٠٠
بلجيكا	٤٠
ألمانيا	٦٠
فرنسا	٣٠
إيطاليا	٨٠
فنلندا	١٥٠
الدنمارك	٦٠
السويد	٣٠٠
سويسرا	٣٠
روسيا الاتحادية	٧٠
النرويج	٤٠٠
إسبانيا	٢٠
بريطانيا	٥٠٠
دول أوروبية أخرى	٧٠٠٠
(٤) أستراليا	٤٥٠
(٥) نيوزيلاندا	١٥٠
(٦) آسيا	
الصين	٥٠
اليابان	٤٠
الهند	١٥٠
دول آسيوية أخرى	١٠٠٠
(٧) أميركا الشمالية	
الولايات المتحدة الأمريكية	٦٠٠٠
كندا	١٥٠٠
كوبا	٢٥٠
دول أمريكية أخرى	٢٠٠٠

المجموع	٤١٧,٠٤٥

المصادر:

USAID Office of U.S Foreign Disaster Assistance, May, 1998.

U.S. Committee on Refugees: Worldwide Refugee Information, Augost, 1999.

الملحق الرابع
مقال لكاتب من شمال السودان

نشرت صحيفة «الوفاق» السودانية في منتصف ١٩٩٨ مقالاً بعنوان «مأساة الجنوب ووهم السلام» لكاتب سوداني، وهي تعبر عن تصور المواطن والسياسي معاً في الشمال للحرب الأهلية الدائرة في الجنوب وتنم عن رؤية واقعية ويعبر بصراحة وجرأة عن وجهة نظر الشماليين وتغيرها بشأن الصراع في الجنوب في السنوات القليلة الماضية وآثار هذا الصراع على المواطن في الشمال وإلقاء تبعية ومسؤولية الفشل في إيجاد حل لهذا الصراع على الأطراف الجنوبية حسب ما يتصور الشمالي. وأورده كاملاً توثيقاً وأمانة للتاريخ وفي سبيل أن يعرف الجنوبي مدى المرارة والضيق التي يشعر بها الشمالي إتجاه الجنوبيين ومن تواجدهم في المدن الشمالية.

«إن البحث عن السلام أو حل سلمي عبر مفاوضات مع الأطراف الجنوبية ما هو إلاّ محاولة إمساك الهواء في قبضة اليد أو حرث في البحر أو الأمل في أن يشرب الظمآن جرعة ماء من سراب بقيعة. إن أهل الجنوب في أذهانهم قناعات راسخة أن ابن الشمال هو ذلك العربي النازح من الجزيرة العربية الذي قام بسرقة حقوقهم واضطهاد ابائهم، فلذلك يجب التخلص منه. وهذه القناعات في أذهان حتى الذين يعيشون بيننا، فهم معنا بأجسادهم لتحقيق مصالح شخصية وقلوبهم مع المتمرد جون قرنق ويمكنهم فعل ما فعله (المرحوم) كاربينو (كوانين بول) وغيره لأتفه الأسباب وكلنا يعلم هذه الحقيقة وقليل منا الذي يبوح بها همساً بين أصدقائه. إن الذي يلقاه ابن الشمال من ظلم وافتراء من أهل الجنوب ما زال يدفع ثمنه تخلفاً وإصابات بالسرطان والسكري في الشمال وملاريا وبلهارسيا في الوسط وسل وجوع في الشرق. وما زال الجنوبيون يعتقدون أن العرب سرقوا خيراتهم التي لا وجود لها في أرض الواقع. ومما رسخ هذه المفاهيم في أذهانهم عدم المواجهة وتنازل قضية الجنوب على أساس أن هناك ظلماً واقع عليهم رغم أن هذا الظلم المزعوم سببه

المستعمر والجنوبيون أنفسهم. ونحن نتحمل تبعاته وليس لدينا يد فيه، ويجب أن يعلم كل الجنوبيين أنه إذا كان هناك ظلم فنحن براء منه، أما الظلم الواقع علينا من جراء تحمل نفقات حرب وسلام هم الذين أوقعوه بنا. إن الجنوبيين استلطفوا واستطابوا حياة الحرب لأنهم يأكلون منها ويتخذونها مصدر رزق ووسيلة ضغط للمزيد من الابتزاز لأهل الشمال ونهب خيراته الشحيحة، فهم يعدون هذه الخيرات رغم شحتها ملكاً لهم يجب أن لا يستفيد منها أهل الشمال وفي أقل تقدير أن تذهب هدراً في الحرب. إن أهل الجنوب قد أعجبتهم حياة التسول والتسكع والعطالة فأصبحوا يعيشون على ما تنفقه عليهم الدولة أو المنظمات الطوعية العميلة وغير العميلة فيكفيهم أن يقيموا تجمعات سكنية حول المدن تشوه منظرها وتنتشر فيها الرذيلة والجريمة وتنفق عليها الدولة والمنظمات أو أن يدخلوا الغابة حاملين السلاح مشكلين بعبعاً يزيد من عدم الاستقرار في الشمال.

يمكن القول إن جل الجنوبيين في الداخل والخارج متمردون، فهم فوجان، فوج يصالح وآخر يحارب وإذا أتى الفوج المحارب تسلل إلى الغابة المصالح، وهكذا تستمر اللعبة إلى ما لا نهاية والخاسر هو ابن الشمال الذي وقع عليه الظلم من بين يديه ومن خلفه وفوق رأسه ومن تحت قدميه. فأصبحت مشكلة الجنوب سرطاناً يهدد كيان هذا الوطن الجريح وبدأت عداوة تنتقل إلى الشرق في مؤتمر البجة وإلى جبال النوبة وإلى غرب السودان في دولة البقارة أخيراً وبدأت شرارات الحريق هنا وهناك تندلع لتحيل هذا الوطن إلى أشلاء مبعثرة. فلذلك يجب أن يستأصل هذا الجزء المريض قبل أن يستفحل الداء ويصعب الدواء. إن أي تنازل قدمه الشمال للجنوب من أجل إحلال السلام هو عقبة أخرى أضيفت إلى العقبات السابقة، فأبناء الجنوب يعدون أي تنازل هو حق لهم ويجب المزيد، حتى يتبجح المتمرد وأعوانه بأن لهم الحق في تحديد مصير الأغلبية في الشمال، فتارةً بإقامة دولة علمانية وتارة أخرى بإقامة اتحاد كونفدرالي وأنا على يقين من أنه إذا استجابت الحكومة لهذه الشروط لما توصلت إلى

حل لنهاية هذه الحرب. إن سلبية أهل الشمال في إظهار الحقائق وعدم الوقوف بصلابة أمام هذا العبث الصبياني جر علينا المصائب التي انهكتنا وكادت أن تدمر مستقبلنا. فليعلم كل الساسة أنه مهما قاموا بتنازلات لصالح التمرد فلن يرضيه بل سيطالبهم بالمزيد، ونحن الذين ندفع ثمن كل هذا التنازل من نهب ثرواتنا لتغطية نفقات مشاكل الجنوب وموت أبنائنا في أدغاله. قد فاض بنا الكيل وعدنا لا نتحمل أكثر فقد فقدنا خيرة شبابنا مقابل بشر لا يساوون قيمة العيار الناري الذي يضربون به.

إن الخيرات المزعومة في أرض الجنوب هي سبب هذا البلاء الذي حاق بنا وهي أيضاً سبب تعنت الجنوبيين وإعطائهم تبريراً لإبتزازنا أكثر فأكثر، إن خيرات الجنوب المزعومة والمشؤومة هذه لا تساوي دماء أحد الشباب الذين فقدناهم في هذه الحرب اللعينة. وكلما مرّ فينا الموت ازداد الجنوبيون فرحاً، فنحن نفقد طالباً جامعياً أو عالماً جليلاً أو شيخاً وقوراً وهم يفقدون إنساناً أمياً مريضاً يضر أكثر مما يصلح.

إن المماطلة والمزايدة والجري واللهاث وراء تحقيق السلام في الجنوب وهم كبير وحلم يصعب تحقيقه مع أناس يتخذون من القتال مهنةً ووسيلة لجعلهم في دائرة الأضواء ولتحقيق ثروات ضخمة لا يمكنهم جمعها إذا ما عادوا من ميدان القتال. إن إنسان الجنوب لم يقدم لهذا الوطن غير الحرب والدمار في الغابات والمرض ونشر الجريمة والرذيلة في الشمال. فهم دائماً عالة على الآخرين حجتهم في تلك الحرب التي اتخذوها وسيلة لابتزازنا والقلة المتعلمة إما متمردة أو جاسوسية.

يخلص القول إلى إن وجوب مواجهة هذا الخطر الداهم وهذا الداء العضال ببتره واستئصاله حتى نستمتع بما تبقى لنا من شباب نحرث به أرضنا على شطي النيل وسهول البطانة. فتكفينا نخلات الشمال عن باباي الجنوب وقطن الوسط عن بترول الجنوب وإبل الكبابيش عن أبقار الدينكا وغاز الشرق عن ذهب كبويتا.

ونثمن قرار الحكومة الجريء إذا اتخذت بفصل الجنوب بحدوده المعروفة تريحنا من السرطان البغيض المسمى جنوب السودان فلم تعد لنا

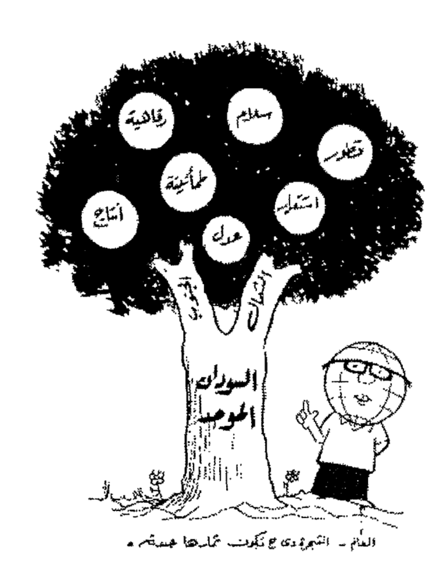
حاجة به بعدما فقدنا فيه فلذات أكبادنا. أو يمكن للحكومة أن ترفق بطاقةً مع الدستور للاستفتاء حول فصل الجنوب يصوت فيها أهل الشمال فهم الأغلبية التي يحق لها تحديد مصير هذا البلد. وأنا واثق أن النتيجة ستكون لصالح الفصل فعندها سنقف جميعنا سداً منيعاً أمام المعتدين إذا حاولوا عبثاً الدخول إلى أراضينا ونذيقهم مرارة الهلاك والفناء وعندها فقط ستصبح مدننا حضارية بعد أن يختفي منها المتسولون والمتعطلون والمتبطلون والمتلصصون من أبناء الجنوب. وتستطيع مياه الأمطار أن تنحدر نحو المجاري دون أن يغلق عليها الطريق متشرد وتختفي أوكار الجريمة في ضواحي العاصمة.

عمر أحمدون محمد

جامعة سنار، كلية الزراعة- اقتصاد زراعي»

الملحق الخامس
كاريكاتير

نشرت صحيفة «الأيّام» السودانية هذا الكاريكاتير في الثالث من مارس ١٩٧٢. وهو يمثل شعار «الوحدة الوطنية» الذي أبرمت على أساسه اتفاقية اديس أبابا بين الأطراف الجنوبية والشمالية. فلماذا فشل هذا الشعار واندلعت الحرب الأهلية في جنوب السودان مرة أخرى؟



العالم - الشجرة دي ح تكون ثمارها حسنة.

جنوب السودان

آفاق وتحديات

قال أحد السياسيين الجنوبيين، وهوالراحل الأب سترلينو لوهـارو، في خطاب شهير له أمام البرلمان السوداني في يونيو ١٩٥٧: «... إن الجنوب لا ينوي الانفصال عن الشمال كهدف بحد ذاته، بل يريد أن يعيش في ظل وحدة فدرالية بكامل إرادتها، ولكن الجنوب سينفصل عن الشمال حتماً بسبب الأعمال والتصرفات غير المسؤولة التي يقوم بها السياسيون الشماليون».

لقد لاقت مشكلة جنوب السودان إهتماماً ضئيلاً جداً من القارئ العربي، وخاصة المثقفين منهم، وذلك لأن معظم الكتابات حول هذا الموضوع كان من منظور واحد. فالنظرية التقليدية عن الحرب في السودان يتصورها بعض الكتّاب وكأنها حرب بين الجنوب الإفريقي المسيحي والشمال العربي المسلم.

لكن الصراع بين الشمال والجنوب هو نزاع تاريخي سببه التنوع الثقافي والاستقلال الاقتصادي بين المنطقتين خلال الألفي سنة الماضية. فبعد اعتراف القيادات الشمالية بحق تقرير المصير لشعب الجنوب قبل بضع سنوات أضحت فرص حل الصراع قائمة اذا ما أجري الاستفتاء حول الوضع الدستوري لجنوب السودان. ويرى بعض المثقفين الجنوبيين أن ثمة حاجة لإعادة تقويم مجرى العلاقات الشمالية والجنوبية المستقبلية، وبنظرة جديدة. فالصراع بالنسبة للجنوبيين مع الشمال هو صراع تاريخي في المقام الأول، ومن ثم تحول في السنوات القليلة الماضية إلى نزاع حول الموارد الاقتصادية التي يوجد أغلبها في الجنوب، كالبترول والذهب واليورانيوم والأراضي الزراعية الخصبة والثروة الحيوانية الهائلة. إضافة إلى كون الجنوب هو أطول ممر لنهر النيل، كما تصب فيه نحو عشرة أنهر فرعية. وهذا الكتاب ليس سرداً لتاريخ النزاع، بل هو محاولة لتحليل الواقع الحالي، والنظر في إمكانية إيجاد الإجابات على الأسئلة القائمة، ومن ثم طرح أسئلة اخرى تتعلق بمخاوف الشماليين والعالمين العربي والإسلامي من جهة، والمنظمات الإنسانية الغربية التي تساند الحركات السياسية والعسكرية الجنوبية من جهة أخرى حول مستقبل الجنوب.



المملكة الأردنية الهاشمية – عمان / وسط البلد
خلف مطعم القدس / ص.ب ٧٧٧٢
هاتف ٤٦٣٨٦٨٨ – فاكس ٤٦٥٧٤٤٥